مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية

How suitable are the requirements of the Exposure Draft of International Financial Reporting Standard for Small & Medium-sized Entities (PE) for application in the environment of private entities in Jordan.

إعداد الطالبة:

عايدة حمد المهدلي

إشراف:

الدكتور ظاهر شاهر القشي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

يوليو/ 2009

تفويـــــــض

أنا **عايدة حمد سالم المهدلي**، أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمنشآت المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم: **عايـــدة حمـــد ســـالم المهـــدلي.**

التاريخ: 25 / 7 / 2009

التوقيع:

<u>قرار لجنة المناقشة</u>

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "**مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (المؤسسات الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية**".

وأجيزت بتاريخ: ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٩

<u>أعضاء لجنة المناقشة:</u>

1. الدكتور: ظاهر شاهر القشي	رئيسا ومشرفا
2. الأستاذ الدكتور محمد عطية مطر	عضوا
3. الأستاذ الدكتور عبد الناصر إبراهيم نور	عضوا
4. الدكتور جمعة حميدات	عضوا خارجيا (جامعة البتراء)

الشكـــر والتقديـــر

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعـــد ...

فبعد أن من الله علي بإتمام كتابة هذه الرسالة، أود أن أتقدم بالشكر والامتنان لله أولاً، ومن ثم لأستاذي المشرف الدكتور ظاهر القشي الذي بذل كل جهده لتوجيهي طيلة مدة إعدادي لهذه الرسالة، فله ولصبره ولسعة صدره كل التحية والاحترام.

وأتقدم كذلك بالشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الأجلاء على ما عانوه في قراءة رسالتي المتواضعة وإثرائها بتوجيهاتهم القيمة، والذين أداروا نقاشاً علمياً عالي الهمة، وهم يصوّبون ويقيمون هذه الرسالة المتواضعة.

ولا يفوتني أن أشكر جميع أساتذتي في قسم المحاسبة الذين لم يبخلوا علي بأي معلومة أو معرفة.

وكما أود أن أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي معلومة وسهل لي مهمة جمع المعلومات لإنجاز هذه الدراسة.

الباحثـــة

الإهـــــــــداء

إلــــــــــى:

- من زرع في نفسي الطموح وعلمني

حب العمل والمثابرة...	أبــــي	فخراً واعتزازاً

- من أنارت لي طريق الخير والمعرفة

وغرست في فؤادي الحب والوفاء ...	أمــــي	إجلالاً وعرفاناً
- اشقائي ...	فيصل، محمد، قصي، عبدالعزيز	تقديراً واحتراماً
- أختي ...	أبرار	مودةً ورحمةً
-العزيزة على قلبي ...	فاطمــة	محبةً واحتراماً
- رفيقة عمري وتوأم روحي ...	عــبيــر	محبةً واخلاصاً
- القلب النابض من أجلي ...	المعتصم بالله	وفاءً وعرفاناً

أهــدي هــذا الجهــد المتواضــع

قائمـــة المحتـــويات

قائمـــة الجـــداول

قائمـــة الأشكال

قائمة الملحقات

الملخـــص باللغة العربيـــة

مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية.

هدفت هذه الدراسة وانطلاقاً من أهمية ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) في الأردن إلى معرفة مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بهذا النوع من المنشآت لتطبيقه في بيئتها وتحديد المعوقات التي تحول دون ذلك.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم توزيع استبانة متخصصة لقياس مشكلة الدراسة على عينتين رئسيتين تمثلت بـــ 150 مدققاً خارجياً و 250 محاسباً في بعض الشركات الخاصة الأردنية. كما تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة لقياس فرضيات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

1. إن متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي المقترح ملاءمة للتطبيق في بيئة هذا النوع من المنشآت.
2. وجود اختلاف بين آراء عينة الدراسة حول ملاءمة تلك المتطلبات للتطبيق، ويُعزى السبب إلى تدني إلمام المحاسبين العاملين في تلك المنشآت بمعايير المحاسبة الدولية.
3. وجود اختلاف بين آراء عينة الدراسة حول وجود معوقات لتطبيق مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث أشار

المدققون إلى أن هناك معوقات بينما رأى الحاسبون عكس ذلك، ومرة أخرى يُعزلا هذا الإختلاف إلى تدني خبرة المحاسبين الفعلية بهذا المضمار.

4. وجود عدد من المعوقات تواجه امكانية تطبيق مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح يمكن حصرها بـــ (تدخل أصحاب المنشأة في الإدارة، وعدم رغبتهم بالإفصاح عن دخل منشآتهم الحقيقي، وتدني رواتب الإدارة، وعدم وجود انظمة رقابية داخلية، وقلة خبرة الإدارة المالية لتلك المنشآت بمعيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح، وأخيراً عدم اقتناع اصحاب تلك المنشآت بأهمية التطبيق لهذا المعيار.

5. تعاني بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن من عدم وجود أنظمة محاسبية متكاملة.

وقد قامت الدراسة باقتراح عدد من التوصيات التي قد تساهم في الحد من المعوقات التي تواجه امكانية تطبيق مسودة ذلك المعيار في بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) في الأردن.

Abstract

How suitable are the requirements of the Exposure Draft of International Financial Reporting Standard for Small & Medium-sized Entities (PE) for application in the environment of private entities in Jordan.

Based on the importance and the role of small and medium-sized private entities (P.E) in Jordan, this study aims at assessing the extent to which the requirements of the Draft of International Financial Reporting Standard (D.I.F.R.S.), especially proposed for such types of entities, are adequately applicable within the environments of these entities. It also aims at defining the restrictions of the application, as well as its limitations.

To fulfill the objectives of this study, a specialized questionnaire has been prepared and distributed on two main samples: 150 auditors and 250 accountants, who work in Jordanian P. E. Suitable statistical tests have been utilized to test the hypotheses of the study. The outcome is a set of results, the most significant of which are:

1. The requirements of the proposed D.I.F.R.S. are suitable to be applied within the environment of the examined entities.

2. The presence of different opinions, among the two samples, in regard of the adequacy of applying the requirements. These varied opinions are mainly due to the accountants' insufficient knowledge of the International Financial Reporting Standards.

3. There are differences in opinions among the two samples in regard of the presence of restrictive limitations that hinder the proposed D.I.F.R.S. application for small and medium-sized entities. The auditors notify that the limitations are present, while the accountants have found the opposite.

4. There are restrictive limitations in applying the proposed D.I.F.R.S. which can be outlined as: the interference of the owners in the management of the entity, their reluctance to reveal the real revenue of the entity, the low salary level of the administrative staff, the non-existence of internal monitory systems, the poor experience of the financial administration pertaining to the proposed D.I.F.R.S. and, finally, the owners' reluctance to admit the importance of applying the subject standard.

5. Some of the small and medium-sized entities in Jordan do suffer from the lack of comprehensive accountancy systems.

The study proposes a number of recommendations that help in minimizing the restrictive limitations which might confront the application of the proposed D.I.F.R.S. within the environment of small and medium-sized entities in Jordan.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 محددات الدراسة

7-1 التعريفات الإجرائية

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من الركائز الأساسية في أي اقتصاد، حيث تشكل في العادة الكم الأعظم من المنشآت العاملة بالدولة، وهي منشآت لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وفي نفس الوقت تساعد بشكل فاعل في توفير فرص عمل متعدده وتحد من مشكلتي البطالة والفقر، وتساعد في تنويع مصادر الدخل لإفراد المجتمع، وهي بذالك تعود بالمنفعة العامة على الاقتصاد وعلى رفاهية المجتمع.

والأردن كغيره من دول العالم باتت المنشآت الخاصة (الصغيرة ومتوسطة الحجم) تشكل بنية اقتصادية لا يستهان بها، وتعاظم عدد هذه المنشآت في الآونة الاخيرة بعد خصخصة العديد من منشآت الدولة مما فتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ولدت أعمالها نشاطات جانبية استفاد منها صغار المستثمرين وقاموا بإنشاء منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم نمت أعمالها مع الفرص التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى نمو الأعمال الأخرى المحلية المتعددة.

وكما هو معروف فالأردن ومنذ عقود من الزمن، وبحكمة قيادته السياسية الرشيدة، قرر مواكبة العالم والخوض في العولمة بجميع نواحيها المتعددة، سواء كانت تقنية أو تكنولوجية أو إقتصادية. ومن الأمور التي كان الأردن سباقاً فيها قراره بتبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية، حيث ألزم جميع الشركات المدرجة في السوق المالي بتطبيقها، وقد حاول تجاوز أي معوقات، من منطلق، تعتقد

الباحثة، بأنه يكمن في رغبة الأردن في الإنتقال من مرحلة الدولة النامية إلى مرحلة الدولة المتطورة، ولا يتم ذلك من خلال إنعزاله عن العالم، على العكس من ذلك، فمن الحنكة الخوض في التغييرات العالمية وتذليل الصعوبات أمام تبني كل شيء حديث يساهم في جعل الأردن ضمن الركب العالمي، ويمكنه من اختراق الأسواق وتعزيز بنيته الاقتصادية المحلية.

لقد قام مؤخراً مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار مسودة مقترحة لإنشاء معيار محاسبي دولي خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) وتاريخها 2007، وقد صدر بشكله النهائي في التاسع من شهر يوليو من هذا العام 2009.

ومن الحقيقة السابقة تنبهت الباحثة إلى موضوع تعتقد أنه على درجة عالية من الأهمية، وهو وفي حال إقرار معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) والتزام الأردن في تطبيقه، فهل ستتمكن المنشآت صاحبة الشأن من تطبيقه فعلاً ؟ وينبع هذا التساؤل من حقيقة مفادها أن أية منشأة ترغب أو تلزم على تطبيق معايير المحاسبة الدولية يجب أن تتمتع بيئتها، وبنيتها التحتية بالجاهزية المناسبة.

وبناء على ما تقدم فإن الباحثة تطرح تساؤلاً شاملاً مفاده: ما مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) لتطبيقه في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية ؟

لقد سعت الباحثة في محاولة للإجابة عن سؤال بحثها الرئيسي إلى الاطلاع على معظم الدراسات التي تتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وخصوصاً في الأردن، والإطلاع كذلك على مسودة المعيار المحاسبي الدولي المقترح من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والمتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة)، ومن ثم حاولت معرفة مدى ملاءمة

متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية ، ومن ثم التوصل إلى أي معوقات تحول دون ذلك إن وجدت، ومن ثم إقتراح التوصيات المناسبة لتذليل تلك المعوقات.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

من منطلق الدور المهم الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في البنية الاقتصادية لأي بلد، ونظراً لاتجاه نية مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو إقرار معيار خاص لهذا النوع من المنشآت فانه قد يكون هناك مشكلة سواء في الأردن أو في غيره من البلدان تتعلق بمدى جاهزية بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لتبني معيار المحاسبة الدولي الخاص بها، والذي تم اقراره في التاسع من شهر يوليو عام 2009.

وبناءً على ما سبق، فإن الباحثة سعت للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) لتطبيقه في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية؟
2. هل تتفق آراء عينة الدراسة حول طبيعة الإجابة عن التساؤل المطروح؟
3. هل توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة)؟
4. هل تتفق آراء عينة الدراسة حول التساؤل المطروح؟

1- 3 فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولي:

لا تعد متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) ملائمة للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية.

الفرضية الثانية:

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة احصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، والمدققين الخارجيين) حول ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) لتطبيقه في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية.

الفرضية الثالثة:

لا توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة).

الفرضية الرابعة:

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، والمدققين الخارجيين) حول عدم وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة).

1- 4 أهداف الدراسة:

يجب على كل من معدي ومطبقي معايير المحاسبة الدولية الالتزام بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية لإعداد وعرض البيانات المالية المعتمد عام 1989 والذي تبناه مجلس معايير المحاسبة الدولية عام 2001، وبغض النظر إن كان الإعداد والتطبيق يخص المنشآت الكبيرة أو الصغيرة فإن الالتزام بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية قاعدة لا يجوز إغفالها، وبناءً عليه فإنه يمكن تلخيص أهداف البحث بما يلي:

1. التعرف على خصائص المنشآت الخاصة (المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم) بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص.
2. التعرف على مضامين محاضر ومسودات مجلس معايير المحاسبة الدولية الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الخاصة (المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم).
3. التعرف على مدى تقيد النظم المحاسبية المطبقة في المنشآت الخاصة (المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم) في الأردن بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية من جهة، ومدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الخاصة (المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم) لتطبيقه في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية.
4. محاولة الوصول إلى النتائج وتقديم التوصيات الملاءمة لحل أي معوقات تحول دون قدرة المنشآت على تبني وتطبيق مسودة معيار المحاسبة الدولي المقترح الخاص بها.

ومن وجهة نظر الباحثة، يعتبر هذا هذا كلاماً نظرياً ومن الصعب تحقيقه في الواقع العملي، وذلك بسبب وجود مسودة المعيار الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بخلاف ما يطبق على المنشآت الكبيرة.

1- 5 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد ومساهمتها التي لا يستهان بها في الحد من مشكلتي البطالة والفقر، حيث أشارت بعض الدراسات التي تمت في عام 2005 "إلى أن نسبة العمالة الأردنية في المنشآت الخاصة وصلت إلى 16٪ من حجم العمالة الأردنية" (مطر، ونور، 2008،ص 2). إذ أشار الباحثان "إلى أن هذه المنشآت ساهمت في الأردن في عام 2006 مضاعفة حجم رؤوس الأموال ثلاث مرات تقريباً حيث وصلت إلى 680 مليون دينار".

في حالة أن الأردن كان من السباقين في تطبيق معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فإنه من الأهمية التعرف على قدرة هذا النوع من المنشآت على تبني وتطبيق ذلك المعيار، وترى الباحثة بأنها إن إستطاعت من خلال دراستها هذه تحديد نقاط ضعف البنية التحتية لتلك المنشآت التي قد تحول دون قدرتها على تبني وتطبيق مسودة معيار المحاسبة الدولي المقترح ومن ثم إقتراح التوصيات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف تلك، فإنها قد تساهم ولو بشكل بسيط في تقوية البنية التحتية لتلك المنشآت وجعلها جاهزة على تبني وتطبيق معيار المحاسبة الدولي الخاص بها عند إقراره. ومما لاشك فيه بأنه إن كانت تلك المنشآت تتمتع ببنية مالية تحتية متينة فمن المنطق أنها ستكون قادرة على تطبيق معيار المحاسبة الدولي وبالتالي يتعزز دورها في الاقتصاد بشكل أفضل وتمضي في المساهمة في حل مشكلتي البطالة والفقر بشكل فاعل والمساهمة في القيمة المضافة مما سينعكس بشكل ملحوظ على بنية الاقتصاد ككل.

6-1 تعريف المصطلحات الإجرائية:

1. **المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs):**

حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1981م مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على النحو التالي: تشمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SME) المنشآت الاقتصادية الهادفة للربح وذلك بعد إستبعاد الشركات المساهمة كبيرة الحجم (Large Public Companies). وقد حددت هذه اللجنة مواصفات المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم فيما يلي: عدد قليل من الموظفين، ومبيعاتها منخفضة وكذلك القيمة الإجمالية لإصولها، وعدم الوضوح في تحديد الواجبات والمسؤوليات بسبب ضعف نظم الرقابة الداخلية، وهيمنة الإدارة أو المالك على جميع نواحي النشاط الرئيسية (مطر، ونور، 2008، ص 6).

وقد عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من خلال نشراته المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها المنشآت التي لايوجد لديها مسؤولية عامة (قياساً مع الشركات المساهمة)، كما أنها لا تقوم بنشر القوائم المالية لاستخدامها من المستثمرين الخارجيين(القواسمي، 2008، ص 3).

2. **المنشآت الخاصة (Private Entities):**

لقد أشارت لجنة العمل القائمة على إنشاء معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تعديل عنوان المعيار المحاسبي المقترح وذلك بإستبدال فقرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) بفقرة المنشآت الخاصة (Private Entities) وقد تم إقرار هذا التغير في

شهر مايو لعام 2008، وأشارت كذلك أن التعريف يبقى مشابها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها تلك المنشآت التي ليس عليها مسؤولية عامة وغير المشمولة بالمنشآت المدرجة في السوق المالي (www.iasb.org,2008).

3. معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs):

هي معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي تهدف بشكل أساسي إلى توفير معايير محاسبية على مستوى عالمي وعالي الجودة والقابلة للفهم والإنفاذ لجميع الدول الراغبة في تطبيقها وذلك لغاية جعل جميع الإفصاحات وأسس الاعتراف والقياس متناغمة في جميع الدول من خلال إطار نظري موحد (IFRSs, 2008, P.28).

4. الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية (Conceptual Framework Underlying Financial Accounting):

يمثل الإطار المفاهيمي للمحاسبة نظاماً متكاملاً من الأهداف والأسس التي يمكن أن تقود إلى معايير محاسبية متسقة. كما أنه يساعد على وصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية (Kieso, 2007, P.28). وقد عرفه مجلس معايير المحاسبة الدولية على أنه مجموعة من المفاهيم التي تحكم إعداد وعرض القوائم المالية بشكل يخدم جميع أصحاب المصالح (IFRSs, 2008, P.37).

1- 7 محددات الدراسة:

تعتقد الباحثة، نظراً لحداثة الموضوع، بأنها واجهت عدداً من المحددات قد تكون أثرت على نتائج الدراسة، ويمكن تلخيص أهم تلك المحددات بما يلي:

1. عدم صدور معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لغاية وقت اعداد هذه الدراسة.

عند بداية إعداد هذه الدراسة، كان هذا المعيار لا يزال قيد الدراسة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والذي تم إقراره في التاسع من شهر يوليو 2009 بشكله النهائي، ولهذا فقد استندت الباحثة في دراستها على أحدث مسودة تم إصدارها بخصوص هذا المعيار من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية قبل صدوره بشكله النهائي.

2. قلة الدراسات السابقة نسبياً.

حيث أن مشروع معيار المحاسبة الدولي الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم حديث العهد نسبياً، فهناك نُدرة ملحوظة بالدراسات التي تربط مشروع هذا المعيار بقدرة المنشآت وجاهزيتها على تطبيقه مما شكل عقبة أمام الباحثة في الإستناد على دراسات سابقة، وقد حاولت تجاوز هذا المحدد من خلال الاطلاع على مايمكن من أوراق العمل الخاصة بالمعيار في كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية وبعض المؤتمرات التي أُقيمت مؤخراً لهذا الحدث.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 المقدمة

2-2 المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

2-2-1 تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

2-2-2 منهجية تصنيف الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

2-2-3 دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني.

2-2-4 القطاعات التي تتواجد فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

2-2-5 المشاريع الصغيرة في الأردن.

2-2-6 مميزات المشاريع الصغيرة في الأردن.

2-2-7 منشأة تشجيع الاستثمار في الأردن.

2-2-8 المشكلات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في الأردن.

2-3 الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية:

2-3-1 نطاق الإطار المفاهيمي.

2-3-2 مستويات الإطار المفاهيمي.

2-4 مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

2-4-1 التعديلات اللاحقة على معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

2-4-2 نظرة عامة على مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

3-4-2 مقارنة مسودة (معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم) مع معايير الإبلاغ المالي الدولية.

5-2 الدراسات السابقة.

6-2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري:

1-2 مقدمة:

كانت الأعمال الصغيرة الوحدات الأساسية، بل الوحيدة التي قام عليها اقتصاد العالم، وفي كافة الحضارات والمجتمعات. فمنذ قيام المجتمعات والجماعات في العالم، قامت في كل جماعة متاجر وحرف ومزارع تبيع (أو تقايض) السلع والخدمات التي تحتاجها الجماعة؛ وكانت كل هذه الأعمال صغيرة الحجم، وأسرية الطابع، ومصدرها الرئيسي للدخل. وغالباً ما تنتج من سلعة أو خدمة وتقايض أو تبيع الفائض للآخرين. وعلى هذا كانت الأعمال الصغيرة أساس الاقتصاد العالمي التقليدي. (برنوطي، 2008، ص 44 – 45)

وعلى ذلك فقد تصاعد الإهتمام بالأعمال الصغيرة والمتوسطة مؤخراً بسبب خصوصيتها وأهميتها وتعدد الأطراف المهتمة بها، كما أن هناك إدراكاً متصاعداً بأهميتها للإقتصاد المعاصر حيث يعتبرها البعض "محرك الاقتصاد". لما لها دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية، وذلك لكونها تساهم في زيادة الإنتاجية من ناحية، وتعالج مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. وتمتاز هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة بالإضافة إلى أن حجم الاستثمار فيها يقل كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة. كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام

المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل. (برنوطي، 2008 ، ص 17)

ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تهتم في إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، خاصةً بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة. (البراري، 2008، ص 1)

2-2 المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

2-2-1 تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم :

نالت المشاريع الصغيرة في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل وزيادة التنمية على الصعيد الفردي والجماعي، وقد سعت كافة الجهات الحكومية والمنشآت غير الحكومية والقطاع الخاص إلى توفير البنية التحتية للمشاريع الصغيرة كي تنمو وتزدهر. ويمثل المشروع الصغير العمل التجاري الصغير الذي يهدف معظم الباحثين لإيجاد مفهوم دقيق لذلك المشروع الصغير. (عفانة، وأبوعيد، 2004، ص 11)

إن تحديد وتعريف المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم تختلف باختلاف المكان، ومجال النشاط، فالمشروع الصغير بالنسبة لإقتصاد الدول المتقدمة يختلف عنه بالنسبة لإقتصاد الدول النامية. ومن ناحية أخرى، فإن المشروعات الصغيرة تختلف من حيث طبيعة النشاط والمجال الذي تعمل فيه، وحتى في المجال الواحد تختلف المشروعات الصغيرة عن بعضها البعض. (حسن، 2002، ص 15)

وفي الغالب يعرف المشروع الصغير على أساس مقياس حجم الموجودات، أو حجم المبيعات، أو رأس المال، أو عدد العاملين، أو القيمة المضافة. ومن الملاحظ أن معظم هذه المقاييس تعاني من نقص في تعريف المشروع الصغير، حيث يعاب على حجم الموجودات أنه يهمل باقي عناصر الإنتاج، مثل العمل، وأما حجم المبيعات فهو أيضاً لا يعكس حجم النشاط الإنتاجي في المنشأة، حيث أنه الممكن أن يقوم المشروع بنشاطات انتاجية بسيطة ولا يكون حجم الموجودات كبير، فضلاً عن امكانيات تساوي مشروعين بنفس حجم المبيعات ولكنهم مختلفين في رأس المال أو العمالة.

ومن أقدم التعريفات ما عرفه بومباك (1989) الذي يُعرِف المشروع أو العمل الصغير على أنه العمل الذي يتم إدارته من قبل أصحابه، ويحمل الطابع الشخصي، ويتمتع بحجم صغير بالصناعة أو الخدمة التي ينتمي إليها، ويعتمد على السوق المحلي، أي في المنطقة التي يتواجد فيها، ولا يزيد رأسماله عن 50.000 دولار. (علاونه، 2008، ص 3)

وعلى ذلك لا يوجد تعريف دقيق يحدد مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما أن هذا المفهوم يختلف من دولة لأخرى باختلاف إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ومرحلة النمو التي بلغتها. (البراري، 2008، ص 2)

وقد عرف معيار الإبلاغ المالي المنشآت الصغيرة الصادر في المملكة المتحدة (نافذ في ابريل 2008) المنشآت الصغيرة كما وردت في قانون الشركات 2006 والتي تخضع للإعفاءات الواردة في القانون عند تقديم الحسابات لمسجل الشركات، وتتأهل الشركة لتطبيق هذا المعيار في السنة التي لا تزيد عن مبالغ محددة من اثنين أو أكثرمن البنود التالية:

1. الدوران المبيعات = 6.500.000 جنيه استرليني.
2. مجموع أصول الميزانية = 3.200.000 جنيه استرليني.

3. 50 موظفاً.

كما عرفت مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تلك المنشآت التي لا تخضع لمساءلة الجمهور. (عطية، 2008، ص 4)

كما عرف بيان ممارسة التدقيق الدولي رقم 1005 (الاعتبارات الخاصة في تدقيق المنشأة الصغيرة) هي أي منشأة تتصف بما يلي:

1. تركيز الملكية والإدارة في عدد صغير من الأفراد.
2. موارد دخل قليلة.
3. حفظ سجلات غير متطورة.
4. أنظمة رقابة داخلية محدودة.

وقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريف المنشآت الصغيرة ومن أهم المعايير الشائعة، عدد العاملين، الموجودات، مستوى الاستثمارات، ولكن أكثر المعايير شيوعاً عدد العاملين، وبالتالي هناك اختلاف حول الحد الأدنى والأعلى لعدد العاملين.

وفي بعض الدول استقر الرأي إلى الأخذ في الاعتبار مبدأ حجم الاستثمارات عند تحديد مفهوم ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وهناك دول أخرى تمزج بين عدد العاملين وقيمة الأصول الثابتة. وبصورة عامة يمكن القول أن المنشآت الصغيرة هي التي تعتمد بصفة أساسية على عدم استقلالية الإدارة ومحدودية عدد العمال فضلاً عن محدودية رأسمالها واعتمادها على التقنية البسيطة والتنظيم المحدود والتشغيل والإنتاج المنخفض وتكون في صور مختلفة (شركات، منشآت). (البراري، 2008، ص 2)

ففي الولايات المتحدة مثلاً، حددت لجنة شكلها (المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين عام 1981م) مفهوم المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم على النحو التالي:

تشمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) المنشآت الاقتصادية الهادفة للربح وذلك بعد استبعاد الشركات المساهمة كبيرة الحجم. وقد حددت هذه اللجنة مواصفات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يلي: (مطر، ونور، 2008، ص 6)

1. عدد قليل من الموظفين.
2. مبيعاتها منخفضة وكذلك القيمة الإجماليةلأصولها.
3. عدم الوضوح في تحديد الواجبات والمسؤوليات بسبب ضعف نظم الرقابة الداخلية.
4. هيمنة الإدارة أو المالك على جميع نواحي النشاط الرئيسية.

ومنشأة التنمية والتعاون الاقتصادي Organization of Economic & Cooperative Development (OECD) هي الأخرى تستخدم معيار العمالة أساساً لتصنيف المنشآت حسب حجمها ولكن بدرجة أكثراً تفصيلاً كما يلي: (الهيتي، 2006)

1. الصناعات الميكروية Micro Industries وهي التي يعمل فيها 4 عمال وأكثر.
2. الصناعات الصغيرة جداً Very Small Industries وهي التي يعمل فيها من 5 – 19 عاملاً.
3. الصناعات الصغيرة Small Industries ويعمل فيها من 20 – 99 عاملاً.
4. الصناعات المتوسطة Medium-Size Industries ويعمل فيها من 100 – 499 عاملاً.
5. الصناعات الكبيرة Large Industries ويعمل فيها أكثر من 1000 عامل.

ومن جهتها تصنف المفوضية الأوروبية المنشآت حسب حجمها في ثلاث فئات بناء على ما إذا ما توفر في كل منها شرطين من الشروط الثلاثة التالية:

1. المنشأة الصغيرة: أن يكون عدد موظفيها أقل من 50 موظفاً، وجملة أصولها أقل من 4.4 مليون يورو، واجمالي مبيعاتها أقل من 8.8 مليون يورو.
2. المنشأة المتوسطة: أن يكون عدد موظفيها من 50 - 250 موظفاً، وجملة أصولها من 4.4 مليون إلى 17.5 مليون يورو، واجمالي مبيعاتها من 8.8 مليون إلى 33 مليون يورو.
3. المنشأة الكبيرة: وهي ما يتجاوز عدد موظفيها وإجمالي أصولها وإجمالي مبيعاتها تلك المنصوص عليها للمنشأة المتوسطة.

ومن هنا وبناء للتصنيف السابق يتراوح عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول الأوروبية المختلفة بين 88٪ - 97٪ من إجمالي عدد المنشآت التجارية العاملة في تلك الدول.

أما بالنسبة للأردن فإن وزارة التجارة والصناعة تستخدم بالإضافة إلى معيار العمالة معياراً آخر وهو حجم رأس المال المستثمر وذلك في تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. (مطر، ونور، 2008، ص 8)

وفي تعريف آخر ذكره عطية (2008) تمتاز هذه المنشآت بأنها تُدار من قبل فرد أو عدد قليل من الأفراد حيث يسيطر هؤلاء على شؤون الشركة وأعمالها ويمتلكون جزءاً كبيراً من رأس المال.

ومن وجهة نظر المدقق فإن المنشأة الصغيرة هي منشأة تمارس أعمالاً غير معقدة ويسيطر عليها عدد قليل من الأفراد ونظام الرقابة الداخلية فيها محدود وبالتالي ليس لديها إمكانية فصل الوظائف، لذلك لا يستطيع المدقق الخارجي الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية لأن معظم الرقابة

تكون في يد شخص واحد أو عدد قليل من الأفراد وهذا يؤثر على عدالة عرض القوائم المالية ونزاهتها.

عرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) من خلال نشراته عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها المنشآت التي لا يوجد لها مسؤولية عامة (قياساً مع الشركات المساهمة العامة)، ولا تقوم بنشر القوائم المالية لاستخدامها من المستثمرين الخارجيين. (القواسمي، 2008، ص3) (www.IASB.com, 2007)

وأكدت مسودة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادرة في 15 شباط 2007 على التعريف والخصائص السابقة وشددت على عدم اعتبار هذه المسودة جزءاً من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال الآتي:

" تم تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وفقاً للمسودة المطروحة بأنها المنشآت التي تنشر بياناتها المالية للمستخدمين الخارجيين وليس لديها أي مساءلة عامة، وتكون المنشآت مسؤولة بشكل عام إذا كانت البيانات المالية تحتوي على معاملات بالأسهم أو مقدرة ائتمانية للمجموعات الكبيرة خارج تلك المنشآت كما في البنوك وشركات التأمين".

كما أشارت المسودة إلى أن بعض المنشآت لا تحتوي ممتلكات كافية لاعتبارها منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، في حين حددت المسودة المقترحة أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يجب أن تحتوي على ما يقارب 50 موظفا، وهذا لا يشكل تعريفاً محدداً للسلطات المحلية في الأردن التي تسمح لأي من الشركات أن تعتبر نفسها من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في حين يجب أن تتفق مع متطلبات المسودة عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. (القواسمي، 2008، ص3)

ويعرف البنك الدولي المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 موظفاً. وفي ايطاليا وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 موظف، أما السويد إذا كانت توظف 200 موظف، وفي كندا واستراليا حتى 99 موظفاً، وفي الدنمارك لغاية 50 موظفاً. أما في مصر فقد تم تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب القانون المصري 20 لسنة 2004 والذي اعتمد كل من رأس المال وعدد العمال، حيث تكون المنشأة صغيرة إذا كان رأس مالها 50 ألفاً وعدد العمال 10، أما المنشأة المتوسطة فهي التي يكون رأس مالها بين 50 ألفاً حتى 10 مليون وعدد عمالها 250، أما المنشأة الكبيرة فيكون رأس مالها أكبر من 10 مليون وعدد موظفيها أكثر من 250 عاملاً. (أبو زر، 2008، ص 3)

وبرأي الباحثة، ترى أنه يمكن تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها تلك المنشآت التي تعتبر أساس أي اقتصاد وطني، حيث أنها الأساس في قيام الشركات كبيرة الحجم، وهي منشآت تمارس أعمالاً غير معقدة، ونظام الرقابه الداخلية لديها محدود، وعدد العاملين فيها قليل نسبياً بالمقارنة مع المنشآت الكبيرة، والجدير بالذكر إن بداية أي منشأة كبيرة هو وجودها في السوق كمنشأة صغيرة أو متّوسطة.

2-2-2 منهجية تصنيف الأعمال الصغيرة والمتوسطة:

منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة هي في حقيقة الأمر عنوان يحتوي في إطاره العديد من المنشآت المختلفة في شكلها وخصائصها ومجالات عملها في جميع دول العالم. هذه المنشآت ضرورية للاقتصاد ويجب أن تطور ويعار لها أهمية كبيرة وخاصة من قبل جهات متخصصة في الدولة. وفي العادة يُستخدم مفهوم الأعمال الصغيرة والمتوسطة ككتلة متجانسة وتعامل بطرق موحدة

أو متقاربة، سواء كانت منشآت صناعية أو منشآت مالية أو خدمية أو غيرها. إن التعامل يجري وفق منهج اختياري قائم على أسس جغرافية أو قطاعية وليس ارتباطاً بالخصائص الحقيقية الفعلية لكل منشأة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومن هنا يركز على خصائص عامة تعطي الإمكانية للتعامل معها ككتلة متجانسة بحدود معقولة، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

1. اعتبارها منشآت انتاج، لكون المديرين يطورون المنشأة وبنجاح من خلال منتج مختلف بالنوعية، أو السعر أو الأصالة. كما أن المديرين وبسبب ضغط الأفعال اليومي يتولد لديهم تركيز على المدى القريب على حساب الاهتمام بتطوير الاستثمار للمدى البعيد.
2. بشكل عام ينقص مديري هذه المنشآت معرفة إدارية متكاملة وعلى وجه الخصوص في الجانب التسويقي، وكذلك التمويل فالعديد من هذه الأعمال يُمول استثمارات للمدى البعيد بواسطة تسهيلات مالية للأمد القصير.
3. تواجه في الغالب مشاكل مالية مهمة.

وخلف هذه النظرة العامة توجد العديد من الإشكالات والمشاكل المختلفة والمتنوعة وفق اعتبارات البلدان والقطاعات التي تعمل فيها وغير ذلك. فإن كل منهجية عامة لدراسة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يعتريها نواقص ويثار ضدها انتقادات عديدة. ولقد طور الباحثين (Galliano, Horovitz & others) تصنيف قائم على بعدين هما: الأسواق التي تتواجد فيها وتخدمها المنشأة (محلي، إقليمي، وطني، دولي)، وطراز أو نموذج المنتجات (حسب الطلب(عقود)، غير متنوع (متشابه)، عالي التخصص). على هذا يوجد ثلاثة أصناف من المنشآت مختلفة في توجهاتها وتركيزها وكذلك طبيعة المشاكل التي تواجهها:

- مقاولي الداخل.

- الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الإقليمية والوطنية بدون ميزات تنافسية محددة.
- الأعمال الصغيرة والمتوسطة ذات التخصص العالي.
- محلي، المنشأة تغطي سوق محدود لمنطقة واحدة متقاربة (محافظة واحدة).
- اقليمي، المنشأة تغطي سوق يتكون من مجموعة محافظات (مناطق) على صعيد بلد ما.
- وطني، المنشأة تغطي وتعمل في سوق دولة كاملة.
- دولي، المنشأة تعمل وتغطي أسواق أكثر من دولة.

وعلى ذلك، إذا كان مديرو الأعمال الصغيرة والمتوسطة ذوي نظرة ورؤية قصيرة الأمد بشكل عام، فإن الإستدلال يبدو للأمد القصير أكثر كلما كان العمل مركزاً على مقاولي الباطن، والتي تعتمد على زبون مهم تعقد لصالحه صفقات بشكل عقود مؤقتة أو دائمة.

ونجد عكس ذلك، كلما اتجهت الأعمال لأن تكون عالية التخصص والإختصاص، فإن مدرائها يعطون أهمية أكبر للنمو والتنافس والإستدلال طويل الأمد. كما أن منشآت المقاولات الداخلية لديها ميل، وموهبة، وتوجه محلي أو اقليمي، في حين تكون منشآت التخصص العالي ذات توجه دولي، وهكذا، كلما اتجهت المنشأة نحو الأسواق الأوسع (وطني، دولي) قل لديها الهيكل العائلي.

وعلى ذلك، فإن المشاكل التي يواجهها المديرون في المنشآت الصغيرة والمتوسطة تختلف استناداً إلى الأسواق المتوجهة لها أو تعمل فيها والأنشطة المعتمدة.

وعلى سبيل المثال، فإن مدراء منشآت المقاولات الداخلية ذات السوق المحلي أو الإقليمي، أكثر انشغالاً بمشاكل الموارد البشرية، باعتبار أن هذه الموارد البشرية هي التي تنفذ المقاولة بالطريقة والإسلوب الذي يرضي الزبون المهم. أما بالنسبة للريادي الذي يتجه نحو السوق الإقليمية بمنتجات لا يوجد فيها تمايز أو اختلاف فإن انشغاله الأكبر ينصب على الإنتاج (Rochet,1981). أما

المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تخدم سوق وطني وتنتج منتجات تواجه منافسة شديدة أو متخصصة عالية، فإن مشاكل التسويق هي المسيطرة (Choffray & Lilien,1980). ويلاحظ أن المنشآت ذات التخصص العالي، والتي تمارس انشطتها على صعيد دولي فأن قلقها الأكبر هو التمويل، والمشاكل ذات الطابع المالي. (الغالبي، 2009، ص 62 – 64)

3-2-2 دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني:

تحتل الأعمال الصغيرة مكانة مهمة جداً في الاقتصاد المعاصر لكل دولة، كما أنها ضرورية لنموه بشكل سليم؛ فهي مصدراً مهما لإستمرار المنافسة وتمكين الشركات الكبيرة من التركيز على النشاطات التي تستدعي الحجم الكبير؛ وهي ضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية؛ كما أنها ضرورية للإبداع ولتطوير سلع أو خدمات جديدة يصعب التنبؤ حولها. بالإضافة، فهي ضرورية لتطوير القدرات الإدارية الفردية، ولتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة للاستقلالية والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم.

تعتبر المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم المصدر التقليدي لنمو الاقتصاد المحلي والوطني، وتكمن أهمية المشاريع الصغيرة في كونها تستخدم الجزء الأكبر من العاملين في الصناعة، حيث أشارت بعض الدراسات التي تمت في عام 2005 "بأن نسبة العمالة الأردنية في المنشآت الخاصة وصلت إلى 16٪ من حجم العمالة الأردنية" (مطر، ونور، 2008،ص 2). إذ أشار الباحثان "بأن هذه المنشآت ساهمت في الأردن في عام 2006 إلى مضاعفة حجم رؤوس الأموال ثلاث مرات تقريباً حيث وصلت إلى 680 مليون دينار".

ومن جهة أخرى، فإن المنشآت التي يعمل بها عامل واحد إلى أربع عُمال تشكل ما نسبته 90٪ من إجمالي المنشآت في الأردن، وتستوعب 30٪ من إجمالي القوى العاملة في الأردن. (التميمي، 2007)

ويمكن اعتبار المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، حيث أنها تعمل في كل المجالات الاقتصادية. وتتعدد المساهمات الاقتصادية لهذه المشاريع حيث إنها السبب في تزايد نمو فرص العمل لديها مقارنة بالشركات الكبيرة التي تستمر في تقليص عدد العاملين لديها، وبسبب أنها تتميز بكثافة اليد العاملة، فإنها تخلق في الواقع أعمال أكثر من الأعمال في المشروعات الكبيرة.

كما أنها تعتبر عاملاً أساسياً في تدريب العاملين، إذ توفر للعاملين فرص تعلم مهارات متعددة التي يستفيد منها صاحب المشروع الصغير بدرجة أكبر من فائدتها لصاحب المشروع الكبير. وبشكل عام فإن المشاريع الصغيرة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في حياة أكثر العاملين في الأردن. (العطية، 2009، ص 23 – 24)

ووفقاً لتقرير أصدرته مفوضية الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعية لغرب آسيا، تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية حوالي 98٪ من مجموع المنشآت في المملكة وتشكل ما نسبته 55٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأردن.(www.elaph.com)

وقد كانت نسبة التوظيف في الأردن حسب القطاع كما نشرته مؤسسة تشجيع الاستثمار (www.jordaninvestment.com) كما يوضحه الجدول رقم (1) كالتالي:

جدول رقم (1)

نسبة التوظيف في الأردن حسب القطاع

القطاع	نسبة التوظيف في الأردن
الزراعة	3.55
التعدين والمحاجر	1.15
التصنيع	12.69
الكهرباء وامدادات الغاز والماء	1.67
الإنشاءات	7.11
تجارة الجملة والتجزئة	17.94
الفنادق والمطاعم	2.19
النقل والتخزين والإتصالات	9.58
الوساطة المالية	1.64
العقارات والتأجير ونشاطات الأعمال التجارية	3.38
الإدارة العامة	16.62
التربية والتعليم	10.96
الصحة والعمل الاجتماعي	4.95
أخرى	6.06

وتتميز المشروعات الصغيرة بعدد من المزايا التي تؤهلها لأن تحتل مكانة اقتصادية مهمة في جميع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية من بينها:

1. الفاعلية والكفاءة في تحقيقها الأهداف الاقتصادية لأصحابها، ومن حيث قدرتها على اشباع احتياجات ورغبات العملاء.
2. المرونة والقابلية للتكيف في مواجهة الظروف غير الطبيعية، وبشكل خاص في فترات الركود الاقتصادي، وهذا ما تعجز عنه المشروعات الكبيرة.

3. القرب من العميل والمورد، حيث يستطيع أصحاب المشروعات الصغيرة تطوير علاقات شخصية جيدة مع هذه الأطراف، مما يجعلها أكثر قدرة على تقديم خدمة متميزة لها طابع شخصي مما يؤدي لزيادة رضا العميل وإرضاء المورد لقدرتها الكبيرة على المرونة فيما يتعلق بمواعيد وكميات التسليم، مما يجعلها أكثر قدرة على البقاء والإستمرار.
4. مساعدة المشروعات الكبيرة في توفير احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج السلعية المواد والأجزاء وقطع الغيار ... وغيرها.

وتظهر أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة من منظور اقتصادي بسبب مساهمتها في الاقتصاد الوطني بالأساليب التالية:

1. **اعتمادية الأعمال:** وهي أن أي عمل لا يمكن أن يعمل بشكل مستقل تماماً عن الأعمال الأخرى، إذ عليه أن يشتري أو يبيع للأعمال الأخرى أو العملاء. (العطية، 2009، ص 24 – 25) أي أن صاحب العمل لا يستطيع أن يعمل بمعزل عن الإحتكاك بالآخرين. وأفضل مثال على الاعتمادية بين المشاريع الصغيرة والكبيرة من ناحية اقتصادية ما يظهر من علاقة تنسيقية بين المنتج وتاجر الجملة والتجزئة وصولاً إلى المستهلكين بالنهاية؛ بالإضافة إلى دور المشاريع الصغيرة كنقطة بداية ونهاية للمشاريع الكبيرة والعكس صحيح (وهذا يختلف بالطبع حسب نوع النشاط الذي تمارسه هذه المشاريع). حيث إن الاقتصاد الذي يشجع الإنتاج الواسع يتطلب وجود عدد كبير من صغار تجار الجملة والتجزئة والموزعين العاملين كوسطاء بين المنتج والمستهلك بهدف التوزيع والإيصال للسلع والخدمات وتسهيل تلك العملية. (عفانة، وأبو عيد، 2004، ص 17)

2. **المنافسة:** تتنافس الأعمال الصغيرة والكبيرة فيما بينها في العديد من المجالات، ومن الضروري جداً المحافظة على المنافسة، حيث لا يمكن اغفال أهمية المنافسة في الاقتصاد. ويمكن أن تكون المنافسة سبباً في تحقيق هذا التغير من خلال الإبداع والتطوير.(العطية، 2009، ص 25) وتظهر المنافسة في الوقت الحاضر بعدة أشكال منها: الأسعار، شروط الائتمان، الخدمة، تطوير طرق التصنيع، تحسين جودة المنتج، المصداقية في التعامل. وجميع ذلك يهدف إلى تحقيق شعور بالرضا لدى المستهلك وإشباع لحاجاته ورغباته. (عفانة، وأبوعيد، 2004، ص 18 – 19)
3. **التجديد والابتكار والإبداع:** إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تمتاز بجهودها الحقيقية لتطوير المنتجات سواء كانت سلع أو خدمات أو تحسينها أو تطوير استخدامات جديدة لها (الغالبي، 2009، ص 33). ويعد الافراد ووحدات الأعمال الصغيرة المصدر الأساسي للأفكار الجديدة والإبتكارات، وتتميز المنشآت الصغيرة بأنها أكثر إبداعاً من المنشآت الكبيرة المملوكة من قبل الدولة، بسبب أن الأفراد لديهم دافع أكبر في ايجاد الأفكار الجديدة التي تؤدي لتحقيق ربحية عالية. حيث إن المنشآت الكبيرة تركز على المنتجات التي تتميز بالطلب الثابت والمتوقع، تاركة للمنشآت الصغيرة انتاج المنتجات التي تكون مبيعاتها بطيئة وتتميز بدرجة عالية من المخاطرة (العطية، 2009، ص 26). وتفتح باب المجازفة والمغامرة للمشاريع الصغيرة لإيجاد سلع جديدة، الأمر الذي قد يلحق الخسارة بهذه المشاريع قبل أن تحقق نجاحها، وينبغي الإشارة هنا إلى أن المشاريع الصغيرة والناجحة قد تتولى عملية الإنتاج وتحويل الأفكار إلى سلع وخدمات إذا امتلكت رؤوس الأموال الكافية،

أو تلجأ بالمقابل إلى بيعها كبراءات إختراع إلى شركات كبيرة أخرى قادرة على الإنتاج. (عفانة، وأبوعيد، 2004، ص 19) وعلى ذلك فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تمتاز بقدرة عالية على الإبداع، حيث تبذل الجهود لتطوير منتجات جديدة أو تحسين ما هو موجود او تطوير الاستخدامات الجديدة لها. ويلاحظ أيضاً أن الإختراعات سمه مهمة للأعمال الصغيرة والمتوسطة، والتي تعبر عن ابتكار لشيء جديد غير موجود في أي مكان. وكذلك تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم دور مهم في التحسين المستمر للمنتجات، وهو عبارة عن الإنتقال من حالة إلى حالة أفضل من خلال زيادة القيمة. (الغالبي، 2009، ص 33) وفيما يتعلق بالأردن بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن فيلاحظ أن دورها في الاقتصاد الوطني يتمثل فيما يلي:

- تتميز بأنها صناعات تحويلية في الأغلب توجه لتلبية الطلب المحلي، مما يقلل من مشاكل التسويق الخارجي.
- لديها قدرة كبيرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية مما يمكنها من استيعاب العمالة المحلية الأمر الذي يحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.
- تستوعب ما يقارب 35٪ من قوة العمل في الأردن.
- تساهم بحوالي 30٪ من مجمل الإنتاج المحلي الصناعي حيث تنتج حوالي 20٪ من مجمل الصادرات الصناعية حسب بيانات عام 1992م.

4. **رواج الامتيازات:** الإمتياز هو نظام فعال وهو رخصة تمنح لصاحبها حق توزيع السلع والخدمات بشكل انتقائي من خلال منافذ يملكها صاحب الامتياز، حيث يلاحظ وجود العديد من المنشآت القائمة على أساس الإمتياز مثل منشآت المأكولات السريعة، والتي تعمل بموجب امتياز من المشروعات الكبير.

5. **من البدايات الصغيرة:** إن معظم الشركات الكبيرة الحالية قد أسست برؤوس أموال محدودة جداً، فهذا يوصلنا إلى أن تطور الاقتصاد للدول ناتج عن جهود المشاريع الصغيرة. (العطية، 2009، ص19 – 26)

6. **رفع مستوى الناتج القومي والدخل القومي:** الناتج القومي يعني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما في فترة زمنية معينة، ونلاحظ من هذا الانتشار الواسع والنشاط الهائل للمشروعات الصغيرة في كافة المجالات أنها تساهم بشكل كبير وبنسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي يفوق مساهمة المشروعات الكبيرة في ذلك الناتج للدول النامية والمتقدمة والذي يعتبر "الدخل القومي الإجمالي" أحد أهم عناصر أجور العمال. وهذا يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج، وبالتالي مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية ... فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع. (حسن، 2002، ص 31) وبشكل عام فإن الأعمال الصغيرة ورأس المال المستثمر فيها يؤدي إلى فائض اقتصادي أفضل قياساً للمنشآت الكبيرة (الغالبي، 2009، ص 35)

7. **الآثار الاجتماعية وتوفير فرص العمل:** تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل كبير في الحد من البطالة، والفقر ورفع مستوى المعيشة (حسن، 2002، ص 32)، وذلك لأنها مصدر مهم للوظائف الجديدة في الاقتصاد وتساعد الدول والحكومات في حل كثير من المشكلات التي تواجه المجتمع أو الأفراد في المناطق النائية والريفية من خلال توفير الإحتياجات الضرورية لهم. (الغالبي، 2009، ص 32) إن البدء بأعمال جديدة بهذا العدد الكبير يؤدي إلى توظيف عالي، وعلى سبيل المثال فإن مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية بلغت نسبة المصانع الصغيرة فيها (98٪) من مجموع المصانع، كما أنها توظف حوالي (89٪) من القوة العاملة في المدينة. (العامري، والغالبي، 2007، ص 174) وكما يمكن للدولة وخاصة في الدول النامية أن توجه الأنشطة إلى مناطق متهدفة لغرض تنميتها أو ايقاف عمليات الهجرة إلى المدن المزدحمة بالسكان أو غير ذلك.(النجار، والعلي، 2006، ص 24 – 25)

8. **اشباع الحاجات لفئات المجتمع المختلفة:** فقد يكون هذا الإشباع تحقيق مردود وأداء مالي بالنسبة لمالكي هذه الأعمال من الرواد أو اشباع حاجات الزبائن من سلع وخدمات أو اشباع رغبات باقي فئات المجتمع المتعاملين مباشرة أو غير مباشرة من هذه الأعمال.

9. **التنوع الثقافي:** حيث تستطيع الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحفاظ على خصوصية الأقليات المتواجدة في بلدان أخرى كالمهجرأو غيره. مثال على ذلك المحلات التجارية والمطاعم العربية والإسلامية، أو المطاعم اليابانيه أو الصينية التي تقدم

منتجات أو خدمات تحتاجها هذه المجموعات العرقية في بلدان أخرى،وهذا يساهم في اشباع حاجاتهم الخاصة المتميزة. كما أن التنوع الثقافي في الأعمال الصغيرة والمتوسطة تساهم أيضاً في دفع الشركات الأكبر في قبول واحتضان التعدد واحترام الاختلاف والتنوع في قوة العمل لديها.

وفي ختام هذه الفقرة حول أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات المعاصرة، يبدوا أن هذه الأهمية تتجسد على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، حيث العدالة في توزيع الثراوات والقضاء على البطالة كظاهرة اجتماعية سلبية ويمكن كذلك أن تعزز هذه المنشآت مساهمات الأقليات والمرأة في العمل والإنتاج والمبادرات وتعمل على التنمية المتوازنة والحد من الهجرة الداخلية بين الريف والمدينة، وكذلك الهجرة الخارجية لإيجاد فرص العمل. وتلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً على الصعيد التكنولوجي من خلال قدرتها على الإبداع والتحسين والإختراع في مختلف الأنشطة التي تتواجد فيها. (الغالبي، 2009، ص 35 - 36)

4-2-2 القطاعات التي تتواجد فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تشير البحوث والدراسات إلى تواجد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في أغلب القطاعات والمجالات ويندر وجود قطاعات لا توجد فيها هذه المنشآت بشكل مباشر أو غير مباشر. وهناك قطاعات أكثر جذباً للأعمال الصغيرة الجديدة، لكونها واعدة في نموها وتطورها، ومن أهم هذه المجالات التي تعمل فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم هي:

- **منشآت الإنتاج والتصنيع:** حيث توجد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاع الصناعي لإنتاج السلع الملموسة وايجاد منفعة للزبائن والمجتمع. والأعمال هنا هي منشآت صناعية تنتج سلع مادية ملموسة. وتلعب هذه المنشآت دوراً مهماً في

الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، أما في الدول النامية فيلاحظ قلة أعداد المنشآت الصناعية الصغيرة بسبب كون الاستثمارات في هذا القطاع تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وخبرات عالية (المنصور، وجواد، 2000، ص 45) لذلك فإن الطابع الإنتاجي الحرفي أو التصنيع البسيط الأولي يمكن أن يكون هو السائد في الدول العربية، إضافةً إلى وجود الصناعات الفولكلورية أو التراثية. وعادة ما تخدم هذه المنشآت الأعمال والشركات الكبيرة وتتكامل بالعمل معها. (الغالبي، 2009، ص 66)

- **منشآت التوزيع والنقل:** ويشمل هذا النوع على درجة كبيرة من الاختلاف والتنوع مثل تجارة الجملة والتجزئة وخدمات النقل والمواصلات. إن منشآت هذا القطاع تركز وبشكل عام على حركة وانتقال السلع والخدمات من المنتجين إلى المستهلكين. وهذا المجال من أوسع المجالات لأن الجهات الحكومية لا يمكن لها أن تغطي مثل هذه الأعمال لذلك فالفرص متاحة وأجزاء مهمة من السوق تبقى غير مغطاة وغير مخدومة بما فيه الكفاية من قبل الأعمال الكبيرة . (العامري، والغالبي، 2007، ص 173)
- **منشآت الخدمات:** إن الغالبية العظمى من الأعمال الصغيرة توجد في قطاع الخدمات، وهي تظم جميع أنواع الخدمات على اختلاف أنواعها. ويمكن لمنشآت الخدمات أن تقدم خدماتها للشركات الأخرى مثلا تقديم الخدمات المحاسبية أو الإستشارية أو تصليح أجهزة وغيرها. (أبوناعم، 2002، ص 28)
- **منشآت البناء والتشييد:** توجد العديد من الأعمال الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع الحيوي، وتعمل هذه المنشآت في مجال المقاولات والبناء وترميم المباني وإقامة المطارات والطرق والجسور وغيرها. وفي دولنا النامية تعمل هذه المنشآت كمشاريع

مقاولات أساسية أو مقاولين فرعيين، ولدى أصحابها خبرات جاءت بداية عملهم مع منشآت في مجال الأعمال الأخرى. (الغالبي، 2009، ص 67)

2-2-5 المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن:

يتمتع الأردن بموقع استراتيجي وبأمن واستقرار متميزين في المنطقة مما يجعله مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في مختلف القطاعات، وعلى الرغم من أن الأردن من الدول الفقيرة نسبياً بالموارد الطبيعية إلا أنه غني بالموارد البشرية.

بدأ تشجيع المشاريع الصغيرة في الأردن بداية السبعينات، وكان أكثر وضوحا في خطة التنمية الخمسية (1976 – 1980) التي تعتني بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الأقاليم في الأردن، وعملت على رفع دخل الفرد والأسر من خلال التوجه نحو المشاريع الصغيرة التي تنتج بديلاً للسلع والمنتجات المستوردة، كما ركزت الخطة على تشجيع صناعة المنتجات الزراعية وتطوير الحرف التقليدية. أما في عام 1989م فقد تم وضع برنامج للتصحيح الاقتصادي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق الإستقرار النقدي وتوفير فرص عمل للأيدي العاملة الأردنية في مجال المشاريع الصغيرة، واستمر هذا البرنامج إلى عام 1997.

2-2-6 مميزات المشاريع الصغيرة في الأردن:

1. **رأس المال صغير:** تتصف المشاريع الصغيرة بصغر حجم رأس المال وصغر الحجم ويمكن لأعداد كبيرة من أفراد المجتمع ممن يملكون مدخرات بسيطة ان يكون لديهم مشروع صغير.
2. **الملكية:** تأخذ المشاريع الصغيرة صفة الصبغة العائلية فصاحب المشروع يعمل في مشروعه هو وزوجته وأبنائه.

3. **انخفاض تكلفة العمالة:** المشروع الصغير يستعمل آلات بسيطة وقليلة التعقيد فإن تكلفة تكون بسيطة مقارنة بالمشاريع الكبيرة.
4. **انخفاض حجم الإنتاج:** حيث يقلل ضآلة حجم الإنتاج مخاطر الإحتفاظ بالمخزون لمدة طويلة.
5. **لا تتطلب المشاريع الصغيرة بنية تحتية ذات حجم كبير:** إذ يمكن قيام المشاريع الصغيرة في الأرياف والبادية والمناطق النائية.
6. **محدودية سوق التعامل:** فسوق التداول بالنسبة للمشاريع الصغيرة في الأردن يعتبر محدوداً لا يتعدى المنطقة التي يوجد فيها أحياناً. (عفانة، وأبو عيد، 2004، ص 241 – 242)

وكما ذُكر سابقاً أن المشروعات الصغيرة تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية وتحسين الدخل القومي، وتساهم بشكل كبيرفي تمكين المشروعات الكبيرة من تحقيق أهدافها ودورها الهام في الحد من البطالة وما تجره على المجتمع من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، ودورها في بلوغ المجتمعات المتقدمة إلى ما هي عليه الآن من تقدم وازدهار، فكل هذه الأسباب وغيرها جعل الحكومات تقوم بتقديم المساعدات اللازمة والكافية التي تحتاجها هذه المشروعات الصغيرة حتى تستطيع تحقيق أهدافها الإستراتيجية والأساسية والإستمرارية في العمل وتحقيق الأرباح. (حسن، 2002، ص 315)

ففي الأردن هناك بعض المنشآت التي تقوم بتمويل هذه المشاريع الصغيرة، منها منشآت حكومية وشبه حكومية، وهيئات دولية وأجنبية، وأيضاً توجد المنشآت الأهلية غير الحكومية، نذكر منها ما يلي:

أولاً: المنشآت الحكومية وشبه الحكومية:

1. صندوق التنمية والتشغيل DEF.
2. صندوق المعونة الوطنية NAF.
3. مؤسسة الإقراض الزراعي ACC.
4. مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام MDOFC.
5. المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري HUDC.
6. بنك الإنماء الصناعي/ صندوق الحرفيين IDB/ SSIHF.

ثانياً: الهيئات الدولية والأجنبية:

1. وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين UNRWA.
2. منشأة كير العالمية Care International.
3. مؤسسة إنقاذ الطفل.
4. مؤسسة التعاون من أجل التنمية.
5. مؤسسة الشرق الأدنى NEF.
6. مؤسسة الإسكان التعاونية CHF.

ثالثاً: المنشآت الأهلية غير الحكومية:

1. الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية JOHUD.
2. مؤسسة نور الحسين NHF.
3. الاتحاد العام للجمعيات الخيرية GUVS.
4. مؤسسة تنمية المرأة الأردنية MFW.
5. الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة JMCC.

6. مؤسسة نهر الأردن.

(عفانة، وأبو عيد، 2004، ص 242 – 243)

2-2- 7 مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن:

عمدت قوانين الاستثمار لعام 2003م وقانون تشجيع الاستثمار لعام 1995م إلى تأسيس مؤسسة تشجيع الاستثمار باعتبارها هيئة حكومية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري. وقبل ذلك كانت إجراءات الإعفاء للاستثمارات تتم في وزارة الصناعة والتجارة. وتم إنشاء هذه المؤسسة نتيجة إدراك الحكومة لأهمية زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن وتعزيز الاستثمار المحلي لإيجاد فرص وظيفية جديدة ولزيادة الصادرات الوطنية والحاجة إلى نقل التكنولوجيا.

وحسب الإحصاءات المقدمة من مؤسسة تشجيع الاستثمار يبين الجدول التالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لأربع سنوات سابقة، وقد بلغ الاستثمار ذروته عام 2006 كما يوضحه الجدول رقم (2) التالي:

جدول رقم (2)

حجم الاستثمار الأجنبي*

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر (دينار أردني)
2005	1.086.100.000
2006	2.414.600.000
2007	1.348.800.000
2008	1.252.900.000
الثلث الأول من عام 2009*	40.284.973
المجموع	**6.142.684.973**

* الجدول رقم (2) من إعداد الباحثة
* دائرة مراقبة الشركات www. Ccd.gov.jo

وقد كانت رؤية المؤسسة بأنها إحدى المنشآت الرائدة عالمياً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتمكين الاستثمارات المحلية لتحقيق الازدهار الاقتصادي في المملكة، أما رسالتها فهي مؤسسة حكومية ملتزمة بالتنسيق مع القطاع الخاص في ترويج الأردن كموقع مشجع وذو بيئة أعمال ملاءمة ومتميزة للاستثمار مستندة على قاعدة متنوعة من الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية وتقديم مستوى عالي من الخدمات الاستثمارية في مجال تسهيل إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع خلال اطار زمني محدد وتوفير كافة التسهيلات للمستثمرين بعد عملية الاستثمار .

أما الجدول رقم (3) فيبين عدد المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في محافظة العاصمة عمّـــان في كل المناطق التنموية، وحجم رأس المال الموافق عليه ضمن المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار: (www. Jordaninvestment.com)

جدول رقم (3)

عدد المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في محافظة عمّان في كل المناطق التنموية

القطاع (JIB)	عدد المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار (دينار أردني)				حجم رأس المال الموافق عليه ضمن المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار (دينار أردني)			
	2004	2005	2006	2007	2004	2005	2006	2007
الزراعة	6	17	15	1	4.838.000	7.956.000	15.735.342	200.000
الصناعة	263	330	443	28	251.312.482	269.601.493	888.628.542	32.367.620
الفنادق	12	8	22	-	15.176.962	8.849.083	238.066.473	-
المستشفيات	5	2	5	-	19.990.970	6.155.050	20.123.000	-
مدن التسلية والترويح السياحي	1	2	-	-	5.930.000	11.000.000	-	-
مراكز المؤتمرات والمعارض	-	3	2	-	-	20.080.000	20.000.000	-
نقل وتوزيع المياه والغاز والنفط	-	1	-	-	-	210.000.000	-	-
المجموع	287	363	487	29	297.248.414	533.641.626	1.182.553.357	32.567.620

مزايا الاستثمار في الأردن:

1. بيئة استثمارية مقارنة.
2. مزايا مقارنة للقطاعات الاقتصادية والتنافسية والقطاعات الفرعية.

أسباب اختيار الأردن للاستثمار:

1. موقع فريد واستراتيجي.

2. بنية تحتية واتصالات على مستوى عالٍ.

3. موارد بشرية مؤهلة وتنافسية.

4. اتفاقيات دولية تصل إلى سوق يضم مليار عميل أو مستهلك.

5. مناطقق حرة ومدن صناعية.

تعتبر الأردن نافذة استثماريه واحدة من حيث:

1. تحدد فرص الاستثمار.

2. تسهيل تسجيل وترخيص المشروعات الاستثمارية.

3. تجمع بيانات الاستثمار والمعلومات الفنية وتشارك بها مع المهتمين من المستثمرين.

4 تساعد المستثمر في ايجاد موقع للعمليات التجارية.

5. ترتب اللقاءات بين شركاء القطاع الخاص المحتملين وبين المسؤولين الحكوميين.

6. توفر الدعم المستمر وحل المشكلات للمشروع حال اقامته.

7. تسهيل وصول ومغادرة المستثمر في المرور عبر مطار الملكة علياء الدولي.

أما الجدول رقم (4) يبين قيمة الصادرات السلعية الوطنية، وقيمة المعاد تصديره للفترة الواقعة من عام 2005 إلى 2008:

جدول رقم (4)

قيمة الصادرات السلعية الوطنية وقيمة المعاد تصديره من 2005 – 2008*

السنة	قيمة الصادرات الأردنية (دينار أردني)	قيمة المعاد تصديره (دينار أردني)	مجموع قيمة الصادرات (دينار أردني)
2005	2.570.221.848	479.339.401	3.049.561.251
2006	2.954.799.657	763.173.982	3.717.973.639
2007	2.968.135.750	658.732.636	3.626.868.385
2008	3.787.963.830	941.655.664	4.729.619.497
المجموع	**12.281.121.085**	**2.842.901.683**	**15.124.022.772**

أما الصادرات من الخدمات للفترة بين 2005 إلى 2008 فقد كانت على النحو التالي كما يوضحه الجدول رقم (5):

جدول رقم (5)

الصادرات من الخدمات مابين 2005 - 2008*

السنة	مجموع الصادرات من الخدمات (دينار أردني)
2005	1.654.500.000
2006	2.061.400.000
2007	2.433.000.000
2008	2.363.200.000
المجموع	**8.512.100.000**

(www. jordaninvestment.com)

* الجدول رقم (4) و (5) من إعداد الباحثة

8-2-2 المشكلات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في الأردن:

1. ارتباط المشاريع التمويلية في أذهان المجتمعات المحلية بمفهوم الهبات والمساعدات.
2. ضعف التوجه والإتجاه لدى المجتمعات المحلية نحو الاستثمار والإنتاج والعمل.
3. ارتفاع المنافسة وضعف الإمكانيات والقدرات التسويقية.
4. عدم المصداقية في تطبيق المشاريع الممولة من صناديق الإقراض.
5. قصر فترة تمويل المشاريع بالمقارنة مع الوقت اللازم لتأهيل المجتمعات المحلية لتصبح قادرة على إدارة هذه المشاريع ذاتياً.
6. عدم وجود برامج اقراض مبرمجة قادرة على توفير فرص عمل كاملة ودخل كاف.
7. ضعف التنسيق بين المنشآت الأهلية والحكومية العاملة في مجال المشاريع الصغيرة في المنطقة الواحدة.
8. ضعف الوصول إلى المجتمعات النائية.
9. تعثر بعض المشاريع بسبب عدم وجود دراسات للجدوى الاقتصادية أو حجم وطرق التسويق.
10. نظرة البنوك التجارية للمشاريع الصغيرة بأنها عالية المخاطرة وإن نسبة إمكانية فشلها وتعثرها عالية، مما يجعلها تتردد في التعامل مع أصحاب المشاريع الصغيرة.
11. نقص الخبرة لدى المشاريع الصغيرة في اساسيات المعاملات المصرفية مما يشكل عقبة أمامهم في التوجه إلى المصارف التجاري للإقتراض.
12. الضغط الاجتماعي الذي تواجه المصارف التجارية في حالة تصفية المشاريع الصغيرة إذا تعثرت أو عجزت عن السداد.

13. لجوء بعض المستفيدين إلى تغير أهداف القرض، فهناك بعض المستفيدين يقومون بالاقتراض لفتح مشروع صغير ولكنهم بعد الحصول على التمويل يقومون بتزويج أبنائهم.

(عفانة، وأبو عيد، 2004، ص 248 – 249)

3-2 الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية:

يُشكل مشروع إطار العمل المفاهيمي، محاولة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لتطوير مفاهيم مفيدة، في إرشاد المجلس في وضع المعايير، وتوفير اطار مرجعي لحل المشاكل المحاسبية.

يقوم الإطار المفاهيمي بتحديد المفاهيم الأساسية الخاصة بإعداد عرض البيانات المالية للمستخدمين من خارج المنشاة. ويهدف هذا الإطار إلى ما يلي:

أ. مساعدة مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية في وضع معايير محاسبية دولية في المستقبل بالإضافة إلى مساعدتها في مراجعة وتطوير المعايير المحاسبية الدولية القائمة فعلاً.

ب. مساعدة مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية في تحقيق التوافق والتناسق دولياً فيما يتعلق بالتشريعات والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض البيانات المالية عن طريق توفير الأساس اللازم لتخفيض عدد بدائل المعالجات المحاسبية المسموح بها في ظل المعايير الدولية.

ج. مساعدة الجهات المحلية في البلدان المختلفة في وضع وتطوير معايير محاسبية محلية.

د. مساعدة القائمين على إعداد البيانات المالية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وفي التعامل مع موضوعات وقضايا ستكون فيما بعد موضوعا لأحد المعايير المحاسبية الدولية .

ه. مساعدة مدققي الحسابات في التوصل إلى رأى عما إذا كانت البيانات المالية قد تم إعدادها طبقا للمعايير المحاسبية الدولية.

و. مساعدة مستخدمي البيانات المالية في تفسير المعلومات التي تحتويها البيانات المالية المعدة

طبقا للمعايير المحاسبية الدولية.

ز. توفير معلومات للمهتمين بأعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية عن منهجية اللجنة في إعداد المعايير المحاسبية الدولية.

2-3-1 نطاق الإطار المفاهيمي:

يتعامل هذا الإطار مع ما يلي :

أ. أهداف البيانات المالية.

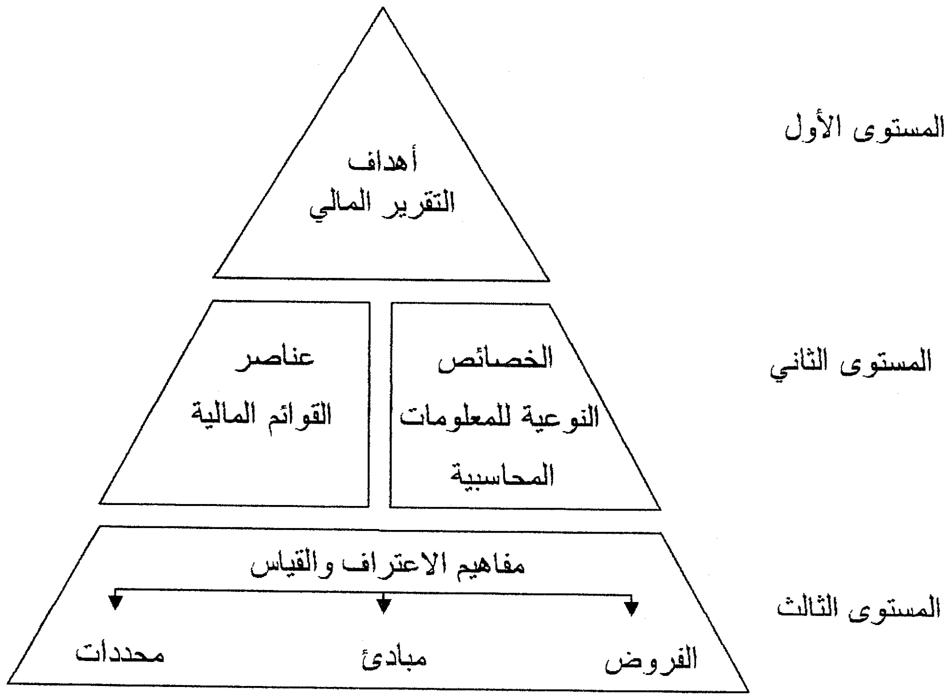
ب. الخصائص النوعية التي تحدد منفعة المعلومات الواردة بالبيانات المالية.

ج. التعريف والقياس والتحقق (الاعتراف) للعناصر المكونة للبيانات المالية.

د. مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه.

2-3-2 مستويات الإطار المفاهيمي:

وقد تم تقسيم الإطار المفاهيمي إلى ثلاث مستويات، حيث يختص المستوى الأول بتحديد "أهداف الإبلاغ المالي" والتي تمثل حجر الزاوية في الإطار المفاهيمي، ويعرض المستوى الثاني "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة والتعريفات الخاصة بعناصر القوائم المالية (الأصول، والالتزامات.. إلخ) ويوضح المستوى الثالث "مفاهيم الاعتراف والقياس"، التي يستخدمها المحاسبون عند وضع وتطبيق المعايير المحاسبية، والتي تتضمن استخدام الافتراضات والمبادىء والمحددات التي تصف بيئة التقرير المالي الحالية. والشكل (1) يمثل مستويات الإطار المفاهيمي. (Kieso, etal., 2007, P.31 – 36)



شكل رقم (1) الإطار المفاهيمي للتقرير المالي

(Kieso, etal., 2007, P. 30)

المستوى الأول: الأهداف الأسياسية First Level: Basic Objectives:

تعتبر قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) الأهداف الأساسية للمحاسبة، وبالتالي هي محاولة لوضع نظرية معيارية للمحاسبة، وبذلك فإن عملية التقرير المالي الخارجي للمشروع ليست غاية بل هي مصدر للمعلومات المفيدة التي تقدمها الإدارة لمستخدمي القوائم المالية الذين لا يمكنهم الحصول على المعلومات بطريقة أخرى.

وبالتالي يجب على عملية التقرير المالي الفعالة، أن تفي بمجموعة من الأهداف العامة، ويجب أن تمكن المستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين وغيرهم ما يلي:

1. اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان.
2. تقييم التدفقات النقدية المتوقعة.

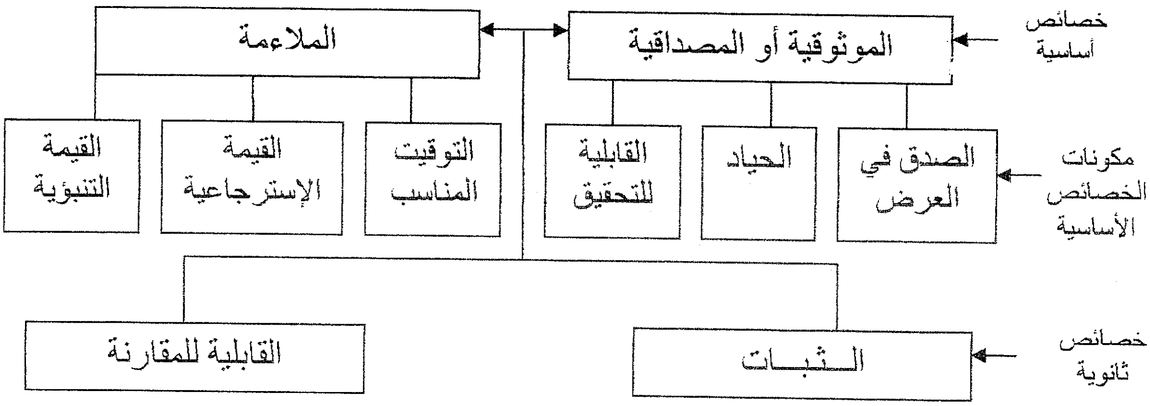
3. التقرير عن الموارد الاقتصادية والالتزامات وحقوق الملكية.
4. التقرير عن أداء المشروع وأرباحه.
5. تقييم السيولة وتدفق الأموال.
6. تقييم دور الوكالة من قبل الإدارة وأدائها.
7. شرح وتفسير المعلومات المالية. (ريتشارد، وآخرون، 2006، ص 82 – 83)

وعلى ذلك، فإن الأهداف تبدأ بنظرة واسعة للمعلومات المفيدة لقرارات المستثمر والدائن، وعندئذ تضيق هذه النظرة لتقتصر على اهتمام المستثمرين والدائنين بالمتحصلات النقدية المتوقعة من استثماراتهم في أو قروضهم إلى منشآت الأعمال، وأخيراً تركز الأهداف على القوائم المالية التي توفر معلومات مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المحتملة لمنشآت الأعمال والتي تشكل أساس التدفقات النقدية للمستثمرين والدائنين.

المستوى الثاني: مفاهيم أساسية Second Level: Fundamental Concepts:

يحتوي المستوى الثاني على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعناصر القوائم المالية، حيث تشكل هذه المفاهيم الاساسية حلقة الوصل بين سبب (الأهداف) وكيفية (الاعتراف والقياس) في المحاسبة.

وقد حدد FASB في قائمة المفاهيم رقم (2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تفرق بين المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) والمعلومات الأدنى (الأقل إفادة) لأغراض إتخاذ القرار. وعلاوة على ذلك، فقد وضع FASB عدة محددات هي (التكلفة/ المنفعة، الأهمية النسبية) كجزء من الإطار المفاهيمي. ويعرض الشكل رقم (2) الخصائص بصورة متدرجة.



شكل رقم (2) خصائص المعلومات المحاسبية

(kieso, etal., 2007, P.32)

- **الخصائص الأساسية: الملاءمة والموثوقية:**

Primary Qualities: Relevance & Reliability:

أشار FASB إلى أن الملاءمة والموثوقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لإتخاذ القرار. فكما ورد في قائمة مفاهيم FASB رقم (2) فإن "الخواص التي تفرق المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) عن المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هما الملاءمة والموثوقية مع بعض الخواص الأخرى المتفرعة منهما".

الملاءمة Relevance:

لكي تكون المعلومات المحاسبية ملاءمة يلزم أن تكون مؤثرة في القرار. فإذا كانت معلومات معينة غير مؤثرة على القرار، فإنها تكون غير ملائمة لهذا القرار. وتساعد المعلومات الملاءمة المستخدمين لها على عمل تنبؤات عن ناتج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية (القيمة التنبؤية للمعلومات) Predictive Value وعلى تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة (القيمة الإسترجاعية للمعلومات) Feedback Value. وعلى ذلك، تعتبر المعلومات ملاءمة في حال توفر أساس للتنبؤ

وأن تقدم تغذية عكسية عن الأداء السابق، فإنه لتكون المعلومات ملاءمة فإنها يجب أن تكون متاحة لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم (التوقيت المناسب) Timeliness.فإذا تأخر تقرير شركة ما عن عرض نتائجها في الوقت المناسب فإن المعلومات ستكون أقل فائدة لأغراض اتخاذ القرار. فلكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تكون لها قيمة تنبّئيّة وقيمة استرجاعية وأن يتم تقديمها في الوقت المناسب.

الموثوقية Reliability:

تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية بقدر خلوها من الخطأ والتحيز وعرضها بصورة صادقة. وتعتبر هذه الخاصية ضرورية لهؤلاء الأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوي الفعلي للمعلومات. ولكي تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية يجب أن تتوافر بها ثلاث خصائص فرعية أساسية هي: القابلية للتحقق، الصدق في العرض، الحياد.

أ. **القابلية للتحقق Verifiability**: يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الإجماع بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقة القياس وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية، فإذا وصلت أطراف خارجية باستخدام نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق منها ولا يمكن للمراجعين ابداء الرأي فيها.

ب. **الصدق في العرض Representational Faithfulness**: يعني هذا المفهوم ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف Descriptions المحاسبية من ناحية والموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى. بمعنى آخر هل تمثل الارقام ما حدث بالفعل؟ فعندما تبين القوائم المالية لشركة مبيعات قدرها بليون

دولار في حين أن المبيعات الفعلية 800 مليون فقط. فإن هذه القوائم تكون غير صادقة في العرض. (kieso, etal., 2007, P.31 - 34)

ج. **الحياد Neutrality**: إن الاختيار المحايد بين البدائل المحاسبية، يجب أن يكون خالياً بعيداً عن أي تحيز إلى أي نتائج محددة مسبقاً، فأهداف التقرير المالي تخدم العديد من مستخدمي المعلومات الذين لديهم مصالح متباينة. (ريتشارد، وآخرون، 2006، ص 87)

ويعني هذا المفهوم أنه لا يمكن انتقاء المعلومات بشكل يتضمن تفضيل إحدى الجماعات المستفيدة بها على الأخرى، حيث أن المعلومات الحقيقية والصادقة يجب أن تمثل محل الإهتمام الأول. وقد تعرض مفهوم الحياد في عملية وضع المعايير المحاسبية لهجوم متزايد، حيث أعلن البعض إنه لا يجب اصدار المعايير إذا كانت ستؤدي لآثار اقتصادية غير مرغوبة على صناعة أو شركة معينة، ولكننا لا نوافق على هذا الرأي، فالمعايير يجب أن تكون خالية من التحيز وإلا لن يكون لدينا قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها، وبدون الثقة في القوائم المالية لن يستخدم الأفراد المعلومات التي تتضمنها، فسوف يفقد الجمهور الثقة في المعلومات ويتوقف عن استخدامها.

- **الخصائص الثانوية: القابلية للمقارنة والثبات**

Secondary Qualities: Comparability & Consistency:

تكون المعلومات الخاصة بمنشأة معينة أكثر إفادة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مماثلة عن منشأة أخرى (القابلية للمقارنة) وبمعلومات مماثلة عن نفس المنشاة في فترات أخرى (الثبات).

القابلية للمقارنة Comparability:

تعتبر المعلومات التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة، حيث تمكن صفة القابلية لمقارنة المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية

في الظواهر الاقتصادية طالما أنه يتم اخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير متماثلة. على سبيل المثال، إذا قامت الشركة (أ) باعداد معلوماتها على أساس التكلفة التاريخية في حين تستخدم الشركة (ب) التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار، فسوف يكون من الصعب جداً المقارنة بين الشركتين لتقييم كل منهما. إن قرارات تخصيص الموارد تتضمن عمليات تقييم للبدائل، ولا يمكن اجراء تقييم دقيق للبدائل إلا إذا كانت هناك معلومات قابلة للمقارنة.

الثبات Consistency:

عندما تطبق وحدة محاسبية نفس المعالجة المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى، فإنها تعتبر ثابتة في استخدامها للمعايير المحاسبية، ولا يعني ذلك أن الشركات لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة لأخرى، حيث يمكن للشركات تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يثبت فيها أن الطريقة الجديدة تعد أفضل من القديمة. وفي هذه الحالة فإنه يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغير المحاسبي ومبرر إجرائه وذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغير.

وعند حدوث تغير في المبادىء المحاسبية المستخدمة، يجب أن يشير إليه المراجع في فقرة توضيحية بتقرير المراجعة حيث تقوم هذه الفقرة بتحديد طبيعة التغير وإرشاد القارىء إلى الملاحظة الواردة على القوائم المالية التي قامت بمناقشة هذا التغير بالتفصيل.

وبصفة عامة، فإن التقارير المحاسبية لاية سنة تكون مفيدة في ذاتها، ولكنها تكون أكثر فائدة إذا أمكن مقارنتها مع تقارير شركات أخرى ومع التقارير السابقة لنفس الشركة. (kieso, etal., 2007, P.31 - 36)

محدد المادية Materiality Constraint:

المادية هي مفهوم شائع يرتبط بالخصائص النوعية، وخاصة الملاءمة، والموثوقية، وتعرف كل من المادية والملائمة في إطار يؤثر أو يحدث فرقاً لدى متخذ القرار، لكن يمكن التمييز بين الاثنين، حيث يمكن اتخاذ قرار بعدم الإفصاح عن معلومات معينة نظراً لعدم حاجة المستثمرين مثلاً إلى مثل هذا النوع من المعلومات (فهي غير ملاءمة) أو لأن المبالغ التي تنطوي عليها صغيرة جداً لدرجة أنها لا تحدث أي فرق (فهي غير مادية أو غير ذات أهمية نسبية)، ولا يعتبر الحجم في حد ذاته دون مراعاة لطبيعة البند أو الظروف التي يتم فيها اتخاذ الحكم عادة كافياً كأساس للحكم على المادية (الأهمية النسبية)، وموقف مجلس معايير المحاسبة المالية الحالي، هو أنه لايمكن صياغة معيار عام للمادية يأخذ في الحسبان كل الاعتبارات التي تدخل في حكم الشخص الذي يتمتع بخبرة. (ريتشارد، وآخرون، 2006، ص 88)

المستوى الثالث: مفاهيم الاعتراف والقياس The Third Level Recognition & Measurement Concepts:

وكما ذكر سابقاً، أصدر FASB قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) بعنوان "الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال"، وقد اشار Donald Kirke، (وهو أحد رؤساء FASB السابقين) إلى أن هذه القائمة "لا تنادي بإحداث تغييرات أساسية في المحاسبة الحالية ولكنها تسمح بإجراء تغير تدريجي"، فقد أشارت القائمة رقم (5) إلى أن أغلب جوانب الممارسة الحالية متوافقة مع مفاهيم الاعتراف والقياس الواردة بها.

وقد اعتادت مهنة المحاسبة على استخدام هذه المفاهيم على أنها إرشادات علمية، وقد تم تقديمها باعتبارها افتراضات ومبادىء ومحددات أساسية، حيث تخدم هذه المفاهيم كإرشادات عند الاستجابة

الرشيدة لقضايا التقرير المالي المثيرة للخلاف. وقد تطورت هذه المفاهيم عبر الزمن وشكلت أساس للمبادىء المحاسبية الصادرة عن FASB والمنظمات السابقة عليه.

الفروض الأساسية Basic Assumptions:

هناك أربعة افتراضات أساسية تشكل أساس هيكل المحاسبة المالية وهي:

1. فرض الوحدة الاقتصادية Economic Entity Assumption.
2. فرض الاستمرارية Going Concern Assumption.
3. فرض الوحدة النقدية Monetary Unit Assumption.
4. فرض الدورية Periodicity.

المبادىء الأساسية للمحاسبة Basic Principles Of Accounting:

هناك أربعة مبادىء أساسية للمحاسبة تستخدم في تسجيل الصفقات هي:

1. مبدأ التكلفة التاريخية Historical Cost Principle.
2. مبدأ الاعتراف بالايراد Revenue Recognition principle.
3. مبدأ المقابلة Matching Principle.
4. مبدأ الإفصاح الشامل Full Disclosure.

محددات التقرير المالي Constraints:

عند توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة، فإن هناك محددين أساسيين يلزم أخذهما في الاعتبار هما:

1- علاقة التكلفة / المنفعة.

2- الأهمية النسبية.

كما أن هناك محددين آخرين أقل شيوعاً ولكن لا يقلان في الأهمية كجزء من بيئة التقرير المالي وهما "الممارسات السائدة في الصناعة" و"التحفظ".

1. علاقة التكلفة / المنفعة Cost- Benefit- Relationship:

يفترض المستخدمون غالباً أن المعلومات سلعة بلا تكلفة، ولكن معدوا ومقدمو المعلومات المحاسبية يعلمون أن ذلك غير صحيح. ويلزم الموازنة بين تكاليف تقديم المعلومات والمنافع التي يمكن الحصول عليها من استخدامها، ويلزم بالطبع أن تزيد المنافع عن التكاليف. وقد اعتاد المحاسبون الممارسون بصورة تقليدية على تطبيق هذا القيد تحت دعوى "النفعية" expediency و"العملية" Practicality، ولكن في الآونة الأخيرة بدأت منظمات وضع المعايير والجهات الحكومية اللجوء لتحليل التكلفة / المنفعة قبل اصدار متطلباتهم من المعلومات نهائية. ولتبرير المطالبة بأسلوب قياس أو إفصاح معين، يجب أن تزيد المنافع التي ينتظر الحصول عليها منه عن التكاليف المرتبطة به.

2. الأهمية النسبية Materiality:

يعتبر بند معين هاماً نسبياً إذا كان إدراجه أو حذفه سوف يؤثر على أو يغير من الحكم الشخصي لفرد متوسط المهارة في حين يكون غير هام نسبياً– ومن ثم غير ملائم– إذا كان ادراجه أو حذفه لن يؤثر على متخذ القرار. وبصفة عامة، فإن البند يجب أن يكون له أثر وإلا لن تكون هناك حاجة للإفصاح عنه، ويتوقف ذلك على الحجم النسبي لهذا البند وأهميته.

3. ممارسات الصناعة Industry Practices:

من الاعتبارات العملية الأخرى التي تتطلب أحياناً الخروج عن النظرية الأساسية الطبيعة الخاصة لبعض الصناعات منشات الأعمال. على سبيل المثال، فان البنوك عادة ما تقرر عن

استثماراتها في أوراق مالية معينة على أساس قيمتها السوقية، وذلك لأن هذه الأوراق يتم تداولها. كما يعتقد الكثيرون أن سعر المكافئ النقدي Cash Equivalent يوفر معلومات أكثر إفاده، وفي صناعات المرافق العامة Public-Utility يتم التقرير عن الأصول غير المتداولة في الميزانية أولاً وذلك لإبراز ما تتسم به الصناعة من كثافة في رأس المال. كما يستخدم سعر السوق عادة في التقرير عن الحاصلات الزراعية لأن من الصعب تحديد أرقام دقيقة لتكلفة كل محصول على حدة. ورغم شيوع مثل هذه الاختلافات عن النظرية الأساسية ، إلا أنها موجودة، وبالتالي فإنه عند العثور على ما يبدو مخالفه لنظرية المحاسبة الأساسية ، فأننا يجب أن نحدد ما إذا كانت هناك طبيعة خاصة لهذا النوع من الأعمال تفسر هذا الخروج أم لا، وذلك قبل انتقال الإجراءات المتبعة.

4. التحفظ Conservatism:

يعني التحفظ أنه "إذا كنت في حالة تشكك فعليك أن تختار الحل الذي يكون احتمال زيادته للأصول والدخل أقل ما يمكن". حيث يلاحظ أن عرف التحفظ لا يتضمن أي شيء يدعو المحاسب لأن يقدر الأصول أو الدخل بأقل من قيمتها ولكن لسوء الحظ فقد فسره بعض المحاسبين على أنه يعني ذلك فقط. فكل ما يفعله التحفظ –عند تطبيقه بصورة صحيحه– هو أنه يرشد المحاسب في المواقف الصعبة، ويتمثل هذا الإرشاد في قاعدة معقولة تماماً مؤداها: ابتعد عن المغالاة في تقدير صافي الدخل أو صافي الأصول.(Kiso, etal., 2007, P.36 - 46)

4-2 مسودة معيار المحاسبة الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الخاصة:

لوحظ في الآونة الأخيرة الإهتمام المتزايد بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على المستوى الدولي من خلال المشاريع المختلفة المدعومة من قبل الجهات الدولية مثل الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي خصوصاً في الدول النامية المختلفة، وهذا الاهتمام المتزايد ما هو إلا دليل على أهمية هذه المنشآت ودورها الهام في الاقتصاد الوطني لأي بلد وتعزيز القيمة المضافة للدخل القومي. وهذا الإهتمام المتزايد في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يرافقه اهتمام متزايد بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (السعافين ، 2008، ص 4).

تم طرح مسودة مقترح المعيار للتعليق عليها وتقديم التوصيات بشأنها حيث أن فكرت ايجاد معيار يتعلق بالمنشآت الخاصة عام 2001، ولكن أول اجتماع للمجلس تم عقده في يوليو (تموز) 2003، وبعد ذلك توالت الاجتماعات إلى أن آخر اجتماع للمجلس كان في يوليو (تموز) 2008 (الجعارات، والطرايره، 2008، ص 2).

ولهذا قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتشكيل لجنة خرجت بمسودة لمعايير تقارير مالية دولية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وقد تمت تسميتها بالمنشآت الخاصة Private Entities وأصبح مسمى المعيار International Financial Reporting Standard For Private Entities ويشار إليه اختصاراً (IFRS for PEs)، حيث تهدف هذه المعايير إلى مجموعة مبسطة من المبادئ المحاسبية التي تكون ملاءمة لأعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بحيث تكون مستندة إلى المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) (السعافين، 2008، ص 5). وفي شهر ابريل من عام 2009 تقرر اعتماد اسم معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم International Financial Reporting Standard For Small & Medium-sized

Entities ويشار إليه اختصاراً (IFRS for SMEs) ومن أهداف المجلس إدخال تعديلات على أساس احتياجات المستخدمين، وإزالة بدائل المعالجة المحاسبية، وإلغاء المواضيع التي لا علاقة لها بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتبسيط القياس، ولتمكين المستثمرين والمقرضين وغيرهم من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لمقارنة الأداء أو الوضع المالي للمنشآت المشابه (www.iasb.org).

لقد عرَف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من خلال نشراته عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها المنشآت التي لا يوجد لها مسؤولية عامة قياساً مع الشركات المساهمة العامة. وتقوم بنشر القوائم المالية لاستخدامها من المستثمرين الخارجيين للقوائم المالية. حيث أكدت مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادرة في 15 شباط 2007 على التعريف والخصائص السابقة، وشددت على عدم اعتبار هذه المسودة جزء من معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية.

ومن أسباب تطوير معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد القارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية نذكر منها مايلي:

1. تزويد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمعايير محاسبية دولية ذات جودة عالية، مفهومة ومطبقة دولياً في جميع المنشآت.
2. تخفيف العبء على الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي ترغب باستخدام معايير دولية.
3. تلبية رغبات ومتطلبات مستخدمي البيانات المالية لهذه المنشآت.

2-4-1 التعديلات اللاحقة على معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

لقد صدر المعيار المقترح أول مرة عام 1997م ومن ثم أجريت عليه بعض التعديلات وكانت كالتالي:

1. التعديل الأول على المعيار ليصبح نافذ عام 1999م (Effective March, 1999):

لقد صدر التعديل الأول في ديسمبر 1998م وشمل على الأمور الملاءمة وعلى تعديل المعايير من (FRSs 9 – 11)، (UITF Abstracts 18 – 22) وأهم هذه التعديلات التزام المنشأة الصغيرة بما ورد في FRS 10 (Goodwill & Intangible Assets) و FRS 11 (Impairment of fixed Assets & Goodwill). بعد تبسيطها من أجل تطبيقها في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

2. التعديل الثاني على المعيار ليصبح نافذ في مارس 2000م:

لقد صدر هذا التعديل في ديسمبر 1999م بموجب هذا التعديل تم تبسيط أربعة معايير للتطبيق في المنشآت الصغيرة وهي: (FRSs 12 – 15).

3. التعديل الثالث للمعيار ليصبح نافذ في يونيه 2002م:

لقد صدر هذا التعديل في ديسمبر 2001م وتم تبسيط وتعديل المعيار (FRSs 16 – 19) وبعض هذه التعديلات متعلقة بالضرائب الحالية والمؤجلة.

4. التعديل الرابع للمعيار ليصبح نافذ في يناير 2005م:

لقد صدر هذا التعديل في ابريل 2005م ليشمل أمور ملاءمة وتبسيط معيارين لتلائم حاجات المنشآت الصغيرة وهما: (FRS 20 & 21) وتعديل معيار FRS 5، ومعيار FRS 16،

وكذلك تعديل ثمانية من (UITF Abstract) وشملت بعض هذه التعديلات تحديث متطلبات معالجة الأحداث بعد إعداد الميزانية ومبدأ تحقيق الأرباح.

5. التعديل الخامس للمعيار ليصبح نافذ في يناير 2006م:

صدر هذا التعديل في يناير 2006م وشمل بعض الأمور الملاءمة للمنشآت الصغيرة وتم تعديل ثمانية معايير (FRS 22 – FRS 29) وتم تعديل (FRS 26 & FRSs 2) واثنين من UITF Abstract (UITF 39 & UITF 40).

6. التعديل السادس والأخير للمعيار ليصبح نافذ في ابريل 2008م:

وقد عكس هذا التعديل متطلبات قانون الشركات 2006م في المملكة المتحدة وليؤكد على أهمية ومنفعة هذا المعيار، وقد اعتمد المجلس في هذا التعديل على نصائح لجنة المحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (Committee on Accounting for Smaller Entities)، وقد اشتمل هذا التعديل على زيادة عدد المنشآت التي تطبق هذا المعيار وفقاً لقانون الشركات 2006م، وكذلك تم تعديل بعض المعايير لتتلاءم مع حاجات المنشآت الصغيرة وتجد في موقع ASB (Accounting Standard Board) على الإنترنت مقارنة بين قانون الشركات 2006م في المملكة المتحدة والمتطلبات القانونية التي وردت في المعيار النافذ في ابريل 2008م. (عطية، 2008، ص 14 – 16)

2-4-2 نظرة عامة على مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

لقد كانت الغاية من هذه المسودة تسهيل العرض المالي وتوفير معيار محاسبي مناسب للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي ترغب باستخدام معايير دولية عند إعدادها للبيانات المالية.

خطط مجلس معايير المحاسبة الدولية لتزويد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بنسخة مبسطة من مسودة المعيار.

تم حذف بعض العمليات والمعالجات والتي اعتبرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية غير مناسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (مثل الدفع على أساس الأسهم).

تم إعداد هذه المسودة بشكل يضمن سهولة التطبيق والممارسة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

في بعض الحالات التي تكون فيها معايير الإبلاغ الدولية لإعداد التقارير المالية متضمنة أكثر من خيار محاسبي، توصي مسودة المعيار إلى تطبيق وتبني أبسط وأعم الخيارات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة وتجنب الخيارات التي تتطلب معالجة طويلة أو معقدة.

تتجه مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى أن تكون مرتبة وفقاً لعنوان واحد أكثر من كونها مرتبة وفقاً لترقيم معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية. كما ستحتوي على ارشادات ومعالجات أقل من معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية (القواسمي، 2008، ص 4).

وبما أن المعيار الجديد الخاص بالمشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم اعتمدت معايير الإبلاغ المالي الدولية كأساس لها إذاً فالعملية كانت تعديل على المعايير الكاملة، ولم يتم عرض مسودة المعيار بنفس طريقة عرض معايير الإبلاغ المالي الدولية بناءً على أرقام، أي لم يتم تحديد رقم معين لكل معيار يتحدث عن موضوع معين بل جاءت المسودة على شكل أقسام كل قسم يخص موضوع معين، حيث تكونت مسودة المعيار من مقدمة و38 قسماً (Section) وكل قسم يخص موضوعاً معيناً، (السعافين، 2008، ص 6 – 10) وكما يلي:

1. المقدمة (Preface): حيث تضمنت المقدمة تعريف بمجلس معايير المحاسبة الدولية وتأسيسه وأهدافه وطريقة إدارة مشاريع المعايير بالإضافة إلى أهداف إصدار مسودة المعايير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

2. النطاق (Scope): وتضمن أهداف معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية، الموقف المالي وتعريف لعناصر الموقف المالي، الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية والأداء، الدخل والمصاريف والاعتراف بعناصر القوائم المالية، قياس عناصر الموقف المالي، الاعتراف بالأصول والمطلوبات والدخل والمصاريف.

3. عرض القوائم المالية (Financial Statement Presentation): ومن أهم المواضيع التي تضمنها هذا القسم؛ العرض العادل، الاستمرارية، الثبات، معلومات قابلة للمقارنة المادية، المجموعة الكاملة من البيانات المالية.

أ. الميزانية (Balance Sheet): ومن أهم المواضيع التي تضمنها هذا القسم؛ المعلومات التي يجب عرضها على وجه الميزانية وهي: (الاصول المتداولة، والنقد والنقد المعادل، والمخزون، والذمم المدينة، والاستثمارات، والأصول الثابتة، الأصول غير الملموسة، والأصول الأخرى، واالتزامات المتداولة، والالتزاماتت طويلة الأجل، والمخصصات، ورأس المال وحقوق الملكية)، وكذلك المعلومات التي يجب عرضها أما على وجه الميزانية أو في الإيضاحات، مثال على ذلك: تصنيف الموجودات الملموسة، تحليل الذمم المدينة، تصنيف المخزون وتحليل المخصصات ورأس المال، وصف لطبيعة وغرض كل إحتياطي، ورأس المال المساهم، مبلغ

التوزيعات المقترحة والمعلن عنها، وعدد الأسهم الصرح بها، والقيمة الإسمية، وأية أرباح أسهم تفضيلية.(المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ص 1-26 – 1-27)

4. قائمة الدخل والدخل الشامل (Income Statement & Comprehensive Income): ومن أهم المواضيع التي تضمنها القسم؛ المعلومات التي يجب عرضها على وجه القائمة وهي: (الإيراد، ونتائج الأنشطة التشغيلية، وتكاليف التمويل، نصيب الأرباح أو الخسائر من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية، المصروف الضريبي، الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية، البنود غير العادية، حصة الأقلية، صافي الربح أو الخسارة للفترة). ومعلومات يجب عرضها إما على وجه القائمة أو بالإيضاحات، وهي (تحليل المصاريف باستخدام تصنيف يعتمد إما على طبيعة المصروفات أو وظيفتها ضمن المشروع). (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ص 1-28 – 1-29)

5. قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة الدخل والأرباح المحتجزة: ومن أهم المواضيع التي تضمنها هذا القسم؛ العرض، والمعلومات التي يجب أن تظهر على وجه القائمة، والمعلومات التي يجب أن تظهر إما على وجه القائمة أو ضمن الإيضاحات.

6. قائمة التدفقات النقدية (Cash Flow).

7. ايضاحات القوائم المالية (Notes to the Financial Statement).

8. القوائم المالية الموحدة والمنفصلة (Consolidated & Separate Financial Statement).

9. السياسات المحاسبية، التقديرات، والأخطاء (Accounting Policies, Estimates, & Errors).

10. الموجودات المالية والمطلوبات المالية (Financial Assets & Financial Liabilities).

11. المخزون (Inventory).

12. الاستثمار في الشركات الحليفة (Investment in Associates).

13. الاستثمار في المشاريع المشتركة (Investment in Joint Ventures).

14. الاستثمارات العقارية (Investment Property).

15. الممتلكات، المصانع، والمعدات (Property, Plant, & Equipment).

16. الموجودات غير الملموسة غير الشهرة (Intangible Assets Other Than Goodwill).

17. توحيد الأعمال والشهرة (Business Combination & Goodwill).

18. الإيجارات (Leases).

19. المخصصات والالتزامات الطارئة (Provisions & Contingencies).

20. حقوق الملكية (Equity).

21. الإيراد (Revenue).

22. المنح الحكومية (Government Grants).

23. تكاليف الاقتراض (Borrowing Costs).

24. الدفعات على أساس الأسهم (Share Based Payment).

25. التدني للموجودات غير المالية (Impairment of Non-Financial Assets).

26. منافع الموظفين (Employee Benefits).

27. ضرائب الدخل (Income Taxes).

28. التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المفرط (Financial Reporting in Hyperinflationary Economics).

29. ترجمة العملات الأجنبية (Foreign Currency Translations).

30. تقارير الأقسام (Segment Reporting).

31. الأحداث بعد انتهاء فترة التقرير (Events after the end of the reporting period).

32. افصاحات الأطراف ذات العلاقة (Related Party Disclosures).

33. ربحية السهم الواحد (Earning Per Share).

34. الصناعات المتخصصة (Specialized Industries).

35. العمليات المتوقفة والموجودات المحتفظ بها لأغراض البيع (Discontinued Operations & Assets Held for Sale).

36. التقارير المرحلية (Interim Financial Reporting).

37. التحول إلى IFRS للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (Transition to the IFRS for SMEs).

3-4-2 مقارنة مسودة (معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم IFRS for SMEs) مع معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs:

إن مسودة المعيار هي عبارة عن اقتباس المفاهيم الأساسية الواردة في الإطار المفاهيمي، ومن المتطلبات الواردة في معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs) مع الأخذ بالاعتبار التعديلات اللازمة والمناسبة لحاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ومفهوم التكلفة والمنفعة Cost-Benefit. وتم

الاعتماد على معايير الإبلاغ المالي الدولية في تطوير المعيار الجديد نظراً لتشابه حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية للمنشآت المتبعة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وبالتالي فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يبدأ من نقطة جديدة لتطوير المعيار المقترح للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يلي مقارنة بين متطلبات المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وبين معايير الإبلاغ المالي الدولية لبعض الموضوعات:

1. **قائمة التدفقات النقدية Cash flow Statement:**

تضمن الجزء رقم (7) من المعيار المقترح بأن تقوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بعرض قائمة التدفقات النقدية إما بالطريقة المباشرة أو بالطريقة غير المباشرة، وهي طرق العرض التي يتطلبها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) "التدفقات النقدية". وعند مقارنة متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح بالمنشآت الصغبرة ومتوسطة الحجم ومعايير الإبلاغ المالي الدولي يتبين مايلي:

- يشجع IAS 7 على عرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة، كونها تقدم معلومات أكثر فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حول إجمالي النقدية المقبوضة والمدفوعة من مختلف الأنشطة التشغيلية. في حين لم يتضمن المعار المقترح ذلك.
- يلاحظ أن هناك تشابهاً كبيراً بين متطلبات المعيار المقترح و IAS 7، إلا أن المعيار المقترح لم يتضمن متطلبات حول عرض التدفقات النقدية بالصافي والتي عادة ما تتعلق بالمقبوضات والمدفوعات النقدية نيابة عن العملاء مثل الإيجارات المتحصلة بالنيابة عن أصحاب العقارات والمدفوعة لهم. وكذلك المقبوضات والمدفوعات النقدية للبنود التي لها

معدل الدوران سريعاً، ومبالغها كبيرة وتواريخ الاستحقاق قصيرة. ويمكن تبرير ذلك بأن البنود لا تنطبق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

2. القوائم المالية الموحدة والمنفصلة Consolidated & Separate Financial Statements:

تضمن الجزء رقم (9) من المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم متطلبات عرض القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، وعند مقارنة متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (27) "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة" يتبين مايلي:

- يتطلب المعيار المقترح من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بإعداد قوائم موحدة، وتستثنى هذه المنشآت من إعداد قوائم موحدة وعرض قوائم منفصلة فقط إذا توفر شرطان هما:

أ. أن تكون المنشأة الأم شركة تابعة للغير.

ب. أن تكون الشركة الأم أو أي شركة وسيطة أخرى تعد قوائم مالية موحدة، معدة بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs، أو معيار الإبلاغ المالي – المقترح – للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- أما معيار المحاسبة المالي الدولي رقم (27)، فهو يسمح بإعفاء الشركة الأم من إعداد قوائم موحدة شريطة توفر أربعة شروط مجتمعة هي:

أ. إذا كانت الشركة القابضة هي نفسها شركة تابعة مملوكة بالكامل أو شبه كامل لشركة أخرى.

ب. إذا كانت الشركة القابضة النهائية أو أي من الشركات القابضة الوسيطة تعد قوائم مالية موحدة تتفق ومتطلبات المعايير الدولية.

جـ. إذا كانت أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية للشركة القابضة غير متداولة في سوق البورصة.

د. إذا لم تقم الشركة القابضة بإيداع، أو ليست قيد إيداع، لبياناتها المالية الموحدة لدى هيئة أوراق مالية أو أي هيئة تنظيمية.

يلاحظ مما سبق أن متطلبات الإعفاء الواردة في المعيار المقترح أكثر بساطة من معيار الإبلاغ الدولي رقم (27) كون المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تقوم بتقديم بياناتها المالية لهيئة الأوراق المالية أو أي جهة منشأة أخرى وعلى الأغلب لا تكون لها أدوات دين أو أدوات حقوق ملكية مدرجة في سوق مالي عام.

3. المخزون Inventory:

يغطي الجزء رقم (12) من المعيار المقترح متطلبات المعالجة المحاسبية للمخزون ومتطلبات الإفصاح المتعلقة به، وبمقارنة متطلبات المعيار المقترح مع معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (2) "المخزون" يلاحظ أن هناك تشابهاً كبيراً بين متطلبات المعيارين المذكورين، وعلى سبيل المثال لا يسمح المعيار المقترح بتحديد تكلفة المخزون باستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO. كما أن متطلبات الإفصاح متشابهة إلى حد كبير بين المعيارين، إلا أن متطلبات تقييم المخزون عند إعداد القوائم المالية لم ترد في هذا الجزء بل تم ضمها إلى الجزء (26) "تدني الأصول غير المالية" حيث يتطلب هذا الجزء قياس التدني في قيمة المخزون من

خلال مقارنة التكلفة بسعر المخزون السوقي بتاريخ الميزانية مطروحاً منها تكاليف البيع، والتي تسمى في معيار المحاسبة المالي الدولي رقم (2) "المخزون" بإسم صافي القيمة القابلة للتحقق.

4. التضخم المفرط (الجامح) Hyperinflation:

تضمن الجزء رقم (29) من المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بأن تقوم تلك المنشآت التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد أو دولة ذات إقتصاد مفرط التضخم، بتطبيق معيار المحاسبة المالي الدولي رقم (29) IAS 29 عند إعداد وعرض القوائم المالية بموجب المعيار الجديد.

5. المدفوعات على أساس أدوات حقوق الملكية (السهم) Equity – Settled Share – Based Payment:

يتطلب الجزء (25) من المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولية رقم (2) IFRS 2 "المدفوعات على أساس الأسهم" عند قياس المدفوعات التي تتم من خلال أدوات حقوق الملكية مع عرض الإفصاحات الواردة في المعيار المذكور، حيث يعتقد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أنه من غير الشائع لدى الشركات الصغيرة ومتوسطة الدخل أو تنفيذ مثل هذ العمليات لاختلاف طبيعة مكونات حقوق الملكية لها عن الشركات.

6. التقارير المالية المرحلية Interim Financial Reporting:

يغطي الجزء (37) من المعيار المقترح المعنون باسم "التقارير المالية المرحلية" للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تصدر تقارير الية مرحلية معدة وفق المعيار المقترح لتلك

المنشآت الخيار في تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (34) "التقارير المالية المرحلية" أو تطبيق كافة المتطلبات الواردة في المعيار المقترح الخاص بتلك المنشآت.

ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تعد تقارير مالية مرحلية باعتبارها منشآت لا تخضع عموماً لرقابة ومتطلبات جهات رقابية معينة.

7. محاسبة المؤجرين لعقود الإيجار التمويلي Lessor Accounting for Finance Leases:

يتطلب الجزء رقم (19) "عقود الإيجار" من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من المؤجرين في عقود الإيجار التمويلي تطبيق الفقرات (36-46) من معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار"، والالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة فيه.

ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن معظم المؤجرين في عقود الإيجار التمويلي هم منشآت مالية والتي لا ينطبق عليها تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الواردة في المعيار المقترح.

8. ربحية السهم Earning Per Share:

لا يتطلب الجزء رقم (34) من المعيار المقترح من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عرض مبلغ ربحية السهم "حصة السهم من الأرباح". ولكن إذا اختارت المنشأة الإفصاح عن ربحية السهم عندها فهي ملزمة بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (33) "ربحية السهم".

9. التأمين Insurance:

تعتبر شركات التأمين خارج نطاق المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، باعتبارها شركات تحتفظ بأصول "ودائع" للغير ولمجموعات كبيرة. وبالتالي لا ينطبق المعيار

المقترح على هذا النوع من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعليه ستستمر شركات التأمين في تتبع معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) "عقود التأمين".

10. الممتلكات والمصانع والمعدات Property, Plant & Equipments:

سمح المعيار المقترح في الجزء رقم (16) "الممتلكات والمصانع والمعدات" للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم باستخدام نموذج التكلفة Cost Model أو نموذج إعادة التقييم Revaluation Model لتلك الأصول وذلك بالرجوع للمتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (16). وقد تطلب هذا الجزء من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تطبيق متطلبات الجزء رقم (26) من المعيار المقترح بخصوص تدني الأصول غير المتداولة.

11.الممتلكات الاستثمارية Investment Property:

أتاح المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزء رقم (15) "الممتلكات الاستثمارية" بقياس المتلكات الاستثمارية عند إعداد القوائم المالية باستخدام إما نموذج القيمة العادلة وعندها فإن المنشأة ملزمة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة رقم (40) بهذا الخصوص، أو بتطبيق نموذج التكلفة وبالتالي يجب المحاسبة عن كافة استثماراتها العقارية بنفس متطلبات نموذج التكلفة الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (16) "الممتلكات والمصانع والمعدات".

12.الأصول غير الملموسة Intangible Assets:

سمح المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بإتباع نموذج التكلفة أو إعادة التقييم الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (38) "الأصول غير الملموسة".

13.تدني قيمة الشهرة Goodwill Impairment:

أبدى العديد من معدي البيانات المالية ومدققي المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تذمرهم من تطبيق متطلبات اختبار التدني للشهرة سنوياً، والذي يستلزم احتساب القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد أي للمنشأة المستثمر بها ككل بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (3) "إندماج الأعمال" IFRS 3 وذلك لضعف خبرة هذه المنشآت بذلك وللتكلفة والأعباء والتي ستتكبدها هذه المنشآت. وقد استجاب مجلس معايير المحاسبة الدولية لتلك الردود، حيث تضمن المعيار المقترح اجراء اختبار تدني الشهرة عند وجود مؤشرات تدني حددها الجزء رقم (26) الوارد في المعيار المقترح وليس سنوياً، كما هو مطلوب بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

14.تكاليف البحث والتطوير Research & Development Costs:

تضمن المعيار المقتترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم معالجة البحث والتطوير كمصروف فترة، تقفل في الأرباح والخسائر. حيث يصعب تطبيق الاعتراف بشروط رسملة التكاليف حتى مرحلة التطوير أي ثبوت الجدوى الفنية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، نظراً لعدم وجود الموارد اللازمة لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لتحديد ثبوت الجدوى الفنية للمصاريف المتكبدة في مرحلة التطوير.

وقد سمح المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم كخيار آخر؛ تبني متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (38) بهذا الخصوص، حيث يسمح معيار المحاسبة الدولي رقم (38) برسملة تكاليف الاقتراض عند توفر شروط محددة وبشكل عام يعترف بتكاليف عملية التطوير كأصل غير ملموس فقط إذا تمكنت المنشأة من إثبات توفر جميع البنود المحددة التالية:

- الجدوى الفنية لاستكمال الأصل غير الملموس بحيث يصبح يجب الاعتراف متوفراً للاستخدام أو البيع.
- نية المنشأة لاستكمال الأصل واستخدامه أو بيعه.
- قدرة المنشأة على استخدام أو بيع الأصل.
- كيف سيولد الأصل غير الملموس أو للأصل غير الملموس نفسه.
- بيان وجود سوق لإنتاج الأصل غير الملموس أو للأصل غير الملموس نفسه.
- القدرة على قياس النفقات المتعلقة بالأصل غير الملموس خلال تطويره بشكل موثوق.
- توفر الموارد الفنية والمالية المناسبة وغيرها من الموارد لإكمال تطوير واستخدام أو بيع الأصل غير الملموس.

15.متطلبات الإفصاح Disclosures:

أ. عند دراسة المعيار المقترح يلاحظ أن هناك انخفاض في متطلبات الإفصاح الواردة في معايير الإبلاغ المالي الدولية الحالية، حيث تم حذف بعض الموضوعات الواردة في معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs من مسودة معيار الإبلاغ المالي المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، لاعتقاد مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم لا تتعاطى مع تلك العمليات أو الأعمال مثل:

- التضخم المفرط IAS 29.
- المدفوعات على أساس الأسهم IFRS 2.
- الزراعة IAS 41.
- التقارير المالية IAS 34.

- عقود الإيجار IAS 17.
- ربحية السهم IAS 33.
- القطاعات التشغيلية IFRS 8.
- التأمين IFRS 4.
- المحاسبة عن الموارد الطبيعية IFRS 6.

ب. بعض متطلبات الإفصاح مطلوبة بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية الحالية وغير مطلوبة بالمعيار المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك كون هذه الإفصاحات تتعلق بمبادئ الاعتراف والقياس الواردة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs والتي استبدلت بمتطلبات أكثر بساطة في المعيار المقترح، مثل تقليص فئات الأصول المالية من أربع فئات في معايير الإبلاغ المالي الدولية التي فئتين في المعيار المقترح، وتبسيط محاسبة التحوط وحصرها في أنواع محددة مذكورة سابقاً. مما يجعل متطلبات الإفصاح بالضرورة أقل اتساعاً.

جـ. بعض متطلبات الإفصاح غير واردة في المعيار المقترح اعتماداً على أن حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم قد تكون أقل اتساعاً من الشركات الأخرى، وكذلك تطبيق المعيار المقترح اعتبارات التكلفة – المنفعة Cost – Benefit. حيث إن الشركات المساهمة العامة مثلاً والمدرجة في البورصة تحتاج لعرض الكثير من متطلبات الإفصاح والتي قد لا تكون مطلوبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم نظراً لزيادة عدد الأطراف المهتمة بالمعلومات الصادرة عن الشركات المساهمة العامة.

16.الأدوات المالية Financial Instruments:

من أهم ما يميز المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم هو تبسيط المتطلبات المعقدة نوعاً ما الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، حيث يسمح معيار (39) بوجود بدائل لتصنيف الأصول والمطلوبات المالية مما يقلل من فعالية قابلية المقارنة بين الشركات وفق منظور مجلس معايير المحاسبة الدولية ويفرض نوعاً من التعقيد على معدي البيانات المالية، ويغطي الجزء (11) من المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم موضوع الأدوات المالية بإسم "الأصول المالية والمطلوبات المالية ويقابله في معايير الإبلاغ المالي الدولية المعايير التالية:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (32) "الأدوات المالية: العرض".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (39) " الأدوات المالية: الاعتراف والقياس".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (7) "الأدوات المالية: الإفصاحات".

وبدراسة المعيار المقترح الخاص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم نجد ما يلي:

أولاً: سمح المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالاختيار بين إتباع متطلبات الجزء رقم (11) من المعيار المقترح أو اتباع معيار المحاسبة الدولي رقم (39) كسياسة محاسبية. وعند اتباع معيار المحاسبة الدولي رقم (39) فإن المنشأة تكون ملزمة باتباع وتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

ثانياً: بما أن المعيار المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم توجه إلى تبسيط متطلبات تصنيف الأصول المالية، وكذلك القياس اللاحق لها. وقد تضمن الجزء رقم (11) من المعيار المقترح تصنيف الأصول المالية كما يلي:

- الأصول المحددة لتقاس "بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها التدني" Amortized Costs Less Impairment ويتم تصنيف الأصول المالية ضمن هذه الفئة إذ كانت:

أ. ذات استحقاق محدد أو تستحق عند الطلب أو قبل تاريخ الاستحقاق والتي ستعود على حاملها بمبلغ ثابت وبمعدل عائد ثابت خلال فترة الأداة المالية. أو محدد لها عائد متغير خلال عمر الأداة المالية مساوٍ لمعدل فائدة محدد مثل الليبور (LIBOR) وهو أدنى معدل فائدة إقراض بين بنوك لندن. ويتطلب المعيار المقترح اطفاء العلاوة أو الخصم على تلك الأدوات المالية باستخدام طريقة الفائدة الفعالة (Effective Interest Method) وهو المطلوب اتباعه بموجب معيار المحاسبة الدولي (39).

ب. التعهدات والالتزامات المتعلقة بالإقراض والإقتراض والتي لا يتم تسويتها بالصافي نقداً وتم تصنيفها من قبل المنشأة منذ البداية ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها تدني القيمة.

جـ. الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية (الأسهم) غير المتداولة في سوق عام والتي لا يمكن قياسها قيمتها العادلة بموثوقية، والعقود التي يرتب عليها تسليم حقوق الملكية.

- باستثناء الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها تدني القيمة الواردة في البند (1) السابق، ويجب على المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم بتاريخ القوائم المالية قياس جميع الأدوات المالية لديها بالقيمة العادلة مع عدم استبعاد تكاليف العمليات (العمولات والضرائب عند بيع الأداة المالية)، مع الاعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل).

وقد منع المعيار المقترح على المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم تغير سياستها بإعادة التصنيف لأصول والمطلوبات المالية من وإلى فئة الأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة، أي أن المعيار المقترح منع التحويل من وإلى فئة الأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة والتي تظهر فروقات القيمة العادلة لها في بيان الدخل، وذلك لحماية بيان الدخل من تلاعب معدي البيانات المالية وعدم التأثير المقصودعلى بيان الدخل. (حميدات، 2008، ص 5 – 13)

2-4-3-1 أهم المعالجات والاختلافات الرئيسية بين معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالي ومعيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم (القواسمي، 2008، ص 5- 9):

1. السياسات المحاسبية.
2. البيانات المالية الموحدة.
3. البيانات المالية المنفصلة.
4. البيانات المالية المجمعة.
5. التغير في حقوق الملكية.
6. لاستثمار في شركات شقيقة.
7. الفوائد على المنشآت المسيطر عليها.
8. الأصول والالتزامات المالية.
9. محاسبة التحوط.
10. الأصول غير الملموسة (ما عدا الشهرة).
11. حقوق الملكية.

12. المنح الحكومية.
13. تكاليف الإقراض.
14. تدني الشهرة.
15. تدني الأصول غير الملموسة.
16. العمليات غير المستمرة والأصول المحتفظ بها لغايات البيع.
17. منافع الموظفون.
18. ضرائب الدخل.
19. التقارير القطاعية.
20. إفصاحات الأطراف ذات العلاقة.
21. ربحية السهم.
22. التقارير المالية المرحلية.

2-4-3-2 الإعفاءات الاختيارية المقترحة عند تطبيق مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

1. توحيد الأعمال قبل تاريخ التحول لا يتطلب إعادة إظهار البيانات المالية وبما يشابه متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير.
2. القيمة الحالية للممتلكات والمصانع والمعدات تعتمد على التقييم السابق؛ بناءً على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP).
3. عدم ضرورة اظهار فروق الترجمة التراكمية في التاريخ التحول كبند منفصل في حقوق الملكية، أي بشكل مشابه لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1.

4. عدم ضرورة توزيع الأدوات المالية المركبة في بند حقوق الملكية في حال التأكد منها في تاريخ التحول، وهذا الإعفاء سيكون مشابهاً لما يتطلبه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (1).
5. مشتقات حقوق الملكية الممنوحة قبل تاريخ التحول غير متطلب المحاسبة لها بما يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجمز
6. الالتزامات الضريبية لا يتطلب تسجيلها إذا كان الاعتراف يتطلب المفاضلة بين المنافع والكلفة.

2-4-3-3 الأمور التي لايوجد فيها فروقات جوهرية عن معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية:

إن الاعتراف والقياس المقترح في مسودة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالنسبة للمعايير التالية لا تختلف عن المعالجة المحاسبية الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة؛ ونتيجة لذلك تتبع التحديثات الواردة على تلك المعايير:

- المخزون.
- الاستثمارات العقارية.
- العقارات، المصانع والمعدات.
- عقود الإيجار.
- توحيد الأعمال.
- الخصصات والالتزامات المحتملة.
- الإيراد.

- محاسبة التضخم.
- ترجمة العملة الأجنبية.
- الدفع على أساس الأسهم.
- الأحداث اللاحقة.

إن الاختلافات بالنسبة للمواضيع السابقة عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة تعتبرغير ملحوظة وناتجة عن قلة الأدلة الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (القواسمي، 2008، ص 10 – 11).

2- 5 الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1. دراسة (مطر، ونور، 2008) بعنوان " طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم "

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأغراض أهمها :

1. تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحديد المعايير المتعارف عليها في تمييز تلك المنشآت عن المنشآت الكبيرة.
2. إبراز أهمية الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في بناء الاقتصاد الأردني.
3. تحديد طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات التي يتوجب عرضها في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك بالمقارنة مع ما هو عليه الحال

في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت كبيرة الحجم، ليترتب على ذلك دراسة مدى الحاجة إلى وضع معايير خاصة بالإفصاح عن المعلومات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

1. تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم دوراً محورياً في النشاط الاقتصادي الأردني إذ تظهر البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاء العامة الأردنية عام 2006 بأن عدد هذه المنشآت يصل إلى ما يقارب 150222 منشأة وبما يعادل 90٪ من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في الأردن، وتتوزع هذه المنشآت على جميع المحافظات الأردنية وفقاً للكثافة السكانية بما يساعد في تحقيق بعض التوازن في توزيع العمالة فيما بين تلك المحافظات.
2. توظف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم حوالي 16٪ من قوة العمل الأردنية، ويبلغ حجم الأموال المستثمرة فيها ما يقارب 680 مليون دينار، وتبلغ القيمة المضافة لها ما يعادل 8.3٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.
3. تغلب على المنشآت الصغيرة والمتوسطة سمة الملكية العائلية حيث يهيمن فيها على جميع نواحي النشاط الرئيسية ولذا يسودها نمط الإدارة المركزي الذي يقلص من فاعلية نظم الحاكمية المؤسسية فيها.
4. كما تتسم أيضاً وبشكل عام بضعف النظم المحاسبية وكذلك نظم الرقابة الداخلية المطبقة فيها حيث لا تنشر تلك المنشآت بيانات حسابية ختامية ذلك ما لا يتفق مع متطلبات الشفافية والإفصاح بنوعية الإلزامي والاختياري.

5. فيما عدا حالات استثنائية كشفت الدراسة الميدانية عن تفاوت ملحوظ في تقييم الأهمية النسبية للإفصاح المطلوب توفيره في القوائم المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مقابل الإفصاح المطلوب توفيره في تلك الصادرة عن المنشآت الكبيرة الحجم وذلك سواءً إذا ما أخذت كل قائمة من هذه القوائم باعتبارها وحدة واحدة أو على مستوى تفاصيل البنود التي تعرضها كل من هذه القوائم.

6. وبناءً عليه فإن الغالبية العظمى من عينة الدراسة (76٪) تقريباً تؤيد وضع معايير خاصة تحكم الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. أما في حالة تعذر وضع مثل تلك المعايير وذلك مراعاة الإفصاح عن المعلومات الذي ستتحمله المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك لخصوصية تلك المعلومات بالنسبة لهذا النوع من المنشآت يتوجب أن تطبق عليها صورة مخففة من قواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية وذلك عن طريق توسيع مجال الإفصاح الاختياري على حساب الإفصاح الإلزامي.

2. دراسة (علاونة، 2008) بعنوان " مشاكل الالتزام بمعايير التدقيق والمحاسبة الدولية في حالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم – دراسة استكشافية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية، وعلى المشاكل المحاسبية التي تعترض المشاريع الصغيرة في فلسطين من وجهة نظر أصحابها والتي تعيق تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية. وكذلك هدفت الدراسة إلى معرفة السبل

الكفيلة بإزالة المشاكل التمويلية والمحاسبية الأمر الذي يساهم في تهيئة المناخ الاستثماري العام بشكل يدعم القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني على جذب الاستثمارات الخاصة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة في فلسطين تعاني من مشاكل محاسبية، وبما أنها تلعب دوراً لا بأس به في النشاط الاقتصادي في فلسطين فإنه من اللازم البحث عن طرق وسبل لتفعيل وتنشيط المشاريع القائمة منها، وتوفير وسائل تمويلية ملاءمة، وأسس تدقيق ومعايير محاسبية تتلاءم مع طبيعة هذه المشاريع الخاصة، فضلاً عن تشجيع قيام منشآت جديدة وذلك من خلال:

1. إنشاء جهة حكومية أو شبه حكومية يناط بها مهمة تفعيل ودعم ومراقبة هذه المشاريع، والعمل على تطويرها، وكذلك ايجاد الحلول التي تعاني منها بشكل خاص، والمشاكل الأخرى بشكل عام.
2. تعديل وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية، بما يعزز البيئة الاستثمارية والإنتاجية ولقانونية ويزيد من نجاح واستمرارية المشروعات الصغيرة وخاصة إعادة هيكلية قانون تشجيع الاستثمار بما يضمن استفادة جميع فئات رأس المال التي ترغب في الاستثمار.
3. إنشاء جهة شبه حكومية تعني بتطوير أنظمة ومعايير للمحاسبة ومعايير للتدقيق تتعلق بالمنشآت الصغيرة.
4. نشر التوعية المالية والمحاسبية لدى الإدارات وملاك المشاريع الصغيرة م خلال اصدار نشرات دوريةمن جهة، وتخفيض تكاليف البرامج والأعمال المحاسبية بما يتناسب مع طبيعة وحجم المشروع.

5. توفير قاعدة بيانات عن المشاريع الصغيرة بشكل مفصل ودقيق لكي يتسنى عملية تطويرها من خلال توجيه الاستثمارات والأعمال التي تقوم بها هذه المشاريع بشكل يخدم الاقتصاد.
6. عمل برنامج توعية لأصحاب المشاريع الصغيرة من خلال توفير البيانات والدراسات اللازمة بالمشاريع القائمة، وتوفير دراسات مجدية لمشاريع يمكن العمل بها.

3. دراسة (عطية، 2008) بعنوان " مدى ملاءمة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أدبيات المحاسبة والمعيار الإنجليزي ومشروع معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومناقشة الآراء حول إصدار معايير خاصة بهذه المنشآت، وشرح الأسباب والمبررات التي أدت إلى إصدار هذا المعيار وتعديلاته ومحتوياته والمنشآت المؤهلة لتطبيقه وكذلك فوائده وملائمته لهذه المنشآت، والأسباب التي أدت إلى اهتمام المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بهذا المعيار والمنشآت التي يمكن تطبيق المعيار وغير ذلك من المناقشات التي تمت على مسودة هذا المعيار المقترح، وشرح مدى ملاءمة هذا المعيار للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وفائدة هذا المعيار دولياً وفي الأردن.

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث هي ما يلي:

1. تصبح المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن قادرة على تطبيق هذا المعيار بأقل تكلفة وحسب حاجات المستفيدين من القوائم المالية مما يؤدي إلى إعداد قوائم مالية تظهر بعدالة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية.

2. تتمكن هذه المنشآت من الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الضرورية حسب متطلبات المعيار دون الحاجة إلى التفصيلات غير الضرورية والمعقدة لهذه المنشآت والواردة في معايير الإبلاغ المالية الدولية الكاملة مما يحقق منفعة أكبر من التكلفة ويخفف العبء على هذه المنشآت.

3. تتمكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن وعلى ضوء هذا المعيار الجديد من تبسيط نظامها المحاسبي وتطبيقه من قبل المحاسبين الذين يعملون في داخل المنشأة ولا يحتاجون إلى مؤهلات ذات تكلفة عالية ويجنب هذه المنشآت الاعتماد على المهارات من خارج المنشأة يقلل من تكلفة تطبيق أنظمة محاسبية معقولة وفعالة.

4. يعتبر معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ملائماً لتطبيقه في الأردن لأنه يساعد على نجاح هذه المنشآت. وكي تنجح المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن يجب أن تقدم منتجات وخدمات جيدة وحتى لا تقع في مشاكل مالية يجب أن تطبق معايير محاسبة خاصة بها وأن يكون لديها سجلات ملاءمة وصحيحة.

4. دراسة (صيام، 2008) بعنوان " انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) على البيئة المحاسبية في الأردن "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) في الأردن. ودرجة تأييد

المحاسبين في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم للالتزام بتطبيق هذه المعايير والمعوقات (الصعوبات) التي تحد من هذا الالتزام.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة تم توزيعها على المحاسبين الذين يقومون بتنظيم الأعمال المالية والسجلات المحاسبية في عينة الدراسة المتمثلة في المشاريع المدرجة والمصنفة كمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في بداية عام 2008م في المدن الصناعية الثلاث في المملكة الأردنية الهاشمية (مدينة الحسن الصناعية في محافظة إربد / شمال الأردن، مدينة سحاب الصناعية في محافظة العاصمة عمّان / وسط الأردن، مدينة الملك عبد الله الصناعية في الكرك / جنوب الأردن)، حيث بلغ عددها 287 مشروعاً، تم توزيع استبانة لكل منها، وبلغ عدد الاستبانات المستردة والمعتمدة لغايات التحليل الإحصائي 238 استبانة، أي ما نسبته 82.93٪ من عدد الاستبانات الموزعة.

وبتحليل إجابات الاستبانات تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها: ارتفاع درجة تأييد المحاسبين في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن للالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية في تلك المشاريع، وقناعتهم بوجود انعكاسات إيجابية من المتوقع تحققها في حال الالتزام بتطبيق تلك المعايير، مع التأكيد على وجود عدد من المعوقات (الصعوبات) التي تحد من تطبيق تلك المعايير.

5. دراسة (السعافين، 2008) بعنوان " قراءة في معايير التقارير المالية الدولية القادمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم "

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي من المتوقع صدورها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في القريب العاجل وذلك من خلال محاولة قراءة مسودة هذه المعايير والتي تم نشرها لأغراض جمع التعليقات عليها تمهيداً لإصدار المعايير بشكلها النهائي.

ونظراً لأن المعايير لا تزال في مرحلة المسودة فقط وبالتالي عدم وجود أي دراسات سابقة حول الموضوع فقد ركزت الدراسة على محاولة إستقراء الأفكار والأهداف وأهم ما جاء في هذه المسودة ومحاولة معرفة الأسس التي تم اتباعها في إعدادها بالإضافة إلى علاقتها بمعايير التقاريير المالية الدولية الكاملة (Full IFRS).

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي:

1. اعتمد مجلس معايير المحاسبة الدولية على معايير التقارير المالية الدولية الكاملة (Full IFRS) عند إصداره مسودة المعايير الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
2. لم تخرج المعايير الجديدة عن مبادئ وأسس وإتجاهات المعايير الدولية الكاملة (Full IFRS).
3. نجح مجلس معايير المحاسبة الدولية بالخروج من مأزق تعريف المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم وذلك باعتماد تطبيق هذه المعايير الجديدة على كافة المنشآت التي ليس عليها مسؤولية عامة.

4. مسودة المعايير كانت خلاصة لتعديلات تمت على معايير التقارير المالية الدولية الكاملة (Full IFRS) حيث تم حذف المواضيع غير الملاءمة لطبيعة المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم وتبسيط طرق الاعتراف والقياس.

5. حسب رأي الباحث فإن اختلاف المعالجات بين IFRS و IFRS for SMEs وبشكل خاص المتعلقة بمجموعات الموجودات المالية لا يوجد مايبرره بقوة فليس من المعقول أن تظهر منشأة عليها مسؤولية عامة استثماراتها في الموجودات المالية في أربع مجموعات وتظهرها شركة أخرى لا يوجد عليها مسؤولية عامة نفس الاستثمارات ضمن مجموعتين فقط.

6. دراسة (جمعة والرفاعي، 2008) بعنوان " قياس مدى ملاءمة تطبيق معايير التدقيق الدولية في المنشآت الصغيرة – دراسة اختبارية لعينة من المحاسبيين القانونيين الأردنيين "

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تطبيق معايير التدقيق الدولية في المنشآت الصغيرة كدراسة اختبارية لعينة من مكاتب التدقيق الأردنية، وبعد عرض الإطار المفاهيمي للدراسة وخاصة المفاهيم المختلفة للمنشآت الصغيرة على ضوء كل من الفكر الاقتصادي والفكر المحاسبي، وتحليل نتائج الإستبانة الموزعة على عينة من المحاسبيين القانونيين الأردنيين (182)، وتم التوصل إلى عدد من النتائج كان أبرزها:

1. يوجد نوعان من المنشآت الأولى: المنشآت الكبيرة والثانية المنشآت الصغيرة (المتناهية الصغر، صغيرة جداً، متوسطة الحجم)، وأن معيار التفرقة بين المنشأة الكبيرة والمنشأة

الصغيرة هو التسجيل في بورصة الأوراق المالية، فالمنشآت المسجلة في البورصة تعد منشأة كبيرة، وعدا ذلك تعتبر منشأة صغيرة.

2. يوجد لكل من المنشآت الكبيرة والصغيرة معايير دولية لإعداد التقارير المالية، ولا يجوز للمنشأة الكبيرة أن تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة حتى إذا كان القانون المحلي يسمح بذلك.

3. لقد بينت الدراسة الميدانية أن معايير التدقيق الدولية الأكثر ملاءمة للتطبيق لعملاء التدقيق الذين هم منشآت صغيرة وفقاً لمقياس باريتو وبمدى يتراوح بين (77.4٪ – 67.9٪) أي بمستوى ملائم وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (60٪ - 80٪) كما يلي:

1/3 معيار التدقيق الدولي 580: إقرارات الإدارة (77.4٪).

2/3 معيار التدقيق الدولي 570: استمرارية المنشأة (74.9٪).

3/3 معيار التدقيق الدولي 545: تدقيق قياسات وإفصاحات القيم العادلة(74.5٪).

4/3 معيار التدقيق الدولي700 – 701 – 720: نتائج وتقارير التدقيق (73.9٪).

5/3 معيار التدقيق الدولي 240: مسؤولية المدقق في اعتبار الغش (73.5٪).

6/3 معيار التدقيق الدولي 250: اعتبار القوانين والأنظمة (73.5٪).

7/3 معيار التدقيق الدولي 230: التوثيق (73.3٪).

8/3 معيار التدقيق الدولي 550: الأطراف ذات العلاقة (73٪).

9/3 معياري التدقيق الدوليين 315: فهم المنشآت وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، و 330 إجراءات المدقق إستجابة للمخاطر المقيمة (72.8٪).

10/3 معيار التدقيق الدولي 520: الإجراءات التحليلية (72.8٪).

11/3 معيار التدقيق الدولي 540: تدقيق التقديرات المحاسبية (72.3٪).

12/3 معيار التدقيق الدولي 300: تخطيط التدقيق للبيانات المالية (72.1٪).

13/3 معيار التدقيق الدولي 210: شروط مهمة التدقيق (68.8٪).

14/3 معيار التدقيق ادولي 500: أدلة التدقيق (67.9٪)

4. أن أكثر العبارات ملاءمة للتطبيق بالنسبة لكل معيار من معايير التدقيق الدولية بمدى يتراوح بين (80٪_ 100٪) كانت كما يلي:

رقم المعيار	العبـــــارة
210	أن أحد أغراض كتاب التعيين تجنب أي سوء تفاهم بشأن مسؤوليات المالك/المدير والمدقق.
230	إن أوراق العمل هي ملكية المدقق، وبالرغم من أنه يمكن توفير أجزاء أو مستخرجات من أوراق العمل للمنشأة حسب تقدير المدقق فإنها ليست بديلاً للسجلات المحاسبية للمنشأة.
240	قد تحسن المعرفة من نوعية تقييم المدقق للمخاطر الضمنية للغش.
250	تساعد الخبرة المحاسبية للمدقق فيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بإعداد البيانات المالية للمالك/المدير في ضمان الإمتثال للالتزامات القانونية ذات العلاقة.
300	يقوم مدقق المنشأة الصغيرة بالتخطيط ليأخذ في الاعتبار المعرفة التي تم الحصول عليها من الخدمات المحاسبية بحيث يكون أسلوب الحصول على أدلة متسق بشكل مناسب وأنه يمكن ضمان كفاءة العمل والتكلفة.
315 - 330	يعطي المدقق الاعتبار لما إذا كان هناك أنظمة رقابة داخلية قد يرغ في تقييمها واختبارها مما قد يؤثر على طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية المطلوبة لعملية التدقيق.
500	عادة يكون هناك عمل تدقيق محدد يكون مطلوباً مثال (إمكانية استعادة الديون، تقييم وملكية المخزون، القيمة المسجلة للأصول الثابتة، الاستثمارات، اكتمال الدائنين)
520	عندما يعين المدقق لأداء خدمات محاسبية في المنشآت الصغيرة تكون الإجراءات التحليلية التي تتخذ في مرحلة التخطيط أكثر فاعلية لو أن بعض الخدمات المحاسبية

	التي سيقوم بها تم إنجازها قبل إنهاء تخطيط عملية التدقيق.
540	أن المساعدة في إعداد أية تقديرات محاسبية لا تعفي المدقق من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بمدى معقولية ومناسبة الإفتراضات الضمنية المستخدمة للوصول إلى التقديرات.
545	تبقى الإدارة مسؤولة عن معقولية الإفتراضات التي بنيت عليها قياسات وإفصاحات القيمة العادلة.
550	عند تقييم مخاطر معاملات لم يتم الإفصاح عنها لأطراف ذات علاقة على المدقق اعتبار الأمور الناشئة عند (إعداد السجلات المحاسبية، إعداد البيانات المالية، المساعدة في إعداد الأمور الضريبية الشخصية والخاصة بالشركة، مراجعة الحسابات الجارية للمالك/المدير)
570	قد يُطل من المدقق مساعدة المالك/المدير في تقييم استمرارية المنشأة، وفي بعض الأحيان إعداد أية موازنات تقديرية أو توقعات ضرورية.
580	من أجل ضمان أن تكون إقرارات الإدارة ذات معنى على المدقق الأخذ في الاعتبار توضيح هذه الأمور للإدارة قبل الحصول على الإقرارات.
700 - 701 - 720	في عملية تدقيق منشأة صغيرة يجب على المدقق قراءة المعلومات الأخرى في المستندات التي تحتوي على بيانات مالية مدققة لتحديد حالات عدم الإتساق الهامة نسبياً مع البيانات المالية المدققة.

7. دراسة (البراري، 2008) بعنوان "دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والحد من البطالة"

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تعريف المنشآت الصغيرة وأهم المجالات الاقتصادية التي تعمل بها هذه المنشآت وخصائصها ودورها في التنمية الاقتصادية، والمعوقات التي تواجه هذه المنشآت حيث تؤثر منشآت الأعمال الصغيرة من خلال إتساع رقعة مجال أنشطتها في المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية والمتمثلة في إجمالي الناتج الوطني والادخار والاستثمار والاستهلاك والصادرات. وما دامت تشكل المدخل المناسب والمضمون لتنمية صناعية حقيقية في

ضوء أنها تعتمد بشكل أساسي على (العمل) كأحد عناصر الإنتاج وتتقن الاستفادة من عنصر رأس المال القليل وتمتلك المرونة الكبيرة والقدرة الهائلة على التكيف مع المتغيرات وهي قادرة على الإسهام بفاعلية في خلق التوازن الاقتصادي خلال مرحلة التحول الاقتصادي الكبير، وقادرة على إيجاد التكامل في الصناعات الأخرى، فإنه من الضروري البحث عن سبل هذه المنشآت والدعوة إلى إحداث العديد منها.

ومن أهم النتائج في هذه الدراسة ما يلي:

1. إحداث جهة عامة يناط بها مسؤولية دعم وتنمية هذه المنشآت ومن ثم الإشراف على أنشطتها مما يتيح الفرص المناسبة لتكوين أكبر عدد منها.
2. صياغة نظام تمويل لمساعدة المنشآت الصغيرة من خلال دعم المصارف المتخصصة وتطوير أنظمة الإقراض لديها.
3. استبدال جميع التشريعات النافذة ذات الصفة البيروقراطية التي تعرقل إجراءات الترخيص لإنشاء هذه المنشآت بتشريعات أخرى متطورة تساعد في تشجيع المواطنين على الاستثمار في هذه المنشآت مهما كان حجم مدخراتهم.
4. تطوير مهام وصلاحيات (غرفة التجارة والصناعة) بحيث تقوم بتشجيع إحداث منشآت الأعمال الصغيرة ورعايتها وتقديم الدعم لها ومساعدتها في حل مشكلاتها وتزويدها بحاجاتها من المعلومات والخبرات والاستشارات، على أن يتم إيجاد سبل التواصل بين غرفة التجارة والصناعة من جهة وبين الصناعيين وأصحاب منشآت الأعمال الصغيرة من جهة أخرى.

8. دراسة (أبو زر، 2008) بعنوان " التغيرات المحاسبية والتشريعية والدولية والعالمية في ظل اتساع النظرة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم "

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في التغيرات المحاسبية والتشريعية والدولية والعالمية في ظل إتساع النظرة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومتناهية الصغر، فتضمنت مفاهيم هذه المنشآت، والأهمية والدور الاقتصادي لوجودها، وبينت من هم مستخدمي البيانات المالية لها، ووضحت عناصر التمييز بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والكبيرة، وفكرة وجود معايير الإبلاغ المالي الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ثم قدمت نظرة تحليلية للمشروع المقترح لتطوير معايير الإبلاغ المالي الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (تضمن: تبني وجود وثيقة قائمة بذاتها، وتبني المجلس لتبسيط الاعتراف والقياس، وخيارات السياسات المحاسبية، وتكاليف الاقتراض وكفاية الإرشاد، والإفصاح الكافي)، ثم بينت أمثلة على البنود التي أدرجت في المعايير الدولية للإبلاغ المالي الكاملة والتي لم تدرج في المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما وضعت أهم تعليقات مجلس معايير المحاسبة الاسترالي AASB على المشروع المقترح، وبينت المعوقات والتحديات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ثم كيفية تطوير وتعديل معايير المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وكيفية الحِفاظ عليها، وبينت الوضع الحالي، ثم التوصل للنتائج وتقديم التوصيات بناءً على ذلك.

وقد تبين أن البيانات ومتطلبات المحاسبة ينبغي أن تكون مبسطة، حيث أن احتياجات مستخدمي البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ليست معقدة كما في البيانات المالية حسب المعايير الدولية للإبلاغ المالي الكاملة. مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي تعتبر مناسبة في ضوء إحتياجات المستخدمين واعتبارات التكاليف والمنافع.

وأخيراً، إذا كانت المعايير االدولية للإبلاغ المالي ملاءمة بشكل كامل للجميع، فمن المؤكد أن معايير مبسطة ستكون مناسبة وبشكل أفضل لمستخدمي البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومتناهية الصغر.

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. هناك طلب قوي على الصعيد العالمي لإدخال المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث أن معظم الشركات عالمياً صغيرة ومتوسطة الحجم.
2. يعكس إطار المعايير المقترحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المبادئ المحتواة ضمن إطار المعايير الدولية للإبلاغ المالي الحالي الكاملة.
3. تختلف حاجات مستخدمي معلومات المعايير الدولية للإبلاغ المالي الكاملة عن احتياجات مستخدمي المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
4. يعوق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم استخدام وثيقة معايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة بسبب تعقيدها.
5. أن تكاليف الالتزام بمعايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ستكون أقل من تكاليف الالتزام بوثيقة IFRS الكاملة، وخاصة إذا قام باعدادها مجلس معايير المحاسبة الدولي.

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Cavalluzzo & Sankaraguruswamy, 2000) بعنوان "Pay-To-Accounting Performance & Ownership Structure In Privately-Held Small Corporations"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر هيكلية الملكية على حساسية الأداء المحاسبي في المنشآت الخاصة الصغيرة كما هدفت إلى فحص العلاقة بين مساهمات الملاك وأبعاد الأداء المحاسبي بما فيها الأرباح والمبيعات وذلك من خلال الإطلاع على عدد من هذا النوع من المنشآت ودراستها بشكل معمق، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة مفادها أن مساهمات الملاك لها وقع حساس على أداء القياس المحاسبي كما دلت على أنه لها أداء حساساً على المبيعات في بعض المنشآت ومن النتائج الأخرى بأن هيكلية الملكية لها أثر هام وفاعل على الأداء المحاسبي. وأشارت الدراسة بأن هيكلية الإدارة وخصوصاً عندما يمتلك بعض المديرون حصة من تلك المنشآت لها أثر مباشر على الأداء المحاسبي.

2. دراسة (Baas & Schrooten, 2005) بعنوان "Relationship Banking & SMEs: A Theoretical Analysis"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سلوك تسعير الاقراض في البنوك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وأثره على مراقبة التكلفة، وخصوصاً في نوع الاقراض طويل الأجل حيث يعد البنك من المستخدمين الخارجيين لقوائم هذا النوع من المنشآت وقد عملت الدراسة على استقصاء آراء العديد من البنوك الممولة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من جهة واستقصاء آراء إدارات

تلك المنشآت من جهة أخرى وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ويمكن توضيح أهمها أدناه:

1. تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من عدم القدرة على الحصول على تمويل من البنوك بسبب عدم قدرتها على إعطاء قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها.
2. تعتقد البنوك بأن تكلفة إعداد قوائم مالية مناسبة من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تعد عالية نوعاً ما وخصوصاً في ظل تقلب واختلاف متطلبات البنوك.
3. تشير البنوك إلى أن الكثير من المعلومات الضرورية مغفل عنها في التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مما يحد من قدرة البنوك أحياناً عن تمويلها، وقد أوصت الدراسة أنه من المناسب أن تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعيار المحاسبي الدولي الخاص بها وتعمل على تطبيقه للحد من فجوة الاقتراض من البنوك حيث قد يعمل ذلك المعيار على تحسين القوائم المالية بشكل يتناسب مع البنوك. كما نصحت الدراسة كل من البنوك وتلك المنشآت بالإستفادة من الهيكلية الجديدة للمعيار حيث قد يكون لذلك المعيار وقع ايجابي على كل من البنوك والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

3. دراسة (Baskerville & Cordery, 2006) بعنوان "Small GAAP: a large jump for the IASB"

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والصادر عن مجلس المعايير الدولية في عام 2004 ومقارنته

بمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالشركات المدرجة وقياس مدى ملاءمته للمسؤلية المحاسبية وجدوى اتخاذ القرار مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك من وجهتي نظر المؤيدين والمعارضين ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي:

1. السبب الرئيسي في ظهور هذا المعيار يعود إلى الاختلافات في آلية الإبلاغ المالي المتبعة من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم خلال الخمسين عام الماضية مما جعل مجلس معايير المحاسبة الدولية يتوجه نحو اصدار المعيار وتوحيد آلية الإبلاغ المالي لدى هذا النوع من المنشآت.
2. يعمل هذا المعيار على جعل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تلتزم بالإطار المفاهيمي للمحاسبة.
3. يتخوف البعض من أن إلزام المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بهذا المعيار قد يؤدي إلى صعوبة الموازنة بين التكلفة والمنفعة مما سيخلق تحديات قد يصعب التنبؤ بها حالياً إلا بعد تطبيق المعيار.

وقد أوصت الدراسة بعمل دراسة ميدانية لقياس قدرة هذا النوع من المنشآت في تطبيق المعيار وقياس التكلفة والمنفعة.

4. دراسة (Schiebel, 2007) بعنوان **"Is there a solid empirical foundation for the IASB's draft IFRS for SMEs? "**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإتجاهات والآليات التي اتبعها مجلس معايير المحاسبة الدولي خلال إعداده مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وهل كانت تلك الآليات مبنية على أرض صلبة وضمن منهجية صحيحة ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. وجد أن مسودة المعيار الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تفتقر إلى أمور مهمة كثيرة مثل تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعريف المستخدمين الخارجيين لقوائم تلك المنشآت. حيث إن إعداد القوائم وفقاً للمعيار لا توضح الكيفية التي يتم الإستفادة منها من المستخدمين الخارجيين.
2. لم يقم مجلس معايير المحاسبة الدولية بجمع آراء كافية حول الموضوع وخصوصاً من الدول النامية حيث ولد ذلك فجوة معلومات لا يستهان بها.
3. لم يستطع مجلس معايير المحاسبة الدولية تحليل حاجات المستخدمين الخارجين وخصوصاً من وجهة نظر دولية.

وقد أوصت الدراسة بأن يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء دراسات تحليلية للبيئة المحيطة بشكل أعمق قبل الخروج بالمعيار بشكل نهائي.

5. دراسة (Guthrie, 2007) بعنوان **"IFAC Small & Medium Committee Strategy"**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الإستراتيجية المتبعة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وإظهار الأسباب التي دعت مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إقتراح هذا المعيار والتعريف باختلافات هذا المعيار عن معايير المحاسبة الدولية الخاصة للشركات المدرجة وقد وصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها مايلي:

1. الأسباب التي دعت مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إعداد هذا المعيار كانت تزويد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمعيار محاسبي خاص بها سهل الفهم من جهة ويوحد ممارساتها المالية من جهة أخرى كما أنه يحد من استخدام البدائل المحاسبية ويمكن كل من المستثمرين والمقرضين من عمل مقارنة بالأداء المالي لجميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من نفس النوع وإعداد معيار ملائم ومناسب لجميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

حددت الاختلافات بين المعيار ومعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالشركات المدرجة حيث لخصتها بأن معايير المحاسبة الخاصة بالمنشآت المدرجة معقدة التطبيق بينما هذا المعيار سهل التطبيق، وهذا المعيار يمتاز عن معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالشركات المدرجة بأنه مختصر ويبتعد عن كثير من الخيارات، كما أنه قام بتبسيط أدوات القياس والاعتراف الخاصة بهذه المنشآت بشكل ملحوظ عن معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالشركات المدرجة.

6. دراسة (IFA, 2007) بعنوان **"Exposure Draft of International Financial Reporting Standard for Small & Medium-sized Entities"**

تعد هذه مسودة تعليمات موجهة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي تنص على معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تم إعدادها في 2007/11/30 حيث ورد فيها تعريف عام للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسس التي بني عليها المعيار والأسباب التي دعت إلى ظهوره والجهات المعنية بتطبيقه.

كما ورد بها عدد من التوصيات موجه إلى لجنة إعداد المعيار كان من أهمها تحديد المستخدمين المستفيدين من المعيار وبأنه يجب على المعيار أخذ الخصائص النوعية المنصوص عليها في الإطار المفاهيمي للمحاسبة وبشكل مشابه لمعايير المحاسبة الدولية بشكل عام، وأخذ التكلفة والمنفعة كمحدد رئيسي أثناء إعداد المعيار. وبعد أن انتهت المسودة بتوجيه النصائح بدأت بشرح المعيار وآلية التطبيق.

6-2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من الملاحظ من جميع الدراسات السابقة بأنها ركزت بشكل أو بآخر على مناقشة مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من منطلق فلسفي نظري وخصوصاً في الدول النامية، أي أنه لم يصار لغاية الآن إلى استكشاف مدى ملاءمة متطلباته للتطبيق الفعلي في بيئة المنشآت الخاصة. كما أنه وحسب علم الباحثة لا توجد أي دراسة سابقة تقيس قدرة الأنظمة المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عن الالتزام بالإطار المفاهيمي من جهة وقدرتها على تبني معيار المحاسبة الدولي من جهة آخرى.

أما هذه الدراسة فإنها تتميز عن الدراسات السابقة بأنها تقيس مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية بشكل عملي من خلال دراسة ميدانية تقيس مدى قدرة تلك الشركات على تطبيق جميع بنود المعيار المحاسبي الخاص بها من وجهة نظر مدققي الحسابات والمحاسبين.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 المقدمة.

3-2 منهجية الدراسة:

3-2-1 مجتمع الدراسة.

3-2-2 عينة الدراسة.

3-2-3 مصادر جمع المعلومات.

3-2-4 أدوات الدراسة.

3-2-5 صدق وثبات أداة الدراسة:

1. صدق أداة الدرسة.

2. ثبات أداة الدراسة.

3-2-6 الأساليب الإحصائية.

3-2-7 محددات الدراسة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1-3 المقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى إظهار نتائج التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة، علماً أنه خلال إعدادها للاستبانة وإجراء التحليل الإحصائي قد استشارت عدداً من أصحاب الإختصاص ومن لهم خبرة ممتازة في مجالهم، فزودوها بكل ما هو مفيد ويضيف المصداقية العلمية إلى الدراسة.

تقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي وباستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية.

2-3 منهجية الدراسة:

1-2-3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين الأولى المحاسبون في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة العاصمة عمّان والبالغ عددها (102.870) شركة حسب دائرة مراقبة الشركات (www.ccd.gov.jo)، أما الثانية فتتكون من مدققي الحسابات الخارجيين والبالغ عددهم (482) مدققاً خارجياً حسب احصائيات جمعية مدققي الحسابات الأردنية مع العلم بأنهم ليسوا جميعاً ممارسيين للمهنة.

3-2-2 عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من (300) فرداً من محاسبي من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم و(200) فرداً من المدققين الخارجيين، وبالتالي فإن مجموع عينة الدراسة كان (500) فرداً المحاسبيين والمدققين الخارجيين، وقد تم توزيع (530) استبانه. وبلغ عدد المعاد منها والصالحة للتحليل (400) استبانة أي ما نسبته (75٪) من مجموع الاستبانات الموزعة. كما هو موضح بالجدول رقم (1):

جدول رقم (1)

عدد الاستبانات الموزعة والمعاد منها والصالحة للتحليل

عينة الدراسة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المعادة والصالحة للتحليل
محاسبو المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم	315	250
مدققو الحسابات الخارجيين	215	150
المجموع	530	400

3-2-3 مصادر جمع المعلومات:

تم الاعتماد على نوعين من المصادر للحصول على المعلومات اللازمة المتعلقة بالبحث وهي:

1. مصادر أولية : ويقصد بها الاستبانة التي تم تصميمها لجمع البيانات والمعلومات اللازمة للبحث. والتي وزعت على مفردات عينة الدراسة بهدف التعرف على إجابات أفراد العينة، والتي تم اعدادها وتصميمها وفقاً لأسئلة وفرضيات الدراسة.

2. مصادر ثانوية: وتشمل الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة وأوراق العمل ذات الصلة بموضوع الدراسة، وكذلك تمّ استخدام الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

3-2-4 أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتطوير وبناء استبانة الدراسة من الأدبيات السابقة المشابهة واستشارة ذوي الخبرة والإختصاص في هذا المجال سواء في الحقل الأكاديمي أو المهني*.

وقد تكونت هذه الاستبانة من جزأين هما:

الجزء الأول: ويختص هذا بالبيانات والمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة حيث تتضمن (المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، نوع المنشأة، عدد العاملين، الشهادات المهنية).

الجزء الثاني: يحتوي على مجموعة من الفقرات والبالغ عددها (36) فقرة، حيث تتعلق الفقرات من (1 – 20) بالفرضية الأولى والثانية. أما الفقرات من (21 – 36) بالفرضية الثالثة والرابعة.

3-2-5 صدق وثبات الدراسة:

1. **صدق الأداة:**

قامت الباحثة بصياغة الاستبانة بمساعدة المشرف وإرشاداته، وتم تحكيمها من خلاله ومن خلال عرضها على عدد من المختصين والمهتمين بالبحث العلمي والمشهود لهم بالخبرة في مجالهم، وقد تم أخذ ملاحظاتهم حولها، حيث تم تعديل الاستبانة على هذه الملاحظات إلى أن وصلت إلى صيغتها النهائية.

---

* انظر الملحق رقم (2)

2. ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات الأداة تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، وذلك لقياس درجة المصداقية والثبات في إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة، إذ يعتمد هذا الاختبار على مدى الثبات الداخلي ودرجة الاعتمادية لعبارات الاستبانة وذلك ضمن معادلة مدخلة مسبقاً إلى برنامج الرزم الإحصائية (SPSS). وقد بلغت قيمة ألفا لأفراد العينة كوحدة واحدة وللاستبانة بشكل عام (79.4٪)، وهي نسبة تدل على مستوى جيد جداً من ثبات أداة القياس كونها أعلى من (60٪). (سيكاران، 2002)

6-2-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد على برنامج الرزم الإحصائية في عملية التحليل واختبار الفرضيات واستخدام الوسائل الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test).
- اختبار (T) للعينة المستقلة (Independent Sample T-Test).
- تحليل التيباين الأحادي (One Way ANOVA) للتحقق عما إذا كان هناك اختلاف بين آراء عينة الدراسة.

7-2-3 محددات الدراسة:

لهذه الدراسة ثلاثة محدّدات هما:

1. عدم صدور معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لغاية وقت إعداد هذه الدراسة، حيث صدر المعيار في التاسع من شهر يوليو لعام 2009 وقد تم إعداد الاستبانة وتعبئتها وتحليلها في شهر مايو من هذا العام أي قبل صدور هذا المعيار.
2. قلة الدراسات السابقة نسبياً.
3. عدم معرفة المحاسبيين بمحتويات وتفاصيل مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) بشكل جيد.

الفصل الرابع

مناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

الفصل الرابع

مناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

1-4 المقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها من خلال أداة القياس (الاستبانة) التي تم إعدادها، حيث تبدأ الباحثة بتناول وصف أفراد عينة الدراسة، يلي ذلك عرض لأسئلة الدراسة، ومن ثم اختبار فرضياتها.

2-4 وصف خصائص عينة الدراسة:

في هذه الفقرة سيتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث طبية العمل، حجم المنشأة، نوع الملكية، عدد العاملين، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية، ومدى الإلمام بمعايير المحاسبة الدولية.

1. **وظيفة أفراد عينة الدراسة:**

يشير الجدول رقم (1) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة.

الجدول رقم (1)

الوظيفة	التكرار	النسبة٪
مدقق	150	٪37.5
محاسب	250	٪62.5
المجموع	400	٪100.0

يشير الجدول رقم (1) إلى أن عدد المدققين بلغ 150 مدققاً وبنسبة مقدارها (37.5٪)، بينما بلغ عدد المحاسبين (250) بنسبة مقدارها (62.5٪).

2. تصنيف حجم المنشأة:

يشير الجدول رقم (2) إلى تصنيف المنشآت عينة الدراسة حسب حجم المنشأة. وقد تم تصنيف حجم المنشآت باستخدام معيار عدد العمال، حيث تعتبر المنشأة صغيرة إذا كان عدد العاملين أقل من 50 عاملاً.

الجدول رقم (2)

حجم المنشأة	التكرار	النسبة٪
صغيرة	215	٪53.8
متوسطة	185	٪46.3
المجموع	400	٪100.0

يشير الجدول رقم (2) إلى أن نسبة المنشآت الصغيرة بلغت (53.8٪)، بينما بلغت نسبة المنشآت المتوسطة الحجم (46.3٪).

3. نوع المنشأة (الملكية):

يشير الجدول رقم (3) إلى تصنيف منشآت عينة الدراسة حسب نوع المنشأة (الملكية).

الجدول رقم (3)

نوع المنشأة(الملكية)	التكرار	النسبة
فردية	163	٪40.8
تضامنية (شركاء)	231	٪57.8
بدون اجابة	6	٪1.5
المجموع	400	٪100

نلاحظ أن نسبة المنشآت الفردية بلغت (40.8٪) من الشركات عينة الدراسة في حين بلغت نسبة الشركات المتضامنة (57.8٪).

4. عدد العاملين:

يشير الجدول رقم (4) إلى تصنيف المنشآت عينة الدراسة حسب عدد العاملين في المنشأة.

الجدول رقم (4)

عدد العاملين	التكرار	النسبة
اقل من 10	35	٪8.8
20-10	40	٪10
30-21	15	٪3.8
40-31	25	٪6.3
50-41	75	٪18.8
60-51	40	٪10
70-61	15	٪3.8
80-71	50	٪12.5
90-81	55	٪14.5
100-91	25	٪6.3
أكثر من 100	22	٪5.5
المجموع	400	٪100

يشير الجدول رقم (4) إلى أن المنشآت التي يعمل لديها 60 موظفاً فأقل بلغت نسبتها (57.7٪)، ونسبة المنشآت التي يعمل لديها أكثر من 60 موظفاً بلغت (42.3٪). وقد كانت نسبة المنشآت التي بلغ عدد العاملين فيها من (41 – 50) عامل (18.8٪) وهي أعلى نسبة، حيث أن أقل نسبة كانت

للمنشآت التي كان عدد العاملين فيها ما بين (21 – 30) عامل و (61 – 70) عامل حيث كانت النسبة (3.8٪).

5. المؤهل العلمي:

يشير الجدول رقم (5) إلى المؤهل العلمي لعينة الدراسة.

الجدول رقم (5)

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم	19	٪4.8
بكالوريوس	267	٪66.8
ماجستير	89	٪22.3
أخرى	13	٪3.3
بدون اجابة	12	٪3
المجموع	400	٪100.0

نلاحظ أن:

- بلغت نسبة حملة الدبلوم 4.8٪ من مجموع عينة الدراسة.
- بلغت نسبة حملة البكالوريوس 66.8٪ من مجموع عينة الدراسة.
- بلغت نسبة حملة الماجستير 22.3٪ من مجموع عينة الدراسة.
- بلغت نسبة حملة شهادات أخرى 3.3٪ من مجموع عينة الدراسة، وقد تضمنت (الدكتوراه، والثانوية العامة، ودورات مالية وإدارية).

ويشير ذلك إلى أن غالبية عينة الدراسة كانت من الجامعيين.

6. التخصص:

يشير الجدول رقم (6) إلى التخصص الأكاديمي لعينة الدراسة.

الجدول رقم (6)

التخصص الأكاديمي	التكرار	النسبة
محاسبة	321	%80.3
علوم مالية ومصرفية	25	%6.3
إدارة	24	%6
أخرى	30	%7.5
المجموع	400	%100.0

نلاحظ أن:

- بلغت نسبة تخصص محاسبة 80.3% من مجموع عينة الدراسة.
- بلغت نسبة تخصص علوم مالية ومصرفية 6.3% من مجموع عينة الدراسة.
- بلغت نسبة تخصص إدارة 6.0% من مجموع عينة الدراسة.
- بلغت نسبة تخصصات أخرى 7.5% من مجموع عينة الدراسة، وقد تضمنت (الهندسة، وإدارة نظم المعلومات، وإدارة أعمال ومحاسبة، ومحاسبة مالية، وتمويل وغيرها من التخصصات الأخرى).

7. الخبرة العملية:

يشير الجدول رقم (7) إلى الخبرة العملية لعينة الدراسة.

الجدول رقم (7)

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من خمس سنوات	96	%24
5-10 سنوات	94	%23.5
اكثر من 10 سنوات	210	%52.5
المجموع	400	%100.0

نلاحظ أن عينة الدراسة كانت على مستوى خبرة عالية حيث:

- بلغت نسبة الخبرة العملية أقل من خمس سنوات 24٪ من مجموع عينة الدراسة.
- بلغت نسبة الخبرة العملية 5-10 سنوات 23.5٪ من مجموع عينة الدراسة.
- بلغت نسبة الخبرة العملية لأكثر من 10 سنوات 52.5٪ من مجموع عينة الدراسة.

8. الشهادات المهنية:

يشير الجدول رقم (8) إلى حملة الشهادة المهنية لعينة الدراسة.

الجدول رقم (8)

شهادة مهنية	التكرار	النسبة
نعم	184	٪46
لا	216	٪54
المجموع	400	٪100

نلاحظ أن نسبة الحاصلين على شهادات مهنية بلغت 45.8٪ من مجموع عينة الدراسة.

9. نوع الشهادة المهنية:

يشير الجدول رقم (9) إلى نوع الشهادة المهنية لعينة الدراسة.

الجدول رقم (9)

الشهادة المهنية	التكرار	النسبة
JCPA/CPA	118	٪29.5
ACPA	65	٪16.25
ACCA	1	٪0.25
لا يحمل	216	٪54
المجموع	400	٪100.0

نلاحظ أن حملة شهادة المحاسب القانوني الأردني المرخص (JCPA) و شهادة محاسب قانوني مرخص (CPA) بلغت 29.5٪ من مجموع عينة الدراسة، وحملة شهادة المحاسب القانوني العربي المرخص (ACPA) بلغت نسبتهم 16.3٪ من مجموع عينة الدراسة، بينما كانت نسبة حملة شهادة المحاسبين القانونيين المعتمدين Association of Chartered Certified Accountants (ACCA) بلغت نسبتهم 0.25٪ من مجموع عينة الدراسة.

10. درجة الإلمام بمعايير المحاسبة الدولية:

يشير الجدول رقم (10) إلى نسبة درجة الإلمام بالمعايير الدولية لعينة الدراسة.

جدول رقم (10)

درجة الالمام	التكرار	النسبة
ممتازة	30	٪7.5
جيدة جداً	141	٪35.5
جيدة	142	٪35.5
مقبولة	75	٪18.8
عدم الالمام	12	٪3.0
المجموع	400	٪100.0

نلاحظ أن:

- نسبة من لديهم إلمام بشكل ممتاز بالمعايير الدولية بلغت 7.5٪ من مجموع عينة الدراسة.
- نسبة من لديهم إلمام بشكل جيد جداً بالمعايير الدولية بلغت 35.3٪ من مجموع عينة الدراسة.

- نسبة من لديهم إلمام بشكل جيد بالمعايير الدولية بلغت 35.5٪ من مجموع عينة الدراسة.
- نسبة من لديهم إلمام بشكل مقبول بالمعايير الدولية بلغت 18.8٪ من مجموع عينة الدراسة.
- نسبة من ليس لديهم إلمام بالمعايير الدولية بلغت 3.0٪ من مجموع عينة الدراسة.

ويلاحظ مما سبق أن 97٪ من عينة الدراسة على إلمام بمعايير الإبلاغ المالي بدرجات متفاوته مما يؤكد أن عينة الدراسة من الجامعيين مما يعطي مصداقية على إجاباتهم.

3-4 اختبار مقياس الاستبانة:

لقد تم اعتماد مقياس ليكرت (Likert Scale) المكون من خمس درجات لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبانة، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (11):

جدول رقم (11)

مقياس لتحديد مستوى الملاءمة

الدرجة	مستوى الملاءمة
1	معدومة
2	ضعيفة
3	متوسطة
4	عالية
5	عالية جداً

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للإستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (12):

جدول رقم (12)

مقياس لتحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	مستوى الملاءمة
أقل من 2	غير موافق بشدة	معدومة
2 – أقل من 3	غير موافق	ضعيفة
3 – أقل من 3.75	محايد	متوسطة
3.75 – أقل من 4.5	موافق	عالية
4.5 – أقل من 5	موافق بشدة	عالية جداً

4-4 عرض النتائج:

للتعرف على أثر تطبيق مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومدى حرص المنشآت على توفير متطلبات تحسين نظام المحاسبة، وللتعرف على مدى ملاءمة نصوص معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح للتطبيق في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تم توجيه أسئلة تتعلق بمسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح، وقد تم تصنيف إجابات أفراد العينة في خمسة بدائل تدرجت من عالية جداً إلى معدومة.

1-4-4 عرض النتائج (الفرضية الأولى):

لا تعد متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) ملاءمة لتطبيقه في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية (من وجهة نظر جميع أفراد العينة):

يظهر الجدول (13) تحليل الفقرات الواردة في استمارة الاستبانة لمدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) لبيئة المنشأة، حيث أُحتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة وقد تم ترتيبها تنازلياً حسب أهميتها النسبية استناداً لمتوسط الآراء ومن خلال الجدول يمكن أن نستدل على ما يلي:

جدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات جميع أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لمدى ملاءمة نصوص مسودة المعيار للتطبيق في الواقع العملي المحاسبي الخاص في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الفقرة	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الملاءمة
1	إعداد وعرض البيانات المالية في نهاية كل سنة وبشكل مستمر.	4.4225	0.674634	1	عالية
4	إعداد قوائم مالية متوافقة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) الخاص بعرض القوائم.	4.0812	0.806305	2	عالية
2	الإتساق أو التماثل في استخدام السياسات المحاسبية والإفصاح عن أي أثر تغير عند حدوثه.	4.0725	0.614971	3	عالية
3	إعداد قوائم مالية بألية تجعلها قابلة للمقارنة سواء داخلي أو مع نفس الصناعة خارجي.	4.0250	0.855104	4	عالية

5	إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة.	3.8450	1.041002	5	عالية
19	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) الخاص بالمخصصات والمطلوبات المحتملة، والموجودات المحتملة.	3.7375	1.073067	6	متوسطة
11	تطبيق معيار المحاسبة رقم (16) الخاص بالمنشآت والتجهيزات والمعدات.	3.7250	1.005935	7	متوسطة
6	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (12) الخاص بالمخزون.	3.7225	1.12635	8	متوسطة
17	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الخاص بالأدوات المالية (الاعتراف والقياس).	3.7100	1.159423	9	متوسطة
16	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الخاص بالأدوات المالية (الإفصاح والعرض).	3.7000	1.195229	10	متوسطة
18	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (8) الخاص بصافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء الجوهرية، والتغيرات في السياسات المحاسبية.	3.6775	1.091546	11	متوسطة
9	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (34) التقارير المرحلية.	3.6675	0.978607	12	متوسطة
10	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (33) ربحية السهم إذا قمتم بالإفصاح عن ربحية الحصص للشركاء.	3.6000	1.080703	13	متوسطة
13	إذا استخدمتم نموذج التكلفة التاريخية، وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالمنشآت والتجهيزات والمعدات.	3.5850	1.08199	14	متوسطة
20	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.	3.5825	0.927548	15	متوسطة
7	قياس التدني في قيمة المخزون من خلال مقارنة التكلفة بالقيمة القابلة للتحقق **Net Realizable Value**.	3.2700	1.185586	16	متوسطة
12	إذا استخدمتم نموذج القيمة العادلة، وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (40) الخاص بالمعالجات المحاسبية للعقارات الاستثمارية.	3.2100	1.157259	17	متوسطة
14	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (38) الخاص بالأصول غير الملموسة.	3.0950	1.236851	18	متوسطة
8	تطبيق معيار رقم (29) التضخم المرتفع.	2.9683	0.941416	19	ضعيفة
15	إجراء اختبار تدني الشهرة عند وجود مؤشرات لتدنيها.	2.6800	1.304552	20	ضعيفة
	المجمـــــــوع	3.6182	0.65838		متوسطة

يشير الجدول رقم (13) إلى ما يلي:

لقد كانت فقرات الاستبانة على درجات متفاوته من الأهمية وكانت الفقرات التي تنص على (إعداد وعرض البيانات المالية في نهاية كل سنة وبشكل مستمر، إعداد قوائم مالية متوافقة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) الخاص بعرض القوائم، الإتساق أو التماثل في استخدام السياسات المحاسبية والإفصاح عن أي أثر تغير عند حدوثه، إعداد قوائم مالية بألية تجعلها قابلة للمقارنة سواء داخلي أو مع نفس الصناعة خارجي، إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة)، كانت على درجة عالية من الأهمية حيث كان متوسطها الحسابي ما بين (4.4225 – 3.8450)، وبالتالي فإن إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على تلك الأسئلة. كما يشير الجدول إلى أن الفقرات التي تنص على أن (إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة، تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) الخاص بالمخصصات والمطلوبات المحتملة، والموجودات المحتملة، تطبيق معيار المحاسبة رقم (16) الخاص بالمنشآت والتجهيزات والمعدات، تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (12) الخاص بالمخزون، تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الخاص بالأدوات المالية (الاعتراف والقياس)، تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الخاص بالأدوات المالية (الإفصاح والعرض)، تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (8) الخاص بصافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء الجوهرية، والتغيرات في السياسات المحاسبية، تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (34) التقارير المرحلية، تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (33) ربحية السهم إذا قمتم بالإفصاح عن ربحية الحصص للشركاء، إذا استخدمتم نموذج التكلفة التاريخية، وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالمنشآت والتجهيزات والمعدات، تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، قياس التدني في قيمة المخزون من خلال مقارنة التكلفة بالقيمة القابلة

للتحقق Net Realizable Value، إذا استخدمتم نموذج القيمة العادلة، وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (40) الخاص بالمعالجات المحاسبية للعقارات الاستثمارية، تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (38) الخاص بالأصول غير الملموسة)، على درجة متوسطة من الأهمية حيث كان متوسطها الحسابي ما بين (3.7375 – 3.0950)، وبالتالي فإن إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو المحايد (موافق بشكل متردد) على تلك الأسئلة. كما يشير الجدول إلى أن الفقرات التي تنص على (تطبيق معيار رقم (29) التضخم المرتفع، وإجراء اختبار تدني الشهرة عند وجود مؤشرات لتدنيها) على درجة ضعيفة من الأهمية حيث كان متوسطها الحسابي ما بين (2.9683 – 2.6800)، وبالتالي فإن إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو عدم الموافقة على تلك الأسئلة.

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغ (3.6182)، والانحراف المعياري لها (0.65838)؛ أي أن موافقة عينة الدراسة على أسئلة هذا المتغير كانت متوسطة، أي أن ملاءمة مسودة معيار الإبلاغ المالي المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم متوسطة.

2-4-4 عرض نتائج الفرضية الأولى (من وجهة نظر المدققين الخارجيين):

لا تعد متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) ملاءمة للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية (مدققين خارجيين):

يظهر الجدول (14) تحليل الفقرات الواردة في استمارة الاستبانة لمدى ملاءمة متطلبات مسودة المعيار المحاسبي الخاص في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) لبيئة المنشأة، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لإجابات أفراد عينة الدراسة وقد تم ترتيبها تنازلياً حسب أهميتها النسبية استناداً لمتوسط الآراء ومن خلال الجدول يمكن أن نستدل على ما يلي:

جدول رقم (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة لمدى ملاءمة نصوص مسودة المعيار للتطبيق في الواقع العملي المحاسبي الخاص في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. (من وجهة نظر المدققين الخارجيين)

الفقرة	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الملاءمة
1	إعداد وعرض البيانات المالية في نهاية كل سنة وبشكل مستمر.	4.5867	0.494081	1	عالية جداً
16	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الخاص بالأدوات المالية (الإفصاح والعرض).	4.4133	0.494081	2	عالية
4	إعداد قوائم مالية متوافقة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) الخاص بعرض القوائم.	4.3333	0.631039	3	عالية
6	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (12) الخاص بالمخزون.	4.3067	0.776731	4	عالية
3	إعداد قوائم مالية بألية تجعلها قابلة للمقارنة سواء داخلي أو مع نفس الصناعة خارجي.	4.2000	0.579284	5	عالية
2	الإتساق أو التماثل في استخدام السياسات المحاسبية والإفصاح عن أي أثر تغير عند حدوثه.	4.1133	0.525033	6	عالية
11	تطبيق معيار المحاسبة رقم (16) الخاص بالمنشآت والتجهيزات والمعدات.	4.1133	0.525033	7	عالية
13	إذا استخدمتم نموذج التكلفة التاريخية، وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالمنشآت والتجهيزات والمعدات.	4.1067	0.520024	8	عالية
17	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الخاص بالأدوات المالية (الاعتراف والقياس).	4.0267	0.768042	9	عالية

19	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) الخاص بالمخصصات والمطلوبات المحتملة، والموجودات المحتملة.	3.8867	0.973037	10	عالية
10	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (33) ربحية السهم إذا قمتم بالإفصاح عن ربحية الحصص للشركاء.	3.7200	0.883252	11	متوسطة
18	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (8) الخاص بصافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء الجوهرية، والتغيرات في السياسات المحاسبية.	3.6867	1.12409	12	متوسطة
9	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (34) التقارير المرحلية.	3.6200	1.115299	13	متوسطة
20	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.	3.5667	0.772138	14	متوسطة
5	إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة.	3.4867	1.213662	15	متوسطة
7	قياس التدني في قيمة المخزون من خلال مقارنة التكلفة بالقيمة القابلة للتحقق **Net Realizable Value**.	3.3933	1.042047	16	متوسطة
12	إذا استخدمتم نموذج القيمة العادلة، وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (40) الخاص بالمعالجات المحاسبية للعقارات الاستثمارية.	3.2933	1.114557	17	متوسطة
8	تطبيق معيار رقم (29) التضخم المرتفع.	3.1633	0.737386	18	متوسطة
14	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (38) الخاص بالأصول غير الملموسة.	2.8867	1.13833	19	ضعيفة
15	إجراء اختبار تدني الشهرة عند وجود مؤشرات لتدنيها.	2.2333	1.255413	20	ضعيفة
	المجمـــــــوع	3.7615	0.43898		عالية

يشير الجدول رقم (14) إلى أن معظم فقرات الجدول كانت على درجة عالية من الأهمية حيث كان متوسطها الحسابي ما بين (4.5867 – 3.8867) وهي أكبر من (3.00)، وبالتالي فإن إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على الأسئلة المتعلقة بمدى ملاءمة متطلبات مسودة المعيار المحاسبي الخاص في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ما عدا الفقرات التي تنص على (تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (38) الخاص بالأصول غير الملموسة، إجراء اختبار تدني الشهرة عند

وجود مؤشرات لتدنيها) حيث بلغت متوسطاتها الحسابية أقل من (3.00) مما يشير إلى عدم موافقة عينة الدراسة على تلك الفقرات (من وجهة نظر المدققين الخارجيين).

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغ (3.7615)، والانحراف المعياري لها (0.43898)؛ أي أن موافقة عينة الدراسة (المدققين الخارجين) على أسئلة هذا المتغير كانت عالية؛ أي أن ملاءمة مسودة معيار الإبلاغ المالي المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عالية.

3-4-4 عرض نتائج الفرضية الأولى (من وجهة نظر المحاسبين):

لا تعد متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) ملاءمة لتطبيقه في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية (من وجهة نظر المحاسبين):

يظهر الجدول (15) تحليل الفقرات الواردة في استمارة الاستبانة لمدى ملاءمة متطلبات مسودة المعيار المحاسبي الخاص في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) لبيئة المنشأة، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة وقد تم ترتيبها تنازلياً حسب أهميتها النسبية استناداً لمتوسط الآراء ومن خلال الجدول يمكن أن نستدل على ما يلي:

جدول رقم (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لمدى ملاءمة نصوص مسودة المعيار للتطبيق في الواقع العملي المحاسبي الخاص في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. (من وجهة نظر المحاسبين)

الفقرة	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الملاءمة
1	إعداد وعرض البيانات المالية في نهاية كل سنة وبشكل مستمر.	4.3240	0.746494	1	عالية
5	إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة.	4.0600	0.855176	2	عالية
2	الاتساق أو التماثل في استخدام السياسات المحاسبية والإفصاح عن أي أثر تغير عند حدوثه.	4.0480	0.662913	3	عالية
4	إعداد قوائم مالية متوافقة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) الخاص بعرض القوائم.	3.9299	0.861522	4	عالية
3	إعداد قوائم مالية بألية تجعلها قابلة للمقارنة سواء داخلي أو مع نفس الصناعة خارجي.	3.9200	0.97024	5	عالية
9	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (34) التقارير المرحلية.	3.6960	0.887732	6	متوسطة
18	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (8) الخاص بصافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء الجوهرية، والتغيرات في السياسات المحاسبية.	3.6720	1.073791	7	متوسطة
19	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) الخاص بالمخصصات والمطلوبات المحتملة، والموجودات المحتملة.	3.6480	1.121216	8	متوسطة
20	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.	3.5920	1.010753	9	متوسطة
10	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (33) ربحية السهم إذا قمتم بالإفصاح عن ربحية الحصص للشركاء.	3.5280	1.179313	10	متوسطة
17	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الخاص بالأدوات المالية (الاعتراف والقياس).	3.5200	1.305533	11	متوسطة
11	تطبيق معيار المحاسبة رقم (16) الخاص بالمنشآت والتجهيزات والمعدات.	3.4920	1.145068	12	متوسطة
6	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (12) الخاص بالمخزون.	3.3720	1.158874	13	متوسطة

13	إذا استخدمتم نموذج التكلفة التاريخية، وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالمنشآت والتجهيزات والمعدات.	3.2720	1.204916	14	متوسطة
16	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الخاص بالأدوات المالية (الإفصاح والعرض).	3.2720	1.285545	15	متوسطة
14	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (38) الخاص بالأصول غير الملموسة.	3.2200	1.278334	16	متوسطة
7	قياس التدني في قيمة المخزون من خلال مقارنة التكلفة بالقيمة القابلة للتحقق Net Realizable Value.	3.1960	1.260133	17	متوسطة
12	إذا استخدمتم نموذج القيمة العادلة، وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (40) الخاص بالمعالجات المحاسبية للعقارات الاستثمارية.	3.1600	1.181518	18	متوسطة
15	إجراء اختبار تدني الشهرة عند وجود مؤشرات لتدنيها.	2.9480	1.261611	19	ضعيفة
8	تطبيق معيار رقم (29) التضخم المرتفع.	2.8512	1.028653	20	ضعيفة
	المجموع	3.5323	0.74800		متوسطة

يشير الجدول رقم (15) الى ما يلي:

لقد كانت فقرات الاستبانة على درجة متوسطة من الأهمية وكانت الفقرات المتعلقة بـــ (إعداد وعرض البيانات المالية في نهاية كل سنة وبشكل مستمر، إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة، الإتساق أو التماثل في استخدام السياسات المحاسبية والإفصاح عن أي أثر تغير عند حدوثه، إعداد قوائم مالية متوافقة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) الخاص بعرض القوائم، إعداد قوائم مالية بآلية تجعلها قابلة للمقارنة سواء داخلي أو مع نفس الصناعة خارجي) هي الأكثر ملاءمة من وجهة نظر المحاسبين حيث كان متوسطها الحسابي ما بين (4.3240 – 3.9200)، وبالتالي فإن إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة. وأشارت النتائج إلى الموافقة بشكل متوسط على الفقرات التي تنص على (تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (34) التقارير المرحلية، تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (8) الخاص بصافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء الجوهرية،

والتغيرات في السياسات المحاسبية، تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) الخاص بالمخصصات والمطلوبات المحتملة، والموجودات المحتملة، تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (33) ربحية السهم إذا قمتم بالإفصاح عن ربحية الحصص للشركاء، تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الخاص بالأدوات المالية (الاعتراف والقياس)، تطبيق معيار المحاسبة رقم (16) الخاص بالمنشآت والتجهيزات والمعدات، تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (12) الخاص بالمخزون، إذا استخدمتم نموذج التكلفة التاريخية، وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالمنشآت والتجهيزات والمعدات، تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الخاص بالأدوات المالية (الإفصاح والعرض)، تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (38) الخاص بالأصول غير الملموسة، قياس التدني في قيمة المخزون من خلال مقارنة التكلفة بالقيمة القابلة للتحقق Net Realizable Value، إذا استخدمتم نموذج القيمة العادلة، وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (40) الخاص بالمعالجات المحاسبية للعقارات الاستثمارية)، مع عدم الموافقة على باقي أسئلة الاستبانة والمتعلقة بمدى ملاءمة متطلبات مسودة المعيار المحاسبي الخاص في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك من وجهة نظر المحاسبين.

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغ (3.5323)، والانحراف المعياري لها (0.74800)؛ أي أن موافقة عينة الدراسة (المحاسبين) على أسئلة هذا المتغير كانت متوسطة، أي أن ملاءمة مسودة معيار الإبلاغ المالي المقترح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم متوسطة.

4-4-4 عرض النتائج (الفرضية الثالثة):

لا توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) (من وجهة نظر جميع أفراد عينة الدراسة):

يظهر الجدول (16) الأهمية النسبية للمعوقات التي تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة)، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة وقد تم ترتيبها تنازلياً حسب أهميتها النسبية استناداً لمتوسط الآراء ومن خلال الجدول يمكن أن نستدل على ما يلي:

جدول رقم (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة للمعوقات التي تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق نصوص مسودة معيار المحاسبة الدولي في الواقع العملي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الفقرة	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الملاءمة
31	تدخل صاحب أو أصحاب المنشأة في الإدارة.	3.2225	1.140722	1	متوسطة
34	عدم رغبة أصحاب المنشأة في الإفصاح عن دخلها الحقيقي.	3.1800	1.411588	2	متوسطة
35	تدني رواتب الإدارة المالية.	3.1575	1.370178	3	متوسطة
21	تعقيد متطلبات المعيار.	3.1425	1.146945	4	متوسطة
36	ضعف نظم الرقابة الداخلية.	3.1421	1.501518	5	متوسطة
28	خصوصية أعمال المنشأة والمحافظة على سرية المعلومات.	3.1345	1.174225	6	متوسطة

22	قلة خبرة الإدارة المالية بمسودة المعيار.	3.1000	1.121671	7	متوسطة
24	عدم وجود تشريع يلزم بتطبيق مسودة المعيار.	3.0939	1.15638	8	متوسطة
29	عدم اقتناع المالك بأهمية التطبيق.	3.0925	1.252144	9	متوسطة
23	قلة خبرة الإدارة المالية بمعايير المحاسبة الدولية.	3.0300	1.270092	10	متوسطة
32	تدني عدد أفراد الإدارة المالية العاملين في المنشأة.	2.9500	1.319793	11	ضعيفة
25	إرتفاع تكلفة تطبيق مسودة المعيار.	2.8629	0.889004	12	ضعيفة
27	عدم وجود تشريع يلزم بتدقيق القوائم المالية.	2.8249	1.283003	13	ضعيفة
26	عدم اقتناع الإدارة بجدوى التطبيق.	2.7875	0.948469	14	ضعيفة
33	عدم وجود دفاتر محاسبية نظامية.	2.6125	1.312116	15	ضعيفة
30	عدم وجود نظام محوسب بالمنشأة.	2.3475	1.174817	16	ضعيفة
المجموع		2.9788	0.79649	ضعيفة	

يشير الجدول رقم (16) إلى ما يلي:

لقد كانت فقرات الاستبانة على درجة متوسطة من الأهمية وكانت فقرات الجدول التي تنص على (تدخل صاحب أو أصحاب المنشأة في الإدارة أعلى معوق، عدم رغبة أصحاب المنشأة في الإفصاح عن دخلها الحقيقي، تدني رواتب الإدارة المالية، تعقيد متطلبات المعيار، ضعف نظم الرقابة الداخلية، خصوصية أعمال المنشأة والمحافظة على سرية المعلومات، قلة خبرة الإدارة المالية بمسودة المعيار، عدم وجود تشريع يلزم بتطبيق مسودة المعيار، عدم اقتناع المالك بأهمية التطبيق، قلة خبرة الإدارة المالية بمعايير المحاسبة الدولية) هي أعلى معوقات لتطبيق المعيار حيث كان متوسطها الحسابي أعلى من (3.00)، وبالتالي فإن إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على وجود تلك المعوقات. كما يشير الجدول إلى عدم وجود معوقات أخرى ذات تأثير يذكر على تطبيق متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة).

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغ (2.9788)، والانحراف المعياري لها (0.79649)؛ أي أن موافقة عينة الدراسة على أسئلة هذا المتغير كانت ضعيفة، أي أن هناك معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

4-4-5 عرض نتائج الفرضية الثالثة (من وجهة نظر المدققين الخارجيين):

لا توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الاردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة)(من وجهة نظر المدققين الخارجيين):

يظهر الجدول (17) تحليل الفقرات الواردة في استمارة الاستبانة للمعوقات التي تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق نصوص مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (من وجهة نظر المدققين الخارجيين)، حيث احتسبت المتوسطات الحاسبية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة وقد تم ترتيبها تنازلياً حسب أهميتها النسبية استناداً لمتوسط الآراء ومن خلال الجدول يمكن أن نستدل على ما يلي:

جدول رقم (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة للمعوقات التي تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق نصوص مسودة معيار المحاسبة الدولي في الواقع العملي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. (من وجهة نظر المدققين الخارجيين)

الفقرة	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الملاءمة
24	عدم رغبة أصحاب المنشأة في الإفصاح عن دخلها الحقيقي.	4.1200	1.35567	1	عالية
36	ضعف نظم الرقابة الداخلية.	4.0067	1.31841	2	عالية
39	عدم اقتناع المالك بأهمية التطبيق.	3.8000	1.30564	3	عالية
31	تدخل صاحب أو أصحاب المنشأة في الإدارة.	3.7467	0.68806	4	متوسطة
35	تدني رواتب الإدارة المالية.	3.6800	1.23875	5	متوسطة
23	قلة خبرة الإدارة المالية بمعايير المحاسبة الدولية.	3.6133	1.0086	6	متوسطة
21	تعقيد متطلبات المعيار.	3.5800	0.68806	7	متوسطة
22	قلة خبرة الإدارة المالية بمسودة المعيار.	3.5600	0.6901	8	متوسطة
24	عدم وجود تشريع يلزم بتطبيق مسودة المعيار.	3.3867	1.1746	9	متوسطة
28	خصوصية أعمال المنشأة والمحافظة على سرية المعلومات.	3.2333	1.18388	10	متوسطة
32	تدني عدد أفراد الإدارة المالية العاملين في المنشأة.	3.2200	1.31011	11	متوسطة
33	عدم وجود دفاتر محاسبية نظامية.	3.2000	1.23701	12	متوسطة
27	عدم وجود تشريع يلزم بتدقيق القوائم المالية.	3.1800	1.14147	13	متوسطة
26	عدم اقتناع الإدارة بجدوى التطبيق.	3.1733	0.87275	14	متوسطة
25	إرتفاع تكلفة تطبيق مسودة المعيار.	2.9067	0.83019	15	ضعيفة
31	عدم وجود نظام محوسب بالمنشأة.	2.6867	1.08149	16	ضعيفة
	المجموع	3.4433	0.73172		متوسطة

يشير الجدول رقم (17) إلى ما يلي:

لقد كانت فقرات الاستبانة والتي تنص (عدم رغبة أصحاب المنشأة في الإفصاح عن دخلها الحقيقي، ضعف نظم الرقابة الداخلية، عدم اقتناع المالك بأهمية التطبيق)، على على درجة عالية من الأهمية حيث أشار مدققو عينة الدراسة إلى وجود المعوقات، حيث بلغت متوسطاتها الحسابية ما بين 4.1200 – 3.8000) مما يشير إلى أن تلك الفقرات تشكل معوقات شديدة التأثير على بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (من وجهة نظر المدققين). أما باقي فقرات الجدول فقد كانت على درجة متوسطة من الأهمية وكانت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.7467 – 3.1733)، وبالتالي فإن إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على وجود تلك المعوقات للفقرات التي تنص على (تدني صاحب أو أصحاب المنشأة في الإدارة، تدني رواتب الإدارة المالية، قلة خبرة الإدارة المالية بمعايير المحاسبة الدولية، تعقيد متطلبات المعيار، قلة خبرة الإدارة المالية بمسودة المعيار، عدم وجود تشريع يلزم بتطبيق مسودة المعيار، خصوصية أعمال المنشأة والمحافظة على سرية المعلومات، تدني عدد أفراد الإدارة المالية العاملين في المنشأة، عدم وجود دفاتر محاسبية نظامية، عدم وجود تشريع يلزم بتدقيق القوائم المالية، وعدم اقتناع الإدارة بجدوى التطبيق). أما الفقرات التي تنص على (إرتفاع تكلفة تطبيق مسودة المعيار، وعدم وجود نظام محوسب في المنشأة) فهي تشير إلى عدم وجود معوقات ذات تأثير يذكر على تطبيق متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة).

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغ (3.4433)، والانحراف المعياري لها (0.73172)؛ أي أن موافقة عينة الدراسة (المدققين الخارجيين) على أسئلة هذا المتغير كانت متوسطة، أي أن هناك معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

6-4-4 عرض نتائج الفرضية الثالثة (من وجهة نظر المحاسبين):

لا توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) (من وجهة نظر المحاسبين):

يظهر الجدول (18) تحليل الفقرات الواردة في استمارة الاستبانة للمعوقات التي تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (من وجهة نظر المحاسبين)، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، وقد تم ترتيبها تنازلياً حسب أهميتها النسبية استناداً لمتوسط الآراء ومن خلال الجدول يمكن أن نستدل على ما يلي:

جدول رقم (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة للمعوقات التي تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق نصوص مسودة معيار المحاسبة الدولي في الواقع العملي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.(من وجهة نظر المحاسبين)

الفقرة	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الملاءمة
28	خصوصية أعمال المنشأة والمحافظة على سرية المعلومات.	3.0752	1.152427	1	متوسطة
24	عدم وجود تشريع يلزم بتطبيق مسودة المعيار.	2.9183	1.096512	2	ضعيفة
31	تدخل صاحب أو أصحاب المنشأة في الإدارة.	2.9080	1.07338	3	ضعيفة

21	تعقيد متطلبات المعيار.	2.8800	1.280688	4	ضعيفة
35	تدني رواتب الإدارة المالية.	2.8440	1.351655	5	ضعيفة
25	إرتفاع تكلفة تطبيق مسودة المعيار.	2.8367	0.912754	6	ضعيفة
22	قلة خبرة الإدارة المالية بمسودة المعيار.	2.8240	1.235772	7	ضعيفة
32	تدني عدد أفراد الإدارة المالية العاملين في المنشأة.	2.7880	1.301473	8	ضعيفة
23	قلة خبرة الإدارة المالية بمعايير المحاسبة الدولية.	2.6800	1.28382	9	ضعيفة
29	عدم اقتناع المالك بأهمية التطبيق.	2.6680	1.004896	10	ضعيفة
36	ضعف نظم الرقابة الداخلية.	2.6234	1.340842	11	ضعيفة
34	عدم رغبة أصحاب المنشأة في الإفصاح عن دخلها الحقيقي.	2.6160	1.114231	12	ضعيفة
27	عدم وجود تشريع يلزم بتدقيق القوائم المالية.	2.6118	1.302621	13	ضعيفة
26	عدم اقتناع الإدارة بجدوى التطبيق.	2.5560	0.917732	14	ضعيفة
33	عدم وجود دفاتر محاسبية نظامية.	2.2600	1.229	15	ضعيفة
30	عدم وجود نظام محوسب بالمنشأة.	2.1440	1.183582	16	ضعيفة
	المجموع	2.7001	0.69871		ضعيفة

يشير الجدول رقم (18) إلى ما يلي:

لقد كانت فقرات الاستبانة على درجة متدنية من الأهمية حيث أشار محاسبو عينة الدراسة إلى عدم وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث بلغ المتوسط الحسابي أقل من (3.00) لكافة فقرات الاستبانة، ما عدا الفقرة التي كانت تنص على (خصوصية أعمال المنشأة والمحافظة على سرية المعلومات) فقد كان متوسطها الحسابي 3.0752.

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغ (2.7001)، والانحراف المعياري لها (0.69871)؛ أي أن موافقة عينة الدراسة (المحاسبين) على أسئلة هذا المتغير كانت ضعيفة، أي أنه لا توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن.

5-4 اختبار الفرضيات:

تتركز مهمة هذه الفقرة حول مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار الإنحدار البسيط، واختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، وذلك كما يلي:

الفرضية الأولى:

لا تعد متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) ملائمة للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية.

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار (T) بالنسبة للوسط الفرضي (3.00) لمعرفة إن كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية، على مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، ويبين الجدول رقم (19) ذلك.

الجدول رقم (19)

نتائج اختبار (T)

نتيجة الفرضية العدمية	T المحسوبة	T الجدولية	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة (Sig.)
رفض	18.780	1.645	3.6182	0.000

يبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة

المنشآت الخاصة الأردنية، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (18.780)، وهي أكبر من T الجدولية (1.645)، وعلى مستوى الدلالة الإحصائيـــة (0.000)، وهو أقل من (0.05)، ونتيجة لذلك فإننا نرفض فرضية الدراسة العدمية ونقبل الفرضية البديلة " تعد متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) ملاءمة للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية".

الفرضية الأولى (من وجهة نظر المدققين):

لا تعد متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) ملاءمة للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية (من وجهة نظر المدققين).

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار (T) بالنسبة للوسط الفرضي (3.00) لمعرفة إن كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية، من وجهة نظر المدققين، على مستوى الدلالة الإحصائيـــة (α=0.05) ، ويبين الجدول رقم (20) ذلك.

الجدول رقم (20)

نتائج اختبار (T)

نتيجة الفرضية العدمية	T المحسوبة	T الجدولية	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة (Sig.)
رفض	7.295	1.645	3.7615	0.000

يبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (7.295)، وهي أكبر من T الجدولية (1.645)، وعلى مستوى الدلالة الإحصائيـــة (0.000) وهو أقل من (0.05)، ونتيجة لذلك فإننا نرفض فرضية الدراسة العدمية ونقبل الفرضية البديلة " تعد متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) ملاءمة للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية"(من وجهة نظر المدققين).

الفرضية الأولى (من وجهة نظر المحاسبين):

لا تعد متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) ملاءمة للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الاردنية. (من وجهة نظر المحاسبين).

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار (T) بالنسبة للوسط الفرضي (3.00) لمعرفة إن كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية، (من وجهة نظر المحاسبين)، على مستوى الدلالة الإحصائيـــة (α=0.05)، ويبين الجدول رقم (21) ذلك.

الجدول رقم (21)

نتائج اختبار (T)

نتيجة الفرضية العدمية	T المحسوبة	T اللجدولية	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة
قبول	0.678	1.745	3.5320	0.498

يبين الجدول عدم وجود دلالة إحصائية حول ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية (من وجهة نظر المحاسبين)، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (0.678)، وهي أقل من T الجدولية، وعلى مستوى الدلالة الإحصائيـــة (0.498)، وهو أعلى من (0.05)، ونتيجة لذلك فإننا نقبل الفرضية العدمية "لاتعد متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) ملاءمة للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية"(من وجهة نظر المحاسبين).

الفرضية الثانية:

لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، والمدققين الخارجيين) حول مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) لتطبيقه في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية.

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار التباين (ANOVA) بالنسبة لمستوى دلالة (0.05) لمعرفة إن كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المدققين والمحاسبين حول مدى ملاءمة متطلبات مسودة

معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية.

جدول رقم (22)

نتائج تحليل التباين

المصدر	درجات حرية	مجموع مربعات	متوسط مربعات	قيمة F	مستوى (Sig)
بين المجموعات	1	4.925	4.925	11.666	0.001
داخل المجموعات	398	168.029	0.422		

يوضح الجدول رقم (22) نتائج تحليل التباين، ومنه نجد أن قيمة المختبر F قد بلغت (11.666) وبقيمة إحتمالية (0.001) وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار (0.05) مما يشير إلى وجود فروق دالة إحصائياً تكفي لرفض الفرضية العدمية، وبالتالي فإنه سيتم قبول الفرضية البديلة، ويعني ذلك أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، والمدققين الخارجيين) حول عدم ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) لتطبيقه في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية.

وتعتقد الباحثة أن هذا الفرق يعود بشكل أساسي إلى أن فئة المدققين أكثر إلماماً بمعايير الإبلاغ المالي الدولية نظراً لممارساتهم المهنية بينما لا يملك المحاسبون العاملون في هذه الشركات هذا النوع في الممارسات المهنية.

الفرضية الثالثة:

لا توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة).

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار (T) بالنسبة للوسط الفرضي (3.00) لمعرفة إن كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة)، على مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، ويبين الجدول رقم (23) ذلك.

الجدول رقم (23)

نتائج اختبار (T)

نتيجة الفرضية العدمية	T المحسوبة	T الجدولية	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة (Sig.)
قبول	0.532 −	1.645	2.9788	0.595

يبين الجدول عدم وجود دلالة إحصائية حول وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة)، حيث بلغت T المحسوبة (−0.532)، وهي أقل من T الجدولية (1.645)، وعلى مستوى الدلالة الإحصائية (0.595) وهو أعلى من مستوى معنوية الاختبار (0.05)، ونتيجة لذلك تقبل الفرضية العدمية، "لا توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة)".

الفرضية الثالثة (من وجهة نظر المدققين الخارجيين):

لا توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة)(من وجهة نظر المدققين الخارجيين).

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار (T) بالنسبة للوسط الفرضي (3.00) لمعرفة إن كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (من وجهة نظر المدققين)، على مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، ويبين الجدول رقم (24) ذلك.

الجدول رقم (24)
نتائج اختبار (T)

نتيجة الفرضية العدمية	T المحسوبة	T الجدولية	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة (Sig.)
رفض	7.420	1.645	3.4433	0.000

يبين الجدول وجود دلالة إحصائية حول وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (من وجهة نظر المدققين الخارجيين)، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (7.420)، وهي أكبر من T الجدولية، وعلى مستوى الدلالة الإحصائيـــة (0.000) وهو أقل من مستوى معنوية الاختبار (0.05)، ونتيجة لذلك فإننا نرفض فرضية الدراسة العدمية ونقبل الفرضية البديلة "توجد معوقات

تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الاردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (من وجهة نظر المدققين الخارجيين).

الفرضية الثالثة(من وجهة نظر المحاسبين):

لا توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (من وجة نظر المحاسبين).

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار (T) بالنسبة للوسط الفرضي (3.00) لمعرفة إن كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (من وجة نظر المحاسبين)، على مستوى الدلالة الإحصائيــة (α=0.05)، ويبين الجدول رقم (25) ذلك.

الجدول رقم (25)
نتائج اختبار (T)

نتيجة الفرضية العدمية	T المحسوبة	T الجدولية	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة (Sig.)
قبول	6.789-	1.645	2.7043	0.000

يبين الجدول وجود دلالة إحصائية حول عدم وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (من وجة نظر المحاسبين)، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (-6.789) وهي أكبر من T الجدولية (1.645)، ونلاحظ وجود الإشارة السالبة (-) لقيمة الاختبار مما يدل على إتجاه

سلبي لأفراد عينة الدراسة نحو فرضية الدراسة، وبما أن مستوى الدلالة الإحصائيـــة (0.000) وهو أقل من مستوى معنوية الاختبار (0.05) فذلك يدل على اتفاق آراء عينة الدراسة على عدم وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن ونتيجة لذلك نقبل الفرضية العدمية، "لا توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم" (من وجة نظر المحاسبين).

الفرضية الرابعة:

لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، والمدققين الخارجيين) حول عدم وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة).

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار التباين (**ANOVA**) بالنسبة لمستوى دلالة (0.05) لمعرفة إن كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المدققين والمحاسبين حول وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة).

جدول رقم (26)

نتائج تحليل التباين

المصدر	درجات حرية	مجموع مربعات	متوسط مربعات	قيمة F	مستوى معنوية
بين المجموعات	1	51.787	51.787	102.375	0.000
داخل المجموعات	398	201.337	0.506		

يوضح الجدول رقم (26) نتائج تحليل التباين، ومنه نجد أن قيمة المختبر F قد بلغت (102.375)، وبقيمة إحتمالية (0.000)، وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار (0.05) مما يشير إلى وجود فروق دالة إحصائياً تكفي لرفض الفرضية العدمية، وبالتالي فإنه سيتم قبول الفرضية البديلة، ويعني ذلك أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المحاسبين، والمدققين الخارجيين) حول وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن في تطبيق متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة).

وبناءً على ما سبق، نلاحظ وجود فروق معنوية بين آراء العينة (المحاسبين، والمدققين الخارجين)، وتعزو الباحثة السبب في وجود هذه الفروقات، هو أن المدققين الخارجيين أكثر إلماماً بالمعايير بواقع هذا النوع من المؤسسات، بعكس المحاسبين الذي قد يكون سبب الاختلاف والتعارض، هو عدم إلمامهم بالمعايير بشكل جيد، حيث أنهم لم يقوموا بممارستها وتطبيقها عملياً بعكس المدققين الخارجيين، أو قد يكون السبب عدم تركيز العينة في الإجابة على استبانة الدراسة أو عدم وضوح بعض الفقرات لهم مما أدى إلى عدم مصداقيتهم في الإجابة على الاستبانة. فإنه ليس من المعقول أن يوافق (المحاسبين) على أن مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح غير ملاءمة للتطبيق، ويوافقوا على أنه لا يوجد معوقات للتطبيق.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج:

بعد أن قامت الباحثة بإجراء الدراسة العملية على عينة الدراسة وصلت إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها بما يلي:

1. لقد تم رفض فرضية الدراسة الأولى مما يشير إلى أن متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ملاءمة للتطبيق في بيئة هذا النوع من المنشآت في الأردن.
2. لقد تم رفض فرضية الدراسة الثانية مما يشير إلى أن هناك تعارضاً بوجهات النظر بين عينة الدراسة (مدققين، ومحاسبين) حيث يرى المدققون أن هذا المعيار ملائم للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة إلا أن المحاسبين يرون العكس وقد يكون هذا الاختلاف في وجهات النظر يعود إلى أن المدققين أكثر إلماماً بمعايير الإبلاغ المالي الدولية بينما يتدنى هذا الإلمام من قبل المحاسبين وخصوصاً أنهم يعملون في منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، والدليل على ذلك إقرارهم في الفرضية الثالثة بعدم وجود معوقات للتطبيق، وهذا ينافي بنتائج الفرضية الأولى الخاصة بهم حيث أقروا أن هذا المعيار غير ملائم للتطبيق عند التطبيق.

3. لقد تم قبول فرضية الدراسة الثالثة مما يشير إلى عدم وجود معوقات لتطبيق مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية.

4. لقد تم رفض فرضية الدراسة الرابعة مما يشير إلى أن هناك تعارضاً بين وجهات النظر بين عينة الدراسة (مدققين، ومحاسبين)، حيث يرى المدققين أن هناك معوقات تحول دون التمكن من تطبيق هذه المسودة في بيئة المؤسسات الخاصة في الأردن بينما يرى المحاسبون عكس ذلك، وتود الباحثة الإشارة هنا لعدم منطقية وجهة نظر المحاسبين بحيث أنهم من جهة وافقوا أن متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ملاءمة، ومن جهة أخرى اتفقوا على عدم وجود معوقات للتطبيق، وهذا غير منطقي وقد يكون السبب في ذلك قلة إلمام المحاسبين في هذا النوع من المؤسسات بمعايير المحاسبة حيث أنهم لم يمارسوها على أرض الواقع، أو قد يكون السبب عدم تركيز العينة في الإجابة على استبانة الدراسة، أو عدم وضوح بعض الفقرات لهم مما أدى إلى عدم مصداقيتهم في الإجابة على الاستبانة، وبالتالي لم تكن اجاباتهم متناغمة.

5. تعتقد الباحثة، بأن هناك فعلاً معوقات تواجه إمكانية تطبيق مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في بيئة المنشآت الخاصة بالأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

    أ. تدخل أصحاب المنشأة في الإدارة (اختلال نظرية الوكالة).

    ب. عدم رغبة أصحاب المنشأة عن الإفصاح عن دخلها الحقيقي.

ج. تدني رواتب الإدارة.

د. عدم وجود أنظمة رقابة داخلية.

هـــ. قلة خبرة الإدارة المالية بمعايير المحاسبة الدولية.

و. عدم اقتناع اصحاب المنشأة بأهمية تطبيق المنشأة بأهمية تطبيق المعيار.

6. تعتقد الباحثة نتيجة لاحتكاكها المباشر مع عينة الدراسة وبالأخص الإدارة المالية للمنشآت عينة الدراسة بأن أغلب الطاقم المالي العامل في تلك المنشآت يعاني من قلة الخبرة الفعلية لمعايير المحاسبة والذي قد يكون ناتجاً عن الهيكلية المالية الضعيفة لهذا النوع من المنشآت.

7. تعتقد الباحثة، بأن المدققين الخارجيين في الأردن يتمتعون ببنية تحتية ممتازة بدرجة الإلمام بمعايير المحاسبة الدولية، وقد يكون لهم أثر كبير في معالجة نقاط الضعف الذي تعانيه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

8. لاحظت الباحثة بأن بعض الشركات التي اجريت عليها الدراسة تفتقر إلى وجود نظام محاسبي مالي كفئ وفعّال.

2-5 التوصيات:

بالاستناد على ما قامت به الباحثة من خلال هذه الدراسة المتواضعة وعلى النتائج التي استطاعت التوصل إليها فإنها توصي بما يلي:

1. أن تقوم غرفة تجارة الأردن بإنشاء قسم خاص يناط به تأهيل محاسبي المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية بمعايير المحاسبة الدولية على أن يكون هذا القسم مُموّل من

المنشآت الصغيرة والمتوسطة المسجلة في سجلات الغرفة عن طريق فرض رسوم دورية تدفع من قبل تلك المنشآت.

2. أن تقوم غرفة تجارة الأردن بعقد ورشات عمل أو دورات تستهدف كل من أصحاب وإدارات هذا النوع من المنشآت تهدف إلى توعيتهم بأهمية تطبيق مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وموازنة تكلفة ومنفعة تطبيقه.

3. أن يصار إلى ايجاد آلية يتم من خلالها نقل خبرة المدققين في معايير المحاسبة الدولية إلى الإدارة المالية العاملة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية، وقد يكون ذلك من خلال عقد ورشات عمل مشتركة.

4. ترى الباحثة، ولتذليل صعوبة عدم إلمام بعض الإدارات المالية لتلك المنشآت بمعايير المحاسبة الدولية أن تقوم ادارة تلك المنشآت بإسناد الإدارة المالية إلى شركات استشارية متخصصة مقابل مبلغ شهري، أو سنوي، أو ضمن عقد محدد.

5. أن يصار إلى إيجاد آلية مراقبة من قبل غرفة تجارة الأردن لمراقبة وجود أنظمة مالية متكاملة لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية المسجلة تجارياً.

6. القيام بدراسات مستقبلية لفحص مدى التزام المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية في تطبيق مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم حين إقراره من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي، وتبنيه من قبل الجهات الرسمية الحكومية الأردنية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أبوزر، عفاف، (2008)، "التغيرات المحاسبية والتشريعية والدولية والعلمية في ظل اتساع النظرة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومتناهية الصغر"، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمّان، الأردن.
2. أبو ناعم، عبدالحميد مصطفى، (2002)، **"إدارة المشروعات الصغيرة"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
3. البراري، مصطفى، (2008)، "دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والحد من البطالة"، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18-19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمّان، الأردن.
4. برنوطي، سعاد نائف، (2008)، **"إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة"** دار وائل للنشر، عمّـان.
5. التميمي، يونس، (2007)، "ادارة وتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة"، **تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة،: تحديات وآفاق جديدة في السياسات الإئتمانية** للفترة ما بين 15- 19 يوليو، معهد الدراسات المصرفية في الأردن بتنظيم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية في المملكة العربية السعودية.
6. جمعة، أحمد، والرفاعي، غالب، (2008)، "قياس مدى ملاءمة تطبيق معايير التدقيق الدولية في المنشآت الصغيرة: دراسة اختبارية لعينة من المحاسبين القانونيين الأردنيين"، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمّان، الأردن.
7. حسن، توفيق عبدالرحيم يوسف، (2002)، **"إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمّان.
8. حميدات، جمعة، (2008)، "مقارنة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية مع معايير الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم"، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمّان، الأردن.

9. السعافين، هيثم، (2008)، "قراءة في معايير التقارير المالية الدولية القادمة للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم"، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمّان، الأردن.

10. شرويدر، ريتشارد، وأخرون، (2006)، **"نظرية المحاسبة"**، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي وابراهيم ولد محمد فال، الرياض، دار المريخ للنشر.

11. صيام، وليد، (2008)، "انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) على البيئة المحاسبية في الأردن"، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمّان، الأردن.

12. العامري، صالح مهدي، والغالبي، طاهر محسن، (2007)، **"الإدارة والأعمال"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان.

13. عطية، سليمان، (2008)، "مدى ملاءمة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم"، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمّان، الأردن.

14. العطية، ماجدة، (2009)، **"إدارة المشروعات الصغيرة"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان.

15. عفانة، جهاد عبدالله، وأبوعيد، قاسم موسى، (2004)، **"إدارة المشاريع الصغيرة"**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان.

16. علاونة، سعيد، (2008)، "مشاكل الالتزام بمعايير التدقيق والمحاسبة الدولية في حالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم: دراسة إستكشافية"، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمّان، الأردن.

17. القواسمي، حاتم، (2008)، "الاعتبارات الواجب مراعاتها عند المحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية"، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمّان، الأردن.

18. مطر، محمد، ونور، عبدالناصر، (2008)، "طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم"، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمّان، الأردن.

19. المنصور، كاسر نصر، وجواد، شوقي ناجي، (2000)، "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان.

20. النجار، فايز جمعة، والعلي، عبدالستار محمد، (2006)، **"الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

21. الهيتي، نوزد عبدالرحمن، (2006)، "الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية"، **مجلة علوم إنسانية**، السنة الرابعة، العدد 30، ايلول (سبتمبر)، ص 27 – 44.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Choffray, J.M, & Lilien, G., (1980), *Market planning for new industrial products*, New York, John wiley & Sons.
2. Kieso, Donald E., et al. (2007), *Intermediate Accounting*, (12th ed), New york, Jon Wiley & son's.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية:

1. Baas, Timo, Schroten, Mechthild, (2005), "**Relationship Banking & SMEs: A Theoretical Analysis**", Potsdam University, DIW Berlin, (On-line), avalible: http://www.diw.de/documents/dokumentenarchiv/17/43500/Baas_Schrooten_EEA_2005.pdf
2. Baskerville, Rachel F., Cordery, Carolyn J., (2006), "**Small GAAP: a large jump for the IASB**", school of Accounting & Commercial Law, Victoria University of Wellington, New Zealand, (On-line), avalible: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1179082

3. Cavalluzzo, Ken, Sankaragurnswamy, Srinivasan, (2000), "**Pay-To-Accounting Performance & Ownership Structure In Privately-Held Small Corporations**", Georgetown University, Washington, (On-line), avalible: http: papers.ssrn.com/paper.taf?abstract_id=241154.
4. Guthrie, Russell, (2007), "**IFAC Small & Medium Committee Strategy**", Botswana Institute Accountants` International Conference, (On-line), avalible: http://www.ifac.org/MediaCenter/?q=node/view/483
5. International Federation of Accountants (IFA), (2007), "**Exposure Draft of International Financial Reporting Standard for Small & Medium-sized Entities**", (On-line), avalible: www.ifac.org.
6. International Financial Reporting Standards (IFRSs), (2008), **The consolidated text of International Financial reporting standards as approved at 1st January, 2008**, IASCF publication Department, UK, (On-line), avalible: www.ifac.org
7. International Accounting Standard Board (IASB), (2007), **"Basis for Conclusion on Exposure Draft, IFRS for Small & Medium-sized Entities",** (On-line), avalible: www.IASB.org.
8. International Accounting Standard Board (IASB), (2007), **"Draft Implementation Guidance, IFRS for Small & Medium-sized Entities",** (On-line), avalible: www.IASB.org.
9. International Accounting Standard Board (IASB), (2007), **"Exposure Draft of a proposed IFRS for Small & Medium-sized Entities**", (On-line), avalible: www.IASB.org.
10. Schiebel, Alexander, (2007), "**Is there a solid empirical foundation for the IASB's draft IFRS for SMEs**?", Vienna University of Economics & Business Administration, Department of Accounting &

Finance, Althanstrasse 39 – 45, Vienna, (On-line), avalible: http:ssrn.com/abstract=994684.

11.www.ccd.gov.jo

12.www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2005/10/97643.htm?sectionarchive=Economics. جريدة إيلاف اليومية الإلكترونية، عصام المجالي الخميس 13 اكتوبر 2005

13.http://www.jordaninvestment.com

الملاحق

الملحق (1)

استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الشرق الأوسط للدراسات اللعليا

كـــلــــــــــية الأعـــــــــمال

قسم المحاسبة / برنامج الماجستير

استبانة بحـــــث

السادة / .... المحترمون

تقوم الباحثة بإجراء دراسة استكمالاً لمتطلبات شهادة الماجستير بعنوان "**مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية**".

ونظراً لما تتمتعون به من دراية وخبرة علمية وعملية بحكم موقعكم في المنشأة التي تعملون بها، ترجو الباحثة من سيادتكم التكرم بمساعدتها في جمع البيانات اللازمة للدراسة وذلك من خلال قراءة هذه الاستبانة بتمعن والإجابة على جميع فقراتها بدقة وموضوعية. وتؤكد الباحثة لكم بأن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا فائق الشكر والإحترام ،،،

البـــــــاحـــــثة

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية:

يرجى التكرم بوضع علامة (X) أمام الإجابة التي تمثل رأيكم وقناعتكم الشخصية.

1. تصنيف حجم المنشأة: (تعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم باستخدام معيار عدد العمال، حيث تعتبر المنشأة صغيرة الحجم إذا كانت توظف أقل من 50 موظفاً)

( ) صغيرة الحجم ( ) متوسطة الحجم

2. نوع المنشأة (الملكية):

( ) فردية ( ) تضامنية (شركاء)

3. عدد العاملين: ( )

4. الوظيفة الحالية:

( ) مدير مالي ( ) رئيس محاسبيين

( ) محاسب رئيس ( ) محاسب

5. المؤهل العلمي:

( ) دبلوم ( ) بكالوريوس

( ) ماجستير ( ) أخرى ....

6. التخصص العلمي:

( ) محاسبة ( ) علوم مالية ومصرفية

( ) إدارة ( ) إقتصاد

( ) أخرى ....

7. سنوات الخبرة:

(   ) أقل من 5 سنوات　　　(   ) من 5 – 10 سنوات

(   ) أكثر من 10 سنوات

8. هل تحمل شهادة مهنية:

(   ) نعم　　　(   ) لا

9. في حالة الإجابة بنعم عن السؤال السابق، حدد نوع الشهادة ....

10.ما هي درجة إلمامكم بمعايير المحاسبة الدولية:

(   ) ممتازة　　　(   ) جيدة جداً

(   ) جيدة　　　(   ) مقبولة　　　(   ) لا أعلم

الجزء الثاني: خاص بالفرضيات:

المقدمة:

لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإعداد مسودة معيار محاسبي خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، والذي يتوقع الالتزام بها من قبل الجهات الرسمية في الأردن عند صدوره.

بناء على ما تقدم فإن الباحثة تسعى من خلال الأسئلة التالية معرفة مدى ملاءمة متطلبات تلك المسودة للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية.

السؤال الأول: خاص بالفرضية الأولى والثانية (يتضمن الفقرات من 1 – 20)

حدد مدى ملاءمة متطلبات مسودة المعيار المحاسبي الخاص في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) لبيئة المنشأة التي تعملون بها.

الرقم	البيـــــــــــــان	درجة عالية جداً	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة قليلة	على نحو معدوم
.1	إعداد وعرض البيانات المالية في نهاية كل سنة وبشكل مستمر.					
.2	الإتساق أو التماثل في استخدام السياسات المحاسبية والإفصاح عن أي أثر تغير عند حدوثه.					
.3	إعداد قوائم مالية بآلية تجعلها قابلة للمقارنة سواء داخلي أو مع نفس الصناعة خارجي.					
.4	إعداد قوائم مالية متوافقة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) الخاص بعرض القوائم.					
.5	إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة.					
.6	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (12) الخاص بالمخزون.					
.7	قياس التدني في قيمة المخزون من خلال مقارنة التكلفة بالقيمة القابلة للتحقق Net Realizable Value.					
.8	تطبيق معيار رقم (29) التضخم المرتفع.					
.9	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (34) التقارير المرحلية.					
.10	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (33) ربحية السهم إذا قمتم بالإفصاح عن ربحية الحصص للشركاء.					
.11	تطبيق معيار المحاسبة رقم (16) الخاص					

	بالمنشآت والتجهيزات والمعدات.					
.12	إذا استخدمتم نموذج القيمة العادلة، وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (40) الخاص بالمعالجات المحاسبية للعقارات الاستثمارية.					
.13	إذا استخدمتم نموذج التكلفة التاريخية، وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالمنشآت والتجهيزات والمعدات.					
.14	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (38) الخاص بالأصول غير الملموسة.					
.15	إجراء اختبار تدني الشهرة عند وجود مؤشرات لتدنيها.					
.16	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الخاص بالأدوات المالية (الإفصاح والعرض).					
.17	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الخاص بالأدوات المالية (الاعتراف والقياس).					
.18	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (8) الخاص بصافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء الجوهرية، والتغيرات في السياسات المحاسبية.					
.19	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) الخاص بالمخصصات والمطلوبات المحتملة، والموجودات المحتملة.					
.20	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.					

نرجو توضيح مدى قدرة نظامكم المحاسبي على تطبيق البنود التالية:

السؤال الثاني: خاص بالفرضية الثالثة والرابعة (يتضمن الفقرات من 21 – 36)

بناءً على الجزء السابق حدد مدى موافقتك عن مدى مساهمة البنود التالية في إعاقة نظامكم المحاسبي على الالتزام بمسودة المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة).

الرقم	البيـــــــــــان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.21	تعقيد متطلبات المعيار.					
.22	قلة خبرة الإدارة المالية بمسودة المعيار.					
.23	قلة خبرة الإدارة المالية بمعايير المحاسبة الدولية.					
.24	عدم وجود تشريع يلزم بتطبيق مسودة المعيار.					
.25	إرتفاع تكلفة تطبيق مسودة المعيار.					
.26	عدم اقتناع الإدارة بجدوى التطبيق.					
.27	عدم وجود تشريع يلزم بتدقيق القوائم المالية.					
.28	خصوصية أعمال المنشأة والمحافظة على سرية المعلومات.					
.29	عدم اقتناع المالك بأهمية التطبيق.					
.30	عدم وجود نظام محوسب بالمنشأة.					
.31	تدخل صاحب أو أصحاب المنشأة في الإدارة.					
.32	تدني عدد أفراد الإدارة المالية العاملين في المنشأة.					

					عدم وجود دفاتر محاسبية نظامية.	.33
					عدم رغبة أصحاب المنشأة في الإفصاح عن دخلها الحقيقي.	.34
					تدني رواتب الإدارة المالية.	.35
					ضعف نظم الرقابة الداخلية.	.36

شكراً لتعاونكم

الملحـــق (2)

أسماء محكمي الاستبانـة

المحكم	الجامعة
الأستاذ الدكتور محمد مطر	جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
الأستاذ الدكتور عبدالناصر نور	جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
الدكتور ظاهر القشي	جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

الملحـــق (3)

عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ورؤوس الأموال المسجلة خلال الفترة من يناير 1900 إلى مارس 2009 في محافظة عمّان

(دائرة مراقبة الشركات)

نوع الشركة	عدد الشركات	رأس المال (دينار أردني)
توصية بسيطة	11,514	229.778.709
تضامن	72,208	936,903,872
مدنية	185	9,820,400
ذات مسؤولية محدودة	17,223	2,187,200,231
معفاه	925	111,637,990
مساهمة خاصة	588	1,023,792,610
لا تهدف إلى ربح	227	12,892,413
المجموع	**102,870**	**4,512,026,225**

الملحــق (4)

التحليل الإحصائي

Frequencies

Statistics

	احتراف	تصنيف	نوع	العاملين	الوظيفة	المؤهل العلمي	التخصص	الخبرة العملية	شهادة	الشهادة	إلمام
Valid	400	400	394	400	388	388	400	400	400	400	400
Missing	0	0	6	0	12	12	0	0	0	0	0

Frequency Table

احتراف

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
مدقق	150	37.5	37.5	37.5
محاسب	250	62.5	62.5	100.0
Total	400	100.0	100.0	

تصنيف

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
صغيرة	215	53.8	53.8	53.8
متوسطة	185	46.3	46.3	100.0
Total	400	100.0	100.0	

نوع

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
فردية	163	40.8	41.4	41.4
تضامن	231	57.8	58.6	100.0
Total	394	98.5	100.0	
Missing System	6	1.5		
Total	400	100.0		

العاملين

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
اقل من 10	35	8.8	8.8	8.8
20-10	40	10.0	10.0	18.8
30-21	15	3.8	3.8	22.5
40-31	25	6.3	6.3	28.8
50-41	75	18.8	18.8	47.5
60-51	40	10.0	10.0	57.5
70-61	15	3.8	3.8	61.3
80-71	50	12.5	12.5	73.8
90-81	55	13.8	13.8	87.5
100-91	25	6.3	6.3	93.8
94.00	20	5.0	5.0	98.8
Total	5	1.3	1.3	100.0
	400	100.0	100.0	

الوظيفة

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
مدير مالي	96	24.0	24.7	24.7
رئيس محاسبين	37	9.3	9.5	34.3
محاسب رئيس	59	14.8	15.2	49.5
محاسب	125	31.3	32.2	81.7
مدقق	71	17.8	18.3	100.0
Total	388	97.0	100.0	
Missing System	12	3.0		
Total	400	100.0		

المؤهل العلمي

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
دبلوم	19	4.8	4.9	4.9
بكالوريوس	267	66.8	68.8	73.7
ماجستير	89	22.3	22.9	96.6
أخرى	13	3.3	3.4	100.0
Total	388	97.0	100.0	
Missing System	12	3.0		
Total	400	100.0		

التخصص

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محاسبة	321	80.3	80.3	80.3
علوم مالية ومصرفية	25	6.3	6.3	86.5
إدارة	24	6.0	6.0	92.5
أخرى	30	7.5	7.5	100.0
Total	400	100.0	100.0	

الخبرة العملية

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 5 سنوات	96	24.0	24.0	24.0
من 5 – 10 سنوات	94	23.5	23.5	47.5
أكثر من 10 سنوات	210	52.5	52.5	100.0
Total	400	100.0	100.0	

شهادة

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	184	46.0	46.0	46.0
لا	216	54.0	54.0	100.0
Total	400	100.0	100.0	

الشهادة

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Jcpa	118	29.5	29.5	29.5
Acpa	65	16.3	16.3	45.8
non	216	54.0	54.0	99.8
Chartered Accountant	1	.3	.3	100.0
Total	400	100.0	100.0	

إلمام

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ممتازة	30	7.5	7.5	7.5
جيدة جدا	141	35.3	35.3	42.8
جيدة	142	35.5	35.5	78.3
مقبولة	75	18.8	18.8	97.0
لا أعلم	12	3.0	3.0	100.0
Total	400	100.0	100.0	

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Case Valid	400	100.0
Excluded[a]	0	.0
Total	400	100.0

a. Listwise deletion on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.794	36

T.Tabled = 1.645

Descriptives

جدول رقم 13

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximu	Mean	Std. Deviation
VAR00001	400	3.00	5.00	4.4225	.67463
VAR00002	400	3.00	5.00	4.0725	.61497
VAR00003	400	1.00	5.00	4.0250	.85510
VAR00004	400	1.00	5.00	4.0812	.80631
VAR00005	400	1.00	5.00	3.8450	1.04100
VAR00006	400	1.00	5.00	3.7225	1.12635
VAR00007	400	1.00	5.00	3.2700	1.18559
VAR00008	400	1.00	5.00	2.9683	.94142
VAR00009	400	1.00	5.00	3.6675	.97861
VAR00010	400	1.00	5.00	3.6000	1.08070
VAR00011	400	1.00	5.00	3.7250	1.00593
VAR00012	400	1.00	5.00	3.2100	1.15726
VAR00013	400	1.00	5.00	3.5850	1.08199
VAR00014	400	1.00	5.00	3.0950	1.23685
VAR00015	400	1.00	5.00	2.6800	1.30455
VAR00016	400	1.00	5.00	3.7000	1.19523
VAR00017	400	1.00	5.00	3.7100	1.15942
VAR00018	400	1.00	5.00	3.6775	1.09155
VAR00019	400	1.00	5.00	3.7375	1.07307
VAR00020	400	1.00	5.00	3.5825	.92755
Valid N (listwise)	400				

جدول رقم 14

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximu	Mean	Std. Deviation
VAR00021	400	1.00	5.00	3.1425	1.14694
VAR00022	400	1.00	5.00	3.1000	1.12167
VAR00023	400	1.00	5.00	3.0300	1.27009
VAR00024	400	1.00	5.00	3.0939	1.14765
VAR00025	400	1.00	4.00	2.8629	.88229
VAR00026	400	1.00	5.00	2.7875	.94847
VAR00027	400	1.00	5.00	2.8249	1.27332
VAR00028	400	1.00	5.00	3.1345	1.16536
VAR00029	400	1.00	5.00	3.0925	1.25214
VAR00030	400	1.00	5.00	2.3475	1.17482
VAR00031	400	1.00	5.00	3.2225	1.14072
VAR00032	400	1.00	5.00	2.9500	1.31979
VAR00033	400	1.00	5.00	2.6125	1.31212
VAR00034	400	1.00	5.00	3.1800	1.4159
VAR00035	400	1.00	5.00	3.1575	1.37018
VAR00036	400	1.00	5.00	3.1421	1.49019
Valid N (listwise)	400				

جدول رقم 15، 16

Descriptive Statistics

احتراف مدققين	N	Minimum	Maximu	Mean	Std. Deviation
VAR00001	150	4.00	5.00	4.5867	.49408
VAR00002	150	3.00	5.00	4.1133	.52503
VAR00003	150	3.00	5.00	4.2000	.57928
VAR00004	150	3.00	5.00	4.3333	.63104
VAR00005	150	1.00	5.00	3.4867	1.21366
VAR00006	150	3.00	5.00	4.3067	.77673
VAR00007	150	2.00	5.00	3.3933	1.04205
VAR00008	150	2.00	4.00	3.1633	.73739
VAR00009	150	2.00	5.00	3.6200	1.11530
VAR00010	150	2.00	5.00	3.7200	.88325
VAR00011	150	3.00	5.00	4.1133	.52503
VAR00012	150	1.00	5.00	3.2933	1.11456
VAR00013	150	3.00	5.00	4.1067	.52002
VAR00014	150	1.00	5.00	2.8867	1.13833
VAR00015	150	1.00	5.00	2.2333	1.25541
VAR00016	150	4.00	5.00	4.4133	.49408
VAR00017	150	3.00	5.00	4.0267	.76804
VAR00018	150	1.00	5.00	3.6867	1.12409
VAR00019	150	2.00	5.00	3.8867	.97304
VAR00020	150	3.00	5.00	3.5667	.77214
VAR00021	150	2.00	4.00	3.5800	.68806
VAR00022	150	2.00	4.00	3.5600	.69010
VAR00023	150	2.00	5.00	3.1633	1.00860
VAR00024	150	1.00	5.00	3.3867	1.17460
VAR00025	150	2.00	4.00	2.9067	.83019
VAR00026	150	2.00	5.00	3.1733	.87275
VAR00027	150	1.00	5.00	3.1800	1.14147
VAR00028	150	1.00	5.00	3.2333	1.18388
VAR00029	150	1.00	5.00	3.8000	1.30564
VAR00030	150	1.00	4.00	2.6867	1.08149
VAR00031	150	1.00	5.00	3.7467	.68806
VAR00032	150	1.00	5.00	3.2200	1.31011
VAR00033	150	1.00	5.00	3.2000	1.23701
VAR00034	150	1.00	5.00	4.1200	1.35567
VAR00035	150	1.00	5.00	3.6800	1.23875
VAR00036	150	1.00	5.00	4.0067	1.31841
Valid N (listwise)	150				

جدول رقم 17، 18

Descriptive Statistics

احتراف محاسبين	N	Minimum	Maximu	Mean	Std. Deviation
VAR00001	250	3.00	5.00	4.3240	.74649
VAR00002	250	3.00	5.00	4.0480	.66291
VAR00003	250	1.00	5.00	3.9200	.97024
VAR00004	250	1.00	5.00	3.9299	.86152
VAR00005	250	2.00	5.00	4.0600	.85518
VAR00006	250	1.00	5.00	3.3720	1.15887
VAR00007	250	1.00	5.00	3.1960	1.26013
VAR00008	250	1.00	5.00	2.8512	1.02865
VAR00009	250	1.00	5.00	3.6960	.88773
VAR00010	250	1.00	5.00	3.5280	1.17931
VAR00011	250	1.00	5.00	3.4920	1.14507
VAR00012	250	1.00	5.00	3.1600	1.18152
VAR00013	250	1.00	5.00	3.2720	1.20492
VAR00014	250	1.00	5.00	3.2200	1.27833
VAR00015	250	1.00	5.00	2.9480	1.26161
VAR00016	250	1.00	5.00	3.2720	1.28555
VAR00017	250	1.00	5.00	3.5200	1.30553
VAR00018	250	1.00	5.00	3.6720	1.07379
VAR00019	250	1.00	5.00	3.6480	1.12122
VAR00020	250	1.00	5.00	3.5920	1.01075
VAR00021	250	1.00	5.00	2.8800	1.28069
VAR00022	250	1.00	5.00	2.8240	1.23577
VAR00023	250	1.00	5.00	2.6800	1.28382
VAR00024	250	1.00	5.00	2.9183	1.09651
VAR00025	250	1.00	4.00	2.8367	.91275
VAR00026	250	1.00	5.00	2.5560	.91773
VAR00027	250	1.00	5.00	2.6118	1.30262
VAR00028	250	1.00	5.00	3.0752	1.15243
VAR00029	250	1.00	5.00	2.6680	1.00490
VAR00030	250	1.00	5.00	2.1440	1.18358
VAR00031	250	1.00	5.00	2.9080	1.07338
VAR00032	250	1.00	5.00	2.7880	1.30147
VAR00033	250	1.00	5.00	2.2600	1.22900
VAR00034	250	1.00	5.00	2.6160	1.11423
VAR00035	250	1.00	5.00	2.8440	1.35166
VAR00036	250	1.00	5.00	2.6234	1.34084
Valid N (listwise)	250				

T-Test

ملاءمة عينة الدراسة
جدول رقم 19
One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ملاءمة	400	3.6182	.65838	.03292

جدول رقم 19
One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
ملاءمة	18.780	399	.000	.61824	..5535	.6830

T-Test

ملاءمة عينة الدراسة (مدققين)
جدول رقم 20
One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ملاءمة مدققين	150	3.7615	.43898	.03584

جدول رقم 20
One-Sample Test

مدققين	Test Value = 3.5					
	T	Df	Sig. (2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
ملاءمة	7.295	149	.000	.26149	.1907	.3323

T-Test

ملاءمة عينة الدراسة (محاسبين)
جدول رقم 21
One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ملاءمة محاسبين	251	3.5320	.74652	.04712

جدول رقم 21
One-Sample Test

محاسبين	Test Value = 3.5					
	T	Df	Sig. (2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
ملاءمة	.678	250	.498	.03196	-.0608	.1248

Oneway
Missing Analysis

جدول رقم 22
ANOVA

ملاءمة	Sum of Squares	df.	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	4.925	1	4.925	11.666	.001
Within Groups	168.029	398	.422		
Total	172.955	399			

T-Test

معوقات عينة الدراسة
جدول رقم 23
One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
معوقات	400	2.9788	.79649	.03982

جدول رقم 23
One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
معوقات	-.532	399	.595	-.02119	-.0995	.0571

T-Test

معوقات عينة الدراسة (مدققين)

جدول رقم 24

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
معوقات مدققين	150	3.4433	.73172	.05974

جدول رقم 24

One-Sample Test

مدققين	Test Value = 3.00					
	T	Df	Sig. (2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
معوقات	7.420	149	.000	.44333	.3253	.5614

T-Test

معوقات عينة الدراسة (محاسبين)

جدول رقم 25

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
معوقات محاسبين	251	2.7043	.70045	.04421

جدول رقم 25

One-Sample Test

محاسبين	Test Value = 3					
	T	Df.	Sig. (2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
معوقات	-6.689	250	.000	-.29572	-.3828	-.2086

Oneway
Missing Analysis

جدول رقم 26

ANOVA

معوقات	Sum of Squares	df.	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	51.787	1	51.787	11.666	.001
Within Groups	201.337	398	.506		
Total	253.124	399			